دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تحقيق التنمية الصناعية
"دراسة مقارنة وتطبيقية على المملكة العربية السعودية"

الدكتور
إبراهيم عبد الله عبد الرءوف محمد
مدرس الاقتصاد والمالية العامة
كلية الحقوق – جامعة المنصورة وجامعة تبوك

مقدمــة

تــؤدي الاســتثمارات المباشــرة دورًا مهمًــا فــي عمليــات التنميــة الاقتصادية لمختلف دول العالم المتقدمة والنامية[1]. ولعل ذلك يرجع إلى اتجاه اقتصادات العالم نحو المزيد من التحرر الاقتصادي والانفتاح وتراجع دور الدولة في المجال الاقتصادي لصالح القطاع الخاص وزيادة التكتلات الاقتصادية العملاقة، وما يترتب عليها من تزايد جذب الاستثمار الخاص كأحد الآليات الأساسية لتحسين الإصلاح والنمو الاقتصادي والتوظيف الكامل[2].

بيد أن التدفقات الرأسمالية شأنها شأن التدفقات التجارية الدولية أحد أهم ركائز النمو الاقتصادي واستدامته[3]. لما سبق تعكف العديد من الدول على وضع استراتيجيات متكاملة لجذب الاستثمار الأجنبي بمختلف أشكاله ولتشجيع الصادرات ومساندة المنتج الوطني للولوج في مزيد من الأسواق الخارجية. فمعظم دول العالم أصبحت مستضافة ومضيفة للاستثمار الأجنبي المباشر، بفضل تحرير الاقتصاد العالمي وزيادة الإنتاج والتجارة والاتجاه نحو اقتصاد السوق والتكامل الاقتصادي. وهكذا تزايد دور وأهمية الاستثمارات الأجنبية المباشرة في

(1) Ila Chaturvedia, Role of FDI in Economic Development of India: Sectoral Analysis, international conference on technology and Business Management, March 28-30, 2011, P.528.

(2) زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، متاح على الانترنت على الموقع التالي:
http://www.dahsha.com/old/

(3) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار "تطلق مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار" لقياس جاذبية دول المنطقة والعالم للاستثمار، السنة الحادية والثلاثون، العدد الفصلي الأول (يناير- مارس) 2013، ص8.

السنوات الأخيرة وأصبحت من أهم مصادر التمويل في الدول النامية، خاصةً في ظل حجم المديونية الخارجية[4]. بل أصبحت أيضًا بديلاً للقروض الأجنبية في عمليات التمويل الدولية واحتلت مكانة متميزة بالنسبة لسياسات التنمية والإصلاح الاقتصادي في الدول النامية.

ونظرًا لأهمية الاستثمار الأجنبي في مشروعات التنمية الاقتصادية وبالأخص التنمية الصناعية، فقد حرصت المملكة العربية السعودية على جذب المزيد من هذه الاستثمارات، وذلك باتخاذ العديد من الإجراءات أبرزها: تحديث نظام الاستثمار الأجنبي وكذلك منح الحوافز والامتيازات للمستثمر الأجنبي، وتذليل العقوبات القانونية التي تحد منه الخ ... [5].

وجدير بالذكر، أن الصناعة industry تعد أحد الركائز الأساسية لعملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية سواء في الدول المتقدمة أم النامية لدرجة أنها أصبحت مؤشرًا لقياس التقدم الاقتصادي. هذا ويحظى القطاع الصناعي في المملكة السعودية بأهمية متزايدة لتأثيره الكبير على قطاعات الاقتصاد ككل. ولذلك نجد حكومة المملكة قد حددته كأحد ركائز التنمية الشاملة التي تهدف إلى تطوير ورفع مستوى كفاءة جميع عناصر التنمية الاقتصادية والاجتماعية والوصول بها إلى مرحلة التنمية المستدامة[6]. ومن هنا يتجلى اهتمام المملكة بالقطاع الصناعي من خلال تحسين بيئة الاستثمار والعمل على توفير البنية التحتية المناسبة كالمدن الصناعية مكتملة المرافق، توفير التمويل الميسر للمشروعات والإعفاءات الجمركية للعديد من مدخلات القطاع الصناعي[7]. ومامن شك في وجود علاقة ايجابية تربط ما بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية. لذلك نجد سعي المملكة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة للاستثمار بالقطاع الصناعي الذي يعد بحق عصب التنمية لأية دولة في العالم، وذلك باتخاذ العديد من الإجراءات التي تساهم في دخول هذه الاستثمارات.

---

(4) زغدار أحمد , الاستثمار الأجنبي المباشر , مرجع سابق , ص159.

(5) بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة من 1970 - 2000م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملكة سعود، 1425هـ – 2004م، ص1.

(6) صندوق التنمية الصناعية السعودي، تحليل أداء القطاع الصناعي خلال خطة التنمية الثامنة (2005-2009م)، وحدة الدراسات الاقتصادية، ربيع الأول 1431هـ - 2010م، ص1.

(7) المرجع السابق، ص1.

وبـالإطلاع علـى (تقـارير الاسـتثمار العـالمي المختلفـة) اتضـح أن المملكـة العربيـة السـعودية احتلـت المرتبـة الأولـى فـي تـدفقات الاسـتثمار الأجنبـي الوافـد إلـى المنطقـة، وذلـك حتـى عـام 2008،وبعـدها شـهدت تراجعًا بسبب الأزمـة الماليـة العالميـة التـي بدأت شـرارتها فـي الولايـات المتحدة الأمريكية وأثرت من ثم على مختلف اقتصادات العالم(8).

وتشير أحدث دراسة للاونكتاد (UNCTAD) 2013، إلى انخفـاض كبير في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في اثنين من البلدان المتلقية الرئيسة في منطقـة تركيـا (انخفـاض بنسبة 23% إذ بلغت حـوالي 12.4 مليار دولار) والمملكة العربية السعودية (انخفاض بنسبة 25% إذ بلغت 12.2 مليار دولار)- وهما يمثلان 52% من إجمالي التدفقات الداخلة إلى المنطقـة. كمـا أشـار التقريـر إلـى أنـه ولأول مـرة منـذ عـام 2006 تتنـازل السعودية لتركيا عن مكانتها كأكبر متلقٍ للاستثمار في المنطقة(9).

لمـا سبق، جـاء عنـوان دراسـتنا دور الاسـتثمار الأجنبـي المباشـر فـي تحقيـق التنميـة الصـناعية مـع التطبيـق علـى المملكـة العربيـة السـعودية لدراسة الدور الذي يمكن أن تلعبـه تـدفقات رؤوس الأمـوال الأجنبيـة فـي تطوير وتحسين القطاع الصناعي بالمملكة، وهو مـا ينعكس من ثم علـى التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلاد.

- مشكلة الدراسة:

لاشك أن المملكة العربية السعودية شأنها شأن دول الخليج تعتمد على القطـاع النفطـي كمنطلـق رئـيس نحـو التنميـة الاقتصـادية والاجتماعيـة. ولكـن تسـارع الأحـداث العالميـة والأزمـات والاضـطرابات السياسـية ينعكس من فترة إلى أخرى على أسعار النفط، وهو ما يؤثر بالسلب علـى استراتيجيات التنمية في المملكة.

إضافة إلى ما سبق، فقد مثل إعلان الولايـات المتحـدة الأمريكيـة عن احتماليـة تخليهـا عـن حـوالي 80% مـن الـنفط الخليجـي نظـرًا لاكتشـافها الـنفط الصـخري مـن ناحيـة، ولكونهـا سـتكون المصـدر الأول للـنفط فـي العالم من ناحية أخرى تحدي آخر أمام حكومات مجلس التعاون الخليجي

---

(8) Andrew Stoeckel, the global financial crisis and consequences, Australian national university, the Brookings institution, 2009, pp. 608.

(9) UNCTAD, World investment Report 2013, available at. http://UNCTAD. org/en/pages/media.media.aspx.

ومنها بالقطع المملكة العربية السعودية.

ومما سلف، فإن مشكلة الدراسة تتمحور حول البحث عن سياسات بديلة للاعتماد على النفط في التنمية في البلاد. وهنا يأتي دور استغلال الفوائض المالية، في تدعيم وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة من أجل وجود قطاع صناعي قوى يقود المملكة نحو تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.

- أهمية الدراسة:

لاشك أن المملكة العربية السعودية تتمتع بمناخ سياسي واقتصادي وأمني طيب حباها بها المولى عز وجل به. إضافة لتمتعها بمصادر الطاقة الأساسية وبنية تحتية متطورة. ولاشك أن كل ذلك يجعل من المملكة بيئة جاذبة للاستثمار الأجنبي المباشر، وهو ما ينعكس بالإيجاب على التنمية الاقتصادية في ربوع المملكة.

مما تقدم تبرز أهمية دراسة الاستثمار الأجنبي والدور الذي يمكن أن يساهم به في خلق قطاع صناعي قوي ومتطور.

وبالتالي فإن لجوء المملكة إلى جذب الاستثمار الأجنبي المباشر شأنها شأن الدول التي تريد تحقيق الرخاء لشعوبها، لذا فإن أبرز مبررات الاهتمام بالاستثمار الأجنبي تتمثل من:

- يقوم بدور مهم في عملية التنمية واستدامتها من خلال تمويل المشروعات المختلفة.
- يقوم بتوفير فرص العمل وتوفير مجالات لتدريب العمالة على مهارات العمل المختلفة.
- له دور هام في نقل التكنولوجيا والتدريب عليها.
- يمثل الاستثمار الأجنبي المباشر قوة دفع للاقتصاد المحلي من أجل تحسين قدرته على النمو والتفاعل مع الاقتصاد العالمي.
- يساهم إلى جانب القروض في توفير الموارد المالية اللازمة , ويعمل بالتالي على مواجهة العجز في ميزان المدفوعات.

- منهج الدراسة:

سنعتقد في دراستنا حول دور الاستثمار الأجنبي في تحقيق التنمية الصناعية في المملكة على المنهج التحليلي المقارن , وذلك بالرجوع إلى تجارب الدول التي حقق فيها الاستثمار الأجنبي طفرة هائلة في قطاع الصناعة للنظر في إمكانية تحقيق ذلك في المملكة العربية السعودية من عدمه.

أيضًا سنعتمد على المنهج الاستقرائي، وذلك بالرجوع للعديد من

المصادر والإحصاءات والتقارير الحكومية المختلفة الصادرة عن صندوق التنمية السعودية ووزارتي الاقتصاد والتخطيط والتجارة والصناعة وغيرها ... من أجل استقراء واقع هذه البيانات والاستعانة بها في انجاز دراستنا.

- خطة الدراسة:

ستكون خطة دراسة بحثنا على النحو التالي:

الفصل الأول: ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره عالميًا وإقليميًا.

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأبرز نظرياته.

المبحث الثاني: وضع الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيدين العالمي والإقليمي.

الفصل الثاني: دراسة لتجارب الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية في بعض الدول.

المبحث الأول: مفهوم التنمية الصناعية وأبرز استراتيجياتها.

المبحث الثاني: تجربة بعض الدول في التنمية الصناعية.

(ماليزيا- كوريا الجنوبية- تايلاند)

الفصل الثالث: الاستثمار الأجنبي المباشر القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية.

المبحث الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية والأثر في قطاع الصناعة.

المبحث الثاني: زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والأثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية في المملكة.

المبحث الثالث: إستراتيجية المملكة بخصوص القطاع الصناعي وتطويره.

الفصل الأول

ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره عالميًا وإقليميا

احتل الاستثمار الأجنبي المباشر مكانة مهمة في الاقتصاد العالمي باعتباره وسيلة فعالة لتسريع النمو الاقتصادي في البلدان النامية وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية[10]. أيضًا فلقد تعاظم دوره على الصعيد

(10) زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، 2004،

العالمي، وأصبح من أهم مصادر تمويل الاستثمارات في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال نحو اقتصاد السوق. ونتيجة لذلك فقد أثيرت تساؤلات عدة حول مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر, وهل يختلف عن الاستثمار الأجنبي غير المباشر؟ ماذا عن أهميته؟ والنظريات المفسرة له- وما هو حال هذا الاستثمار على الصعيدين العالمي والإقليمي؟

هذا ما سنتناوله بالتحليل في هذا الفصل على النحو التالي:

المبحث الأول: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأبرز نظرياته

المبحث الثاني: وضع الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيدين العالمي والإقليمي.

المبحث الأول

مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأهميته وأبرز نظرياته

يعتبر موضوع الاستثمار الأجنبي في الدول النامية أحد أبرز الموضوعات الرئيسة التي تحظى باهتمام الخبراء ومؤسسات التقييم الاستثماري كمؤسسات Standard & Poors, Moody's ، حيث تلاحظ في السنوات الأخيرة من القرن المنصرم تزايد حدة المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية للحصول على المزايا المرتقبة[11].

- وحول تحديد مفهوم دقيق للاستثمار الأجنبي المباشر، نلاحظ عدم وجود تعريف محدد له. فطبقًا لتعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD)، يشير الاستثمار الأجنبي إلى كل الأموال الموجودة خارج المنظومة الاقتصادية المحلية بغض النظر عن ملكيتها سواء كانت ملكية وطنية أم أجنبية[12].

أما صندوق النقد الدولي، فذهب إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الذي يتم لاكتساب مصلحة مستديمة في المشروعات التي يتم إدارتها في دولة بخلاف الدولة التي ينتمي إليها المستثمر الأجنبي، فضلاً عن اكتساب المستثمر الأجنبي لصوت فعال في إدارة المشروع عن طريق احتلال 10% من ملكية المشروع[13]. في حين ذهب تقرير

ص19.

(11) Rory Terry, Foreign direct investment and economic Growth in developing Countries, state university. Pp.155-156 available at: http://www.cis-wtamu.edu/home/index.php/ swer/arti.

(12) OECD, Benchmark, Definition of foreign direct investment, OECD, 1996.

(13) لمزيد من التفصيل حول ذلك المفهوم، راجع موقع صندوق النقد الدولي على

الأمم المتحدة للتجارة والتنمية UNCTAD، إلى أن الاستثمار الأجنبي المباشر هو الاستثمار الذي يشمل علاقة طويلة الأجل ويعكس مصلحة دائمة ورقابة بواسطة مستثمر في مشروع مقيم في اقتصاد ينتمي لدولة غير دولة المستثمر الأصلية، ويتم الاستثمار بواسطة الأفراد individuals بالإضافة إلى منشآت الأعمال Business Entities[14].

بينما يذهب البعض الآخر[15]. إلى تعريف الاستثمار الأجنبي المباشر بأنه انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج بشكل مباشر للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو زراعية أو خدمية، ويُمثل حافز الربح المحرك الرئيسي لهذه الاستثمارات الأجنبية المباشرة[16].

مما سبق من تعريفات، يمكننا استنتاج أن الاستثمار الأجنبي المباشر foreign direct investment هو نوع من أنواع الاستثمار الدولي الذي يعكس حصول كيان مُقيم، يشار إليه بالمستثمر المباشر، في اقتصاد آخر على مصلحة دائمة في مؤسسة مقيمة، تُسمى مؤسسة الاستثمار المباشر. وتنطوي المصلحة الدائمة على وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة، إضافة إلى تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة كنسبة معينة في الملكية قد تكون 10% أو أكثر.

ويبدو أن التعريف سالف ذكره، يتفق مع ما قد سبق وأن ذكرناه من تعريف لصندوق النقد الدولي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية[17].

وتجدر الإشارة، أنه على الرغم مما قد يبدو لنا من اختلافات في التعريفات المختلفة للاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن جميع التعريفات

الانترنت على الموقع التالي: http://www.imf.org/external/index.htm

(14) United nations conference on trade and development (UNCTAD), FDI down turn in 2001 touches almost all regions, TAD/INF/PR36, New York, 2001.

(15) United nations conference on trade and Development, IBID, P.8 .

(16) د.أمينة زكى شبانه , دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق , المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين , تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق, القاهرة , مصر , 7-9 أبريل 1994, , ص2 وما بعدها .

(17) Ibid: p. 20.

تتمحور وتتفق حول فكرة واحدة وهي تتمثل في انتقال حقيقي لرؤوس الأموال من دولة إلى أخرى سواء عن فرد واحد أو عدة أفراد أو مؤسسة واحدة أو عدة مؤسسات، ما يؤدي إلى زيادة الناتج القومي في الدولة المستثمر فيها.

وأيًا كان ما سبق، فإنه ووفقًا لما سبق من تعريفات، فيبدو لنا اتفاق على وجود ضوابط لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن ذكرها على النحو التالي[18]:

1- وجود علاقة طويلة الأجل بين المستثمر المباشر والمؤسسة.
2- تمتع المستثمر بدرجة كبيرة من النفوذ في إدارة المؤسسة.
3- وجود المعاملات التي تؤدي إلى خلق وإنشاء الاستثمارات والحفاظ على استمراريتها وتوسيع نطاقها.
4- استثمارات ناتجة عن قيام طرف غير مقيم، ليس له أي حقوق ملكية سابقة في مؤسسة مقيمة قائمة باستثمار مالي أو عيني بما نسبته 10% أو أكثر من رأسمال مشروع جديد أو قائم.
5- استثمارات في أدوات حقوق الملكية عن طريق الشراء من سوق المال لأسهم وسندات ملكية الشركات بشرط أن لا تقل نسبة الشراء عن 10% من حقوق الملكية.
6- تدفقات ناتجة عن استثمارات في شراء الأراضي والمباني بواسطة المستثمر الأجنبي.

وهكذا يتضح لنا، أن المكونات الرئيسة للاستثمار الأجنبي المباشر تتمثل في رأس مال حقوق الملكية وتشمل حصص الملكية في الفروع وكافة الأسهم في الشركات، وكذلك العوائد المعاد استثمارها , وأخيرًا رؤوس الأموال المرتبطة بمختلف معاملات الدين فيما بين الشركات[19].

- وحول أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر:

تكمن أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في الدور الذي يمارسه على النمو والتنمية في البلاد المضيفة، كما أنه يحمل خصائص الاقتصاد القادمة منه. كما يقوم الاستثمار المباشر بدور محوري في أغلب الاقتصادات النامية ومن ضمنها الدول العربية التي تعاني من العجز في

---

(18) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص7.

(19) Maitena Duce and Banco de Espana, Definition of foreign direct investment (FDi): amethodologyical note 2003, p.p 205. available at: http://www.bis.org/publ/ cgfs22bde3.pdf.

الحساب الجاري والاحتياجات المحلية للموارد المالية أو تلك التي تشكو من فجوة تقنية ومن مستوى متدن من الإنتاجية ومن نطاق ضيق للسوق المحلي[20].

إضافة لما تقدم، فقد شكلت الاستثمارات الأجنبية المباشرة مصدرًا رئيسيًا للتمويل في الدول النامية، كما ساهمت في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية فيها[21].

وأيًا كان الأمر، فإن تزايد الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة مرجعه الأسباب التالية:

أ – الإصلاحات الاقتصادية في البلدان النامية، والتي تهدف إلى تحرير التجارة والاستثمار، وتطبيق برامج الخصخصة ومضاعفة مشاركة القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي.

ب-التكتلات الاقتصادية والتي تتميز بامتلاكها لسياسات تجارية واستثمارية موحدة تجاه الدول الأخرى غير الأعضاء، وذلك يؤدي إلى فرض قيود على تدفق الاستثمار إلى الدول غير الأعضاء[22]. وهو الأمر الذي دفع بالعديد من الدول النامية إلى إصلاحات في نظمها الخاصة بالاستثمار، ولعل ما حدث بالمملكة العربية السعودية خير شاهد على ذلك.

ويرى البعض[23] أن الاستثمارات الأجنبية لها تأثيرها في خفض أسعار السلع، وتحسين جودة المنتجات الوطنية نتيجة لنقل التكنولوجيا المتقدمة.

في حين يرى البعض الآخر[24] أن الاستثمارات الأجنبية تؤدي إلى

---

(20) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، مرجع سابق، ص8.

(21) حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، بحث متاح على الإنترنت على الموقع التالي:
http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/84/84_develop_bridge33.pdf

(22) Seyed Komail and Amir Hortamani, The impact of trade integration on FDI flows: Evidence from Eu and Asian +3, university of Isfahan. Available at: http://www.univ-lehavre-fr/ actu/itlcge/pdf.

(23) Johnson., H., "The Efficiency and Welfar implications of corporation", in international investment, Edited by john Du, Books, 1972, p.p. 20-25.

(24) Reuber., Grant L., private foreign investment in development, oxford: clarenden press, 1974., p.p. 2-4.

زيادة الناتج القومي، وإعادة توزيع الدخل القومي في صالح العمال شأنها في ذلك الاستثمار المحلي، وأن هناك ارتباطًا وثيقًا بين حجم الاستثمارات الأجنبية ومتوسط نصيب الفرد من الناتج القومي الكلي (GNP).

وبالنظر إلى أهمية الاستثمارات الأجنبية، ونظرًا لتخوف بعض المستثمرين من مناخ الاستثمارات في الدول النامية، فقد وُجدت الوكالات الدولية المعنية بضمان الاستثمار، وهو ما شجع المستثمرين على ضخ استثماراتهم في هذه الدول(25).

يضاف على ما تقدم، أن هذه الوكالة قد أصدرت ضمانات للمستثمرين في المنطقة ما قيمته 610 مليون دولار، وذلك لمساندة أكثر من 20 استثمارًا نفذتها بنوك وشركات مقرها في المنطقة. وقد نفذت هذه المشروعات على نطاق واسع من القطاعات(26).

ولعل الشكل البياني التالي رقم (1) يوضح ذلك

شكل رقم (1)
المشروعات التي ساندتها الوكالة حسب البلد المستثمر بالنسب المئوية
2006-1989

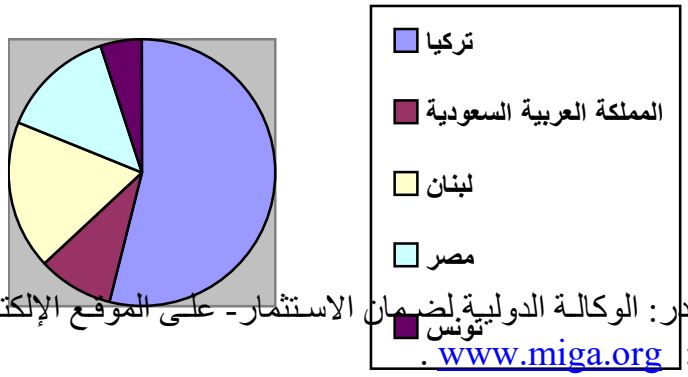

المصدر: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار- على الموقع الإلكتروني التالي: www.miga.org .

كما اختارت الوكالة بعض المشروعات لضمان الاستثمار فيها في المنطقة على النحو الذي يوضحه الجدول التالي رقم (1)

---

(25) لمزيد من التفصيل، راجع الموقع التالي: موقع الوكالة الدولية لضمان الاستثمار: www.mmiga.org.

(26) المرجع السابق، نفس الموقع.

جدول رقم (1)
مشروعات مختارة للوكالة الدولية لضمان الاستثمار في المنطقة

صاحب العمل	البلد المستثمر	القطاع	المضيف	المبلغ دولار أمريكي
Orascom Telecom	مصر	الاتصالات السلكية واللاسلكية	باكستان	907
British Gas	المملكة المتحدة	البترول/ الغاز	تونس	65.0
Simens	ألمانيا	التأجير	تركيا	40
Natexis	فرنسا	الخدمات المالية	الجزائر	5.8
Itochu, Cementhal National petrochem.com	اليابان/ تايلاند	البترول/ الغاز	إيران	122.0
Kemira Danmark	الدانمرك	الصناعات الزراعية	الأردن	14.7
WestLB	ألمانيا	الخدمات المالية	تركيا	72.0
Invetcom/Al-Baraka	لبنان/ المملكة العربية السعودية	الاتصالات السلكية واللاسلكية	سوريا	75.0
Dagris	فرنسا	الصناعات الزراعية	أفغانستان	0.9
Kingdom Hotels	المملكة العربية السعودية	السياحة	سوريا	22.8
Urbaser	إسبانيا	الخدمات	مصر	6.4
El Paso	الولايات المتحدة	الكهرباء	باكستان	16.1
Investcom/Al-Baraka	لبنان/ المملكة	الاتصالات السلكية واللاسلكية	سوريا	75.0

	العربية السعودية			
Cesur	تركيا	الصناعات التحويلية	إيران	5.0

المصدر: الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، مرجع سابق، ص4.

وعلى ما تقدم، فإن التجارب المختلفة تثبت أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر والدور الذي يمكن أن يلعبه في تحقيق منافع مهمة للدول المستقبلة له، ويمكن أن نذكر بعض من هذه المنافع على النحو التالي:

- يعتبر الاستثمار الأجنبي المحرك الأساسي لعملية التصدير، وهو ما يستفاد من تجارب بعض الدول كالصين التي تجذب سنويًا 40 مليون دولار قابلة للزيادة عام بعد آخر، ولعل ذلك ما يساعد في وجود قطاع صناعي تصديري قوي مما يزيد من التدفقات الاستثمارية ويزيد العملة الأجنبية ويقلل من ثم العجز في ميزان المدفوعات[27].
- أهمية الاستثمار الأجنبي المباشر في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرة الإدارية والتسويقية الجديدة[28].
- توفير مصدر متجدد وبشروط جيدة للحصول على العملات ورؤوس الأموال الأجنبية لتمويل برامج وخطط التنمية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر من أهم الدعائم لحركة واستدامة الاندماج والتكامل والتبادل التجاري بين دول العالم.
- زيادة نسبة الصادرات، وتحسين ميزان المدفوعات للدولة المستثمر فيها، خاصة في حالة تصدير المشروعات لمنتجاتها في الخارج[29].
- التقليل من الواردات، وذلك من خلال زيادة الإنتاج المحلي لكي يستبدل بالسلع المستوردة السلع المنتجة محليًا.

وبخصوص النظريات المفسرة للاستثمارات الأجنبية، فإننا نؤكد أن تحليلات المتخصصين وتفسيراتهم لظاهرة الاستثمار الأجنبي عديدة

---

(27) Kevin Honglin Zhang, How does affect a host country's export performance? The case of china, Department of economics, Illinois state university 2002, pp. 2:4. available at: http://www.saculty. washington.edu/karyiu/confer/xian05/pdf.

(28) Sarah Yueting Tong, Foreign direct investment, technology transfer and firm performance, Hong Kong institute of economics and business strategies, April 2001, p.p. 34-35.

(29) Kevin Hong Lin Zhang, Op. Cit., p. 6.

ومتنوعة. فمنها نظرية التحركات الدولية لرأس المال[30]. ونظرية المنشأة الصناعية (Kindelberger Himer)[31]. وكذلك نظرية الاستخدام الداخلي للمزايا الاحتكارية التي قال بها كل من (كاسون ودانج جمان)، التي ترى أهمية امتلاك المزايا الاحتكارية حتى يمكن قيام الاستثمار المباشر في الخارج[32].

ودون الخوض تفصيلاً في هذه التفسيرات، فإننا سنعرض لأبرزها وهي النظرية التقليدية والنظرية الحديثة.

- النظرية الحديثة:

ويمثل أصحاب هذه النظرية الفريق المؤيد للاستثمار الأجنبي المباشر. وتتمحور هذه النظرية حول افتراض أساسي مفاده أن طرفي علاقة الاستثمار (الشركة المستثمرة، والبلد المُضيف) تربطهما علاقة المصلحة المشتركة، فكلاهما يعتمد ويستفيد من الآخر لتحقيق الأهداف التي يحددها هو، إلا أن حجم العوائد التي يتحصل كل طرف عليها يتوقف إلى حد كبير على سياسات واستراتيجيات وممارسات كل طرف من الطرفين الخاصة بالاستثمار[33].

إضافة لما تقدم، فهم يرون أن حركة الاستثمار ما هي إلا تجسيدًا لمبدأ تقسيم العمل الدولي والتخصص، حيث تتضافر العناصر النادرة في الدول المتقدمة من رأس مال وتكنولوجيا مع العناصر الوفيرة في الدول النامية من موارد طبيعية وعمال، الأمر الذي يؤدي إلى تخصيص أفضل للموارد الاقتصادية على مستوى العالم، وهو ما يعني أن كلا الطرفين "الدولة المستضيفة والمستثمر الأجنبي" يستفيدان[34].

ويعتقد أصحاب النظرية الحديثة "أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة تحقق العديد من المنافع للدول النامية، ولعلهم يستندون إلى مجموعة من

---

(30) د. رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، 2006، ص40 وما بعدها.

(31) Kindelberger, C.P, American 13 business Abroad, London, 1969, p.p. 10-11.

(32) UNCTAD: Transitional corporations in the world Development, trends and prospects, united nations, New York, 1988, p.p. 37-75.

(33) بندر بن سالم الزهراني، مرجع سابق، ص20.

(34) د.منى محمد الحسيني , الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المناخ الاستثماري الجديد للاقتصاد المصري , بدون دار سنة وتاريخ نشر , ص100 وما بعدها.

الحجج، يمكن أن نذكر أهمها على النحو التالي:

1- الاستثمار الأجنبي المباشر يسد أربع فجوات رئيسية في الدول النامية وهي:
   - الفجوة الادخارية لتمويل الاستثمارات اللازمة[35].
   - الفجوة التكنولوجية[36] Technological Gap
   - فجوة النقد الأجنبي.
   - الفجوة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة.
2- المساهمة في إنشاء علاقات اقتصادية بين قطاعات الإنتاج والخدمات داخل الدول المضيفة.
3- إيجاد أسواق للتصدير تُنمي العلاقات الاقتصادية مع الدول الأخرى.
4- يساهم الاستثمار الأجنبي المباشر في إيجاد مجموعة من الوفورات الخارجية والآثار غير المباشرة والمنافع الاجتماعية للدول المضيفة مثل: زيادة رأس المال الاجتماعي "البنية الأساسية" من خلال ما يقوم به المستثمر من رصف للطرق وتوصيل شبكات الكهرباء والمياه والصرف الصحي[37].
5- نقل التكنولوجيا في مجالات الإنتاج والتسويق والإدارة.
6- للاستثمار الأجنبي المباشر أثرٌ إيجابي على ميزان المدفوعات.

- النظرية الكلاسيكية التقليدية:

ويمثل أصحاب هذه النظرية الاتجاه المعارض لوجود الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول النامية، ووفقًا لهذه النظرية فإن الاستثمارات الأجنبية تنطوي على كثير من المنافع التي تعود معظمها على الشركات المستثمرة، كما أنهم ينظرون إلى الاستثمار الأجنبي على أنه شكل من أشكال الاستعمار الجديد الذي يزيد من درجة تبعية الدول النامية للدول المتقدمة[38]. ولعل هذه الآراء التي تستند على العديد من الحجج

---

(35) A. K Cairneross, The contribution of foreign and domestic capital to economic development, Reprithted in economic development, London, 1962, pp. 20-25.

(36) United Nations, Africa's the technology gap, case studies on Kenya, Ghana, Uganda and Tanzania, July 2003, p. 15.

(37) Raghar Nurkse, problems of capital formation in under developed countries, Oxford University, New York, 1996, p.p. 15-20.

(38) مركز الأمم المتحدة لشئون الشركات عبر الوطنية والتنمية العالمية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 1990.

والمبررات التي قال بها أنصار هذا الفكر، يمكن ذكر أهمها على النحو التالي[39]:

1- بخصوص العمالة والمهارات الفنية، فهم يرون أن طبيعة التكنولوجيا المستخدمة لا تتلائم مع ظروف الدول النامية سواء من حيث المواصفات والمستلزمات أم من حيث كونها كثيفة رأس المال. إضافة إلى أن مشروعات الاستثمار الأجنبي المباشر قد تعطي الآلات والمعدات ولكنها لا تعطي "سر المعرفة".
2- إن الشركات المستثمرة تقوم بتحويل الجزء الأكبر من أرباحها إلى الدولة الأم بدلاً من إعادة استثمارها في الدولة المُضيفة.
3- يؤثر وجود بعض الشركات المستثمرة بشكل مباشر على سيادة الدولة المُضيفة واستقلالها السياسي والثقافي والاقتصادي[40].
4- يؤدي الاستثمار المباشر إلى وجود ما يُسمى "ازدواجية الاقتصاد"، نتيجة لوجود مشروعات أجنبية ومشروعات وطنية تقليدية، الأمر الذي يؤدي لاتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء.
5- إن حجم رؤوس الأموال الأجنبية المتدفقة إلى الدولة المُضيفة ضئيل جدًا بدرجة لا تسمح معها بقبول هذا النوع من الاستثمارات.

من خلال التحليل السابق لآراء أصحاب النظرية التقليدية والنظرية الحديثة، فإننا نميل لآراء النظرية الحديثة والتي ترى في الاستثمار الأجنبي المباشر خيرًا على الدول النامية، وما يؤكد ذلك تلك الطفرة الصناعية التي حدثت بدول جنوب وجنوب شرق آسيا وتركيا. تلك الدول التي استطاعت أن تحقق نموًا في ناتجها القومي الإجمالي فاق كل التوقعات والتي استحقت بحق لقب "المعجزة الاقتصادية"، ولكن برغم من ذلك فإن نجاح دولة ما في تعظيم الاستفادة من الاستثمارات الأجنبية المباشرة، لاشك يتوقف على العديد من السياسات والاستراتيجيات التي تضعها الدولة الجاذبة للاستثمار وكذلك ممارسات الشركات المستثمرة.

---

(39) انظر: د. نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، القاهرة، 1996، ص70 ومابعدها؛ وكذلك د. صلاح زين الدين، تأثير العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر كلية الحقوق، جامعة المنصورة السنوي السادس، القاهرة، 2002، ص31 ومابيعدها.

(40) كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم البيئة، الجزائر، 2011/2010، ص12.

المبحث الثاني
اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيدين العالمي والإقليمي

يمثل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر واحدًا من أهم عناصر التمويل الخارجي للتنمية في الدول النامية، حيث احتل المرتبة الأولى ضمن مكونات هذا التمويل خلال السنوات الماضية، بل إن البعض يرى أنه فاق من حيث أهميته في التمويل البنوك والمساعدات الرسمية[41].

يُضاف لما سبق، فإن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر بات ظاهرة عالمية تتنافس مختلف دول العالم من أجل الحصول على أكبر نصيب من هذا التدفق. ويرجع ما سبق لكون الاستثمار الأجنبي يُضيق الفجوة التكنولوجية بين الدول المتقدمة والدول النامية عن طريق نقل التكنولوجيا، فضلاً عن أنهُ يتصف بالاستقرار النسبي مقارنةً بالاستثمارات في الأوراق المالية[42].

بيد أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر شهدت نموًا خلال الفترة من 1982 وحتى 2008، ثم حدثت الأزمة المالية العالمية بنهاية عام 2008، وأدت إلى تراجع حركة الاستثمارات الأجنبية[43]، ثم عادت من جديد ليزيد في دول وينخفض في دول أخرى، ومن ثم بات السؤال المطروح ما هو وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيدين العالمي والإقليمي؟

أولاً: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي:

بالنظر إلى الشكل التالي رقم (2) يظهر جليًا زيادة حجم وتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترة من عام (1992 وحتى 2003).

---

(41) خالد حسين، دور الاستثمار العربي البيني والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، 2008، ص2.

(42) حسين عبد المطلب الأسرج، إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، بدون سنة نشر، بدون تاريخ نشر، ص13.

(43) Laza Kekic, The global economic crisis and FDI flows to emerging markets: For the first time ever, emerging markets are this year set to attract more than half of global FDI flows, the value Columbia center on sustainable interrogational investment, October 2009, p.p. 3-5, available at: http://vcc.columbia.edu/pub/documents/pdf.

شكل رقم (2)
تطور نصيب كل من الدول المتقدمة والنامية من
إجمالي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 1992- 2003

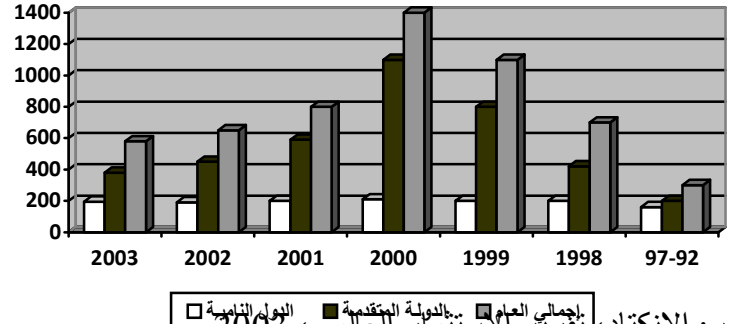

المصدر: الانكتاد، تقرير الاستثمار العالمي، 2003.

وبالتدقيق في الجدول رقم (2)، نلاحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي زادت من 311 مليار دولار كمتوسط سنوي في الفترة من (1992-1997)، إلى حوالي 1388 مليار دولار خلال عامي (1999-2000) وبمعدل زيادة بلغ حوالي 246.3%. ولكن الوضع تغير خلال عامي 2002، 2003، حيث انخفضت هذه التدفقات بحوالي النصف.

وكما يتضح من الشكل السابق، فإن الدول المتقدمة تسيطر على أكبر حصة من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد، حيث ارتفعت هذه التدفقات إلى نحو 366.6 مليار دولار في عام 2003 وبما يشكل 65.5% من إجمالي التدفق السنوي العالمي، مقابل نحو 180.8 مليار دولار وبما يشكل 58.2% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية المباشرة كمتوسط سنوي خلال الفترة (1992-1997)[44].

ويلاحظ حدوث ارتفاع ملحوظ في التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الدول المتقدمة خلال الفترة 1992- 2000 لتصل إلى أعلى مستوى لها عام 2000 لتبلغ 1108 مليار دولار وبما يمثل 79.8% من إجمالي التدفقات الاستثمارية العالمية، ولكن يتضح من الشكل أن هذه التدفقات أخذت اتجاهًا تنازليا في السنوات التالية لتصل إلى حوالي 366.6 مليار دولار عام 2003 بمعدل انخفاض بلغ 66.8% عما كانت عليه في عام 2000.

وجدير بالذكر أن دول أوروبا الغربية- خاصة دول الاتحاد

(44) الانكتاد، مرجع سابق، ص30.

الأوروبي- تستحوذ على أكبر قدر من هذه التدفقات حيث وصلت إلى نحو 312.2 مليار دولار وبما يشكل 84.6% من إجمالي هذه التدفقات إلى الدول المتقدمة في عام 2003، مقارنة بنحو 100.8 مليار دولار وبما يمثل 55.8% من إجمالي التدفقات الاستثمارية المباشرة إلى الدول المتقدمة كمتوسط سنوي خلال الفترة 1992- 1997. وبرغم هذا الارتفاع إلا أنها مازالت تنخفض بنحو 38%، 99.6% عن التدفقات في عام 1999، 2000 والبالغة 500، 697.4 مليار دولار على الترتيب.

وهذا ما يوضحه الشكل البياني التالي رقم (3):

شكل رقم (3)

تطور نصيب كل من الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة من إجمالي التدفقات الواردة في الدولة المتقدمة 92- 2003

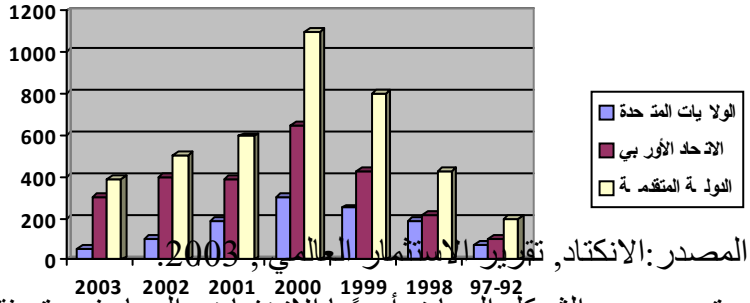

المصدر:الانكتاد, تقرير الاستثمار العالمي, 2003.

ويتضح من الشكل السابق أيضًا الانخفاض الحاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة 1992-2003، حيث بلغت 29.8 مليار دولار عام 2003 مقابل 284.4، 314 مليار دولار عامي 1999، 2000 وبمعدل انخفاض بلغ 89.5% على الترتيب، كما أنها انخفضت بنحو 51% عما كانت عليه كمتوسط سنوي للفترة 1992-1997 والبالغ 60.3 مليار دولار.

وبالاطلاع على تقرير الاستثمار العالمي (UNKTAD2013)، يبدو أن الاستثمار الأجنبي المباشر قد تراجع بنسبة 18% إلى مبلغ 1.35 تريليون دولار في عام 2012، ويتوقع "الأنكتاد" أن يظل الاستثمار الأجنبي المباشر في عام 2013 قريبًا من مستواه في عام 2012، وفي حدود أقصاها 1.45 تريليون دولار، وهو مستوى مشابه لمتوسط فترة ما قبل الأزمة المالية العالمية (2005-2007)، وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي رقم (4)

شكل رقم (4)
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للفترة 2004- 2012
والإسقاطات للفترة 2013-2015

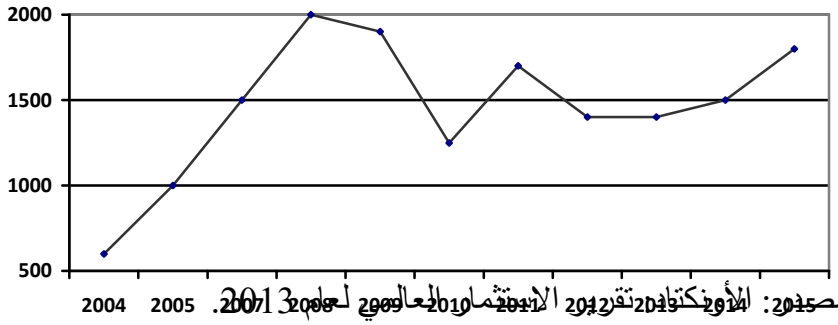

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013.

ويتوقع الأنكتاد، أنه بتحسن ظروف الاقتصاد الكلي Macroeconomics واستعادت المستثمرين ثقتهم في المدى المتوسط، فقد تبلغ تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر 1.6 تريليون دولار في عام 2014 المقبل، و1.8 تريليون دولار في عام 2015.

وبرغم ما سبق، فإن الفترة الأخيرة شهدت تفوق الاقتصادات النامية على الاقتصادات المتقدمة من حيث استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر، حيث سجلت ثاني أعلى مستوى لها لتصل إلى 703 بلايين دولار في عام 2012، وشكلت نسبة قياسية قدرها 52% من التدفقات العالمية الوافدة من الاستثمار الأجنبي المباشر، متجاوزة، في سابقة هي الأولى من نوعها، مجموع التدفقات إلى البلدان المتقدمة بمبلغ قدره 142 بليون دولار. وهذا ما يوضحه الجدول التالي رقم (2).

جدول رقم (2)

تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر حسب المنطقة 2010-2012

	بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد			بيانات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر		
السنة	2010	2011	2012	2010	2011	2012
العالم	1409	1652	1351	1505	1678	1391
الاقتصادات المتقدمة	696	820	561	1030	1183	909
الاقتصادات النامية	637	735	703	413	422	426
أفريقيا	44	48	50	9	5	14
آسيا	401	436	407	284	311	308
شرق وجنوب شرق آسيا	313	343	326	254	271	275
جنوب آسيا	29	44	34	16	13	9
غرب آسيا	59	49	47	13	26	24
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	190	249	244	119	105	103
أوفيانوسيا	3	2	2	1	1	1
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	75	96	87	62	73	55
الاقتصادات الصغيرة والضعيفة هيكليًا والهشة	45	56	60	12	10	10
أقل البلدان نموا	19	21	26	3.0	3.0	5.0
البلدان النامية غير الساحلية	27	37	35	9.3	5.5	3.1
الدول الجزرية الصغير النامية	4.7	5.6	6.2	0.3	1.8	1.8
مذكرة النسبة المئوية من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد العالمي						
الاقتصادات المتقدمة	49.4	49.7	41.5	68.4	70.5	65.4
الاقتصادات النامية	45.2	44.5	52.0	24.5	25.2	30.6
أفريقيا	3.1	2.9	3.7	0.6	0.3	1.0
آسيا	28.4	26.4	30.1	18.9	18.5	22.2

شرق وجنوب شرق آسيا	22.2	20.8	24.1	16.9	16.2	19.8
جنوب آسيا	2.0	2.7	2.5	1.1	0.8	0.7
غرب آسيا	4.2	30.	3.5	0.9	1.6	1.7
أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	13.5	15.1	18.1	7.9	6.3	7.4
أوفيانوسيا	0.2	0.1	0.2	0.0	0.1	0.0
الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية	5.3	5.8	6.5	4.1	4.3	4.0
الاقتصادات الصغيرة والضعيفة هيكليا والهشة	3.2	3.4	4.4	0.8	0.6	0.7
أقل البلدان نموا	1.3	1.3	1.9	0.2	0.2	0.4
البلدان النامية غير الساحلية	1.9	2.1	2.6	0.6	0.3	0.2
الدول الجزرية الصغير النامية	0.3	0.3	0.5	0.0	0.1	0.1

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013

ومن ناحية أخرى، بلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن الاقتصادات النامية 426 بليون دولار، وهو ما يُمثل حصة قياسية من المجموع العالمي قدرها 31%.

ويلاحظ من الجدول السابق، كذلك زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الصادرة عن أفريقيا قد زادت هي الأخرى، فيما ظلت التدفقات الصادرة عن البلدان النامية في آسيا وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في مستوياتها المسجلة عام 2011[45].

وجدير بالذكر، أن من بين أكبر 20 اقتصاد مضيفًا للاستثمار الأجنبي في عام 2012، لم نجد أي دولة عربية منها، وهو ما يشكل أمرًا خطيرًا، يقتضي منا البحث عن السبب، بالرغم مما تتميز به الكثير من البلدان العربية سواء من حيث الموقع والمناخ، وكذلك الموارد. ولعل ما

(45) World investment Report, 2013, Op. Cit., pp. 8-10.

سبق يوضحه الشكل البياني التالي رقم (5)

شكل رقم (5)
أكبر 20 اقتصادًا مضيفًا 2012

المصدر: الأونكتاد: تقرير الاستثمار العالم لعام 2013.

ثانيًا: اتجاهات الاستثمار الأجنبي المباشر على الصعيد الإقليمي:

بادئ ذي بدء، نود التأكيد على أن أفريقيا قد سجلت زيادة في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بنسبة 5%، حيث بلغت 50 بليون دولار، وهو ماجعلها إحدى المناطق الإقليمية التي تسجل في عام 2012 نموًا بالحساب المقارن مع السنوات السابقة(46).

وعلى صعيد الاستثمار الوافد إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي فقد بلغ 244 بليون دولار في عام 2012، محتفظًا بمستواه المرتفع الذي حققه في عام 2011. وقابل النمو الكبير في الاستثمار الأجنبي الوارد إلى أمريكا الجنوبية (144 بليون دولار) انخفاض في أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي (99 بليون دولار) (47).

وعلى صعيد الدول العربية، واصل تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى الدول العربية ارتفاعه خلال عام 2007 ليصل إلى رقم قياسي جديد قدره 72.4 مليار دولار، وبنسبة نمو قدرها 17 في المائة مقارنة بعام 2006. وإذا نظرنا إلى حصة الدول العربية من الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من التدفق العالمي نجد أن حصة الدول العربية انخفضت من 4.4% إلى 3.9%، كذلك انخفضت حصة الدول العربية كنسبة من إجمالي التدفقات الداخلة للدول النامية من 15% عام 2006 لتصبح 14.5% بنهاية 2007.

وما زالت الدول العربية المصدرة للنفط تأتي على رأس قائمة الدول

---

(46) UNCTAD, World investment Report, 2013, p. 10. available at: http://UNCTAD.org/en/ pages/nediaaspx.

(47) UNCTAD, Op. Cit., p. 11.

المستقطبة للاستثمار الأجنبي المباشر. ويرجع ذلك إلى الإجراءات التي اتخذتها هذه الدول في السنوات القليلة الماضية والتي أصبحت تأتي ثمارها. واحتلت المملكة العربية السعودية المرتبة الأولى عربيًا، حيث وصل حجم تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى 24.3 مليار دولار في عام 2007، بزيادة قدرها 33 في المائة عن العام 2006[48].

ولعل الجدول التالي رقم (3) ، يوضح ذلك:

جدول رقم (3)

تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى الدول العربية ومناطق مختارة 2004-2007

	2004	2005	2006	2007
الأردن	621	1532	3121	1835
الإمارات العربية المتحدة	10004	10900	8386	13253
البحرين	865	1049	2915	1756
سوريا	180[1]	692[1]	600	885
العراق	300	515	*272	448
عمان	229	900	952	2377
الضفة الغربية وقطاع غزة	49	47	*38	21
قطر	*1199	*1152	*1786	1138
الكويت	24	250	110	123
لبنان	1993	2751	2794	2845
مصر	2157	5376	10043	11578
المملكة العربية السعودية	1942	12097	18293	24318
اليمن	144	(320)	1121	464
تونس	639	782	3312	1618
الجزائر	882	1081	1795	1665
جزر القمر	1	*1	*1	1
الجماهيرية العربية الليبية	357	1038	1734	2541
جيبوتي	39	22	108	195
السودان	1511	2305	3451	2436

(48) خالد حسين، مرجع سابق ذكره، ص2 وما بعدها.

الصومال	*(5)	*24	*96	141
المغرب	1070	2946	2898	2577
موريتانيا	392	814	155	153
إجمالي الدول العربية	23219	44103	61878	72368
العالم	742143	958697	1411018	1833324
الدول النامية	275032	316444	412990	499747
إجمالي الدول العربية كنسبة من العالم	%3.1	%4.6	%4.4	%3.9
إجمالي الدول العربية كنسبة من الدول النامية	%8.4	%13.9	%15	%14.5

SOURCE:UNCTAD, World Investment Report, 2008, Annex Table B.1

ملاحظة: ( ) معناه رقم سلبي، .. بيانات غير متوافرة،
* بيانات تقديرية – لا تنطبق مطابقة

(1): مبنية على مسح شامل للشركات التي يساهم فيها الاستثمار الأجنبي المباشر كجزء من مشروع تدعيم الخبرات وشبكات الارتباط في ميدان الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الأعضاء في الأسكوا والذي تنفذه الأسكوا مع هيئة تخطيط الدولة والمكتب المركزي للإحصاء في الجمهورية العربية السورية وبرنامج الأمم المتحدة الألماني في دمشق. بيانات عام 2003 مبنية على مصدر الأنكتاد المذكور أعلاه.

وإذا كانت المملكة العربية السعودية قد احتلت المرتبة الأولى خلال هذه الفترة، فإن دولة الإمارات العربية المتحدة قد استحوذت على المرتبة الثانية في تدفق الاستثمار بنسبة وصلت على 13.3 مليار دولار، وذلك بفضل جهود الحكومة لتحسين البيئة الاستثمارية وتسهيل إجراءات إنشاء الشركات وتقليل حجم البيروقراطية وانخفاض معدلات الضرائب[49].

(49) UNCTAD, World investment Report, 2008, p.p. 5-10.

ويلاحظ أن أكبر (5) بلدان متلقية للاستثمار الأجنبي المباشر في غرب آسيا وهم على الترتيب، تركيا- السعودية- الإمارات العربية المتحدة- لبنان- العراق، بحسب تقرير الأنكتاد 2013.

وكما يوضحه الشكل البياني التالي رقم (6):

شكل رقم (6)

أكبر (5) بلدان متلقية لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في غرب آسيا ذ2011، 2012

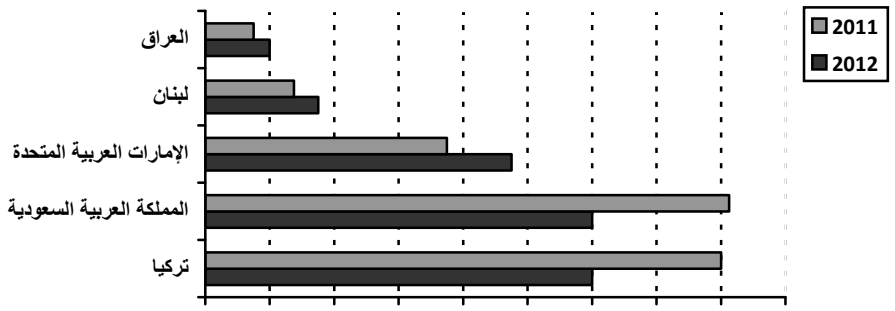

المصدر: الأنكتاد, تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013, ص3.

ويبدو من خلال الشكل البياني السابق، تراجع السعودية عن المركز الأول في أفضل البلدان المتلقية للاستثمار الأجنبي في عام 2012، إذ استحوذت السعودية على المركز الأول منذ عام 2006، وقد بلغ نصيب المملكة في 2012 ما قيمته 12.2 مليار دولار، بينما جاءت الإمارات العربية المتحدة في المركز الثالث بنسبة 9.6 مليارات دولار مواصلاً انتعاشها منذ عام 2010.

وأما على صعيد أكبر 5 مستثمرين من منطقة غرب آسيا خلال أعوام 2011، 2012، فكانت على الترتيب التالي: الكويت، السعودية، تركيا، الإمارات وقطر. هذا ما يوضحه الشكل البياني التالي رقم (7).

شكل رقم (7)

أكبر (5) مستثمرين من غرب آسيا 2011، 2012

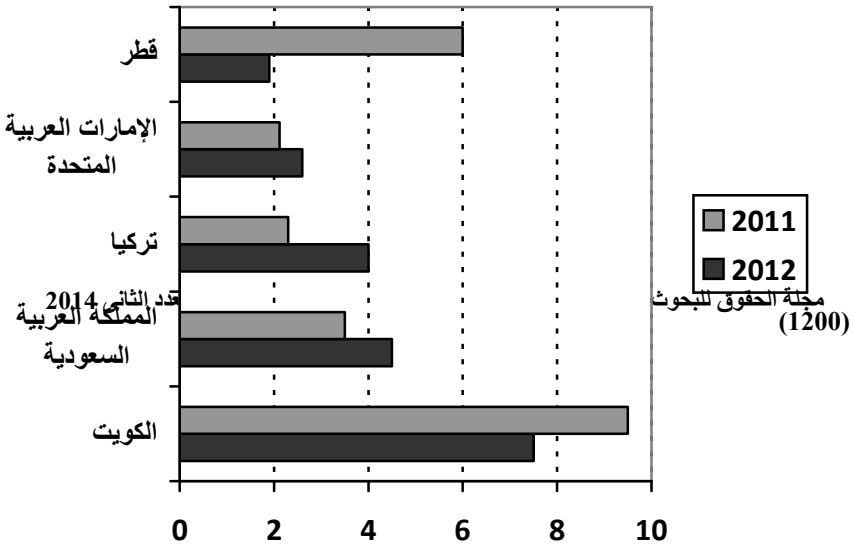

المصدر: الانكتاد , تقرير الاستثمار العالمي لعام 2013, ص13.

ويشير التقرير إلى أن تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر الخارج من غرب آسيا انخفض بنسبة 9% , فبلغ 24 مليار دولار في عام 2012، واضعًا حدًا للانتعاش الذي حدث في السنة السابقة. وفي حين أن بلدان مجلس التعاون الخليجي واصلت استحواذها على معظم تدفقات هذا الاستثمار الخارج من المنطقة، فقد ظهرت تركيا كمستثمر كبير، حيث نمت قيمة استثمارها الخارجي بنسبة 73% لتسجل رقمًا قياسيًا قدره 4.1 مليارات دولار. وُيفيد التقرير بأن هذا يرجع بصفة رئيسية إلى عملية الاستحواذ التي بلغت قيمتها 1.6 مليار دولار- من جانب أناضولو إفاس (Anadolu Efes) (تركيا)- لمؤسسة أعمال الجعة الروسية والأوكرانية سابميلير Sabmiller.

ومما سبق ذكره من إحصاءات وبيانات حول وضع الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول العربية، واستنادًا أيضًا إلى بيانات المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، يمكن رصد ارتفاع في حجم التدفقات الرأسمالية على النحو التالي(50):

- ارتفعت تدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة لدول المنطقة خلال الفترة 2005- 2011 بمقدار 477 مليار دولار أو بمتوسط سنوي يتجاوز 68 مليار دولار، أي ما يزيد على 6 أمثال إجمالي التدفقات الواردة خلال الفترة المناظرة لها 1998- 2004 , والتي سجل خلالها ارتفاعًا لم يتجاوز 74 مليار دولار أي بمتوسط سنوي 10.6 مليار دولار.
- كما لوحظ زيادة ثقة المستثمر العربي بالإمكانات الاستثمارية للاقتصاديات العربية وتضاعف تدفقات الاستثمارات العربية البينية

(50) المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت 2011، 2012، ص12 وما بعدها.

المباشرة خلال الفترة 2005 - 2001 , إلى نحو 152 مليار دولار بمتوسط سنوي 21.7 مليار دولار أي ما يزيد على 7 أمثال إجمالي التدفقات خلال الفترة المناظرة لها 1998-2004 , البالغة نحو 21.7 مليار دولار بمتوسط سنوي 3.1 مليار دولار.

ونظرًا لوضع الدول العربية سابق ذكره، فقد تم إدراج 17 دولة عربية ضمن مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام 2013، وهذا ما يوضحه الجدول التالي رقم (4):

جدول رقم (4)

دول العالم والمنطقة العربية المدرجة في مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار لعام 2013

دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD		الدول العربية		أمريكا اللاتينية	
1	الولايات المتحدة	1	الجزائر	1	فنزويلا
2	المملكة المتحدة	2	اليمن	2	أوروغواي
3	تركيا	3	الإمارات	3	الأرجنتين
4	استراليا	4	تونس	4	بيرو
5	النمسا	5	سوريا	5	باراغواى
6	سويسرا	6	السودان	6	بنما
7	السويد	7	البحرين	7	نيكاراغوا
8	بلجيكا	8	السعودية	8	هندوراس
9	اسبانيا	9	قطر	9	غواتيمالا
10	سلوفينيا	10	عمان	10	بوليفيا
11	سلوفاكيا	11	المغرب	11	الأكوادور
12	البرتغال	12	موريتانيا	12	البرازيل
13	بولندا	13	ليبيا	13	الدومينيكان
14	النرويج	14	لبنان	14	كولومبيا
15	نيوزيلندا	15	الكويت	أفريقيا	
16	هولندا	16	الأردن	1	أوغندا
17	كندا	17	مصر	2	أنغولا
18	المكسيك	أوربا ووسط آسيا		3	توغو
19	كوريا الجنوبية	1	أوكرانيا	4	تنزانيا

20	شيلي	2	صربيا	5	جنوب أفريقيا
21	اليابان	3	روسيا	6	السنغال
22	ايطاليا	4	رومانيا	7	نيجيريا
23	إسرائيل	5	مالطا	8	ناميبيا
24	قبرص	6	أذربيجان	9	بنين
25	التشيك	7	ليتوانيا	10	موزمبيق
26	الدنمارك	8	لاتفيا	11	بوتسوانا
27	ايرلندا	9	كازاخستان	12	موريشيوس
28	هنغاريا	10	بلغاريا	13	مالي
29	اليونان	شرق آسيا والمحيط الهادي		14	بوركينا فاسو
30	استونيا	1	فيتنام	15	مدغشقر
31	ألمانيا	2	تايلاند	16	الكاميرون
32	فنلندا	3	سنغافورة	17	كينيا
33	فرنسا	4	الفلبين	18	أفريقيا الوسطى
جنوب آسيا		5	ماليزيا	19	تشاد
1	باكستان	6	إندونيسيا	20	غانا
2	نيبال	7	هونغ كونغ	21	الغابون
3	إيران	8	الصين	22	أثيوبيا
4		9	كمبوديا	23	كوت ديفوار
الإجمالي		110			

المصـدر: المؤسسـة العربيـة لضـمان الاسـتثمار وائتمـان الصـادرات (ضمان)، مرجع سابق، ص11.

الفصل الثاني
دراسة لتجربة الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية في بعض الدول

يعتبر قطاع الصناعة من القطاعات الاقتصادية المهمة والمؤثرة في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والقضاء على التخلف الاقتصادي وتحقيق التقدم الحضاري. كذلك فإن الدول النامية، مع اختلاف ظروفها السياسية والاقتصادية والاجتماعية تعتمد على التنمية الصناعية كقطاع ديناميكي رائد لهذه المسيرة وتتمحور حوله باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى وتتكامل معه، حيث تنعكس هذه الحقيقة في معظم خطط التنمية الاقتصادية الشاملة لهذه الدول(51).

وعلى ما تقدم، فإن مسألة التصنيع باتت حجر الزاوية للقضاء على التخلف، كما أصبحت درجة تقدم أي دولة تقاس بمدى تطورها في القطاع الصناعي(52).

لهذا، فقد اتجهت العديد من الدول إلى تنمية القطاع الصناعي، وضخ المزيد من النقود من أجل تطويره، إضافة إلى تبني السياسات والاستراتيجيات من أجل جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع الصناعة لمختلف أنواعها. وفي هذا الصدد نجد تجارب كل من ماليزيا وتايلاند وكوريا الجنوبية، تجارب مهمة للدول النامية، نظرًا لما حققته هذه الدول من تقدم هائل في قطاع الصناعة، والذي كان له عظيم الأثر في إحداث زيادة كبيرة في الدخل القومي لهذه الدول، وتحسين كافة مؤشراتها الاقتصادية الكلية(53).

ونتيجة لما سبق، فقد طرحت العديد من التساؤلات، ماذا يقصد بالتنمية الصناعية وما أهميتها؟ وما هي أبرز استراتيجياتها؟ أيضًا ماذا عن تجارب كل من ماليزيا وتايلاند وكوريا الجنوبية. ما هي السياسات التي اتبعتها هذه الدول حتى تحقق هذه الطفرة الصناعية؟

---

(51) عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45/ شتاء 2009، ص1.

(52) محمد زوزوى، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرباح- الجزائر، 2009، 2010، ص7.

(53) Upali Kumara, investment, industrialization and TNCS in selected Asian, regional development dialogue vol. 14, N4, 1993, p.p. 31- 32.

المبحث الأول: مفهوم التنمية الصناعية وأهميتها وأبرز إستراتيجياتها.
المبحث الثاني: تجربة بعض الدول في التنمية الصناعية (ماليزيا- تايلاند- كوريا الجنوبية).

المبحث الأول

مفهوم التنمية الصناعية وأهميتها وأبرز إستراتيجيتها

- مفهوم التنمية الصناعية:

تعتبر التنمية الصناعية أحد أجزاء مفهوم التنمية بصفة عامة(54). والتنمية بمفهومها الشامل هدفًا تسعى لتحقيقه كافة الأمم والشعوب، لذا يحتل موضوع التنمية أهمية كبيرة من قبل المتخصصين والمسئولين والباحثين، نظرًا لماله من أهمية بالغة على كيان المجتمع من نواحي مختلفة اجتماعية وسياسية واقتصادية وثقافية ...الخ.

أيضًا فإن التصنيع هو عملية دائمًا ما يتبعها تغير في تركيب الهيكل الاقتصادي للدول، ومؤشر على نسبة الزيادة في الدخل القومي، الناشئة عن تطوير هذا القطاع(55).

وبالتالي، فإن عملية التصنيع لا تعني مجرد نشاط اقتصادي بحت، فعملية التصنيع هي عملية تحول اجتماعي يشمل التطور الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي، كما أن التصنيع يقتضي استخدام العلم والتكنولوجيا في الإنتاج الصناعي، ما يؤدي إلى إنتاج منظور معتمدًا على الطرق التكنولوجية الحديثة، وكذلك استخدام الأساليب الحديثة في الإدارة وتنظيم عمليات الإنتاج ما يؤدي إلى تحسين جودة المنتج النهائي.

ولاشك أن انتشار الأسلوب الصناعي على النحو سالف الذكر إلى باقي الأنشطة الاقتصادية يعتبر تحولاً اجتماعيًا كبيرًا نحو المجتمع الحضري(56).

ودون خوض في سرد التعريفات المتعلقة بالتنمية، فقد لاحظنا أن غالبية هذه التعريفات تشترك في نقاط عدة أهمها:

1- تعد التنمية عملية شاملة ومستمرة.

---

(54) Unido: The role of industrial development in achievement of the millennium development goals proceedings of the industrial development, forum and associated round tables, Vienna 1-2 December, Vienna, 2004, p.p. 3-5.

(55) محمد زوزي، مرجع سابق، ص14.

(56) راجيش شندرا، التصنيع والتنمية في العالم الثالث، مطبعة المعارف، مصر، ترجمة محمد محمود عمار، 1994م، ص10.

2- التنمية هي عملية تغيير ونقل للمجتمع نحو الأحسن مع الانتفاع من التغيير.
3- تهدف التنمية إلى تنمية الموارد والإمكانات الداخلية للمجتمع[57].

وعلى ما سبق، فإن التنمية الصناعية تعد واحدة من أهم جوانب التنمية بصفة عامة، ويقصد بها "عملية التطوير والتحديث المستمر للصناعات المتاحة داخل الدولة والإضافة لما هو قائم بالفعل بهدف زيادة الإنتاج وتوفير فرص العمل وتحسين ميزان المدفوعات وهو ما يؤدي في النهاية إلى زيادة الدخل القومي للدولة والناتج المحلي الإجمالي بصفة عامة"[58].

- أهمية التنمية والتطوير للقطاع الصناعي:

يؤكد غالبية المحللين الاقتصاديين على أهمية تطوير القطاع الصناعي في الدول العربية بشكل عام، باعتباره وسيلة أساسية يمكن من خلالها دعم النمو المستمر للاقتصاد، ومن خلاله يمكن مواجهة العديد من المشكلات الاقتصادية، وعلى رأسها مشكلة البطالة[59].

هذا، ويعاني القطاع الصناعي في الوطن العربي حالة من الارتباط بالأسواق الدولية والخضوع لشروطها السياسية والاقتصادية وأيضًا لتقلباتها نتيجة الاعتماد في توفير مستلزمات الإنتاج على الخارج[60].

وبرغم ما سبق، فإن الجدول التالي رقم (5)، يوضح حدوث تحسن

---

(57) انظر بحث د. جمعة حجازي، على الإنترنت على الموقع التالي:
http://www.ina-syrie.com/tb1-images/fileo273.pdf.10/12/2013.

(58) في الفترة الأخيرة، ظهرت العديد من المصطلحات المتعلقة بالتنمية مثل التنمية الاجتماعية والتنمية الرياضية والتنمية السياسية والتنمية الثقافية والصناعية...الخ. ولاشك أن جميعها يستهدف في النهاية إلى زيادة دخول الأفراد وتحسين مستوى معيشتهم، والأثر الإيجابي على الناتج القومي الإجمالي للدول. راجع د. عبد السلام مصطفى عبد السلام، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة , مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة , جامعة المنصورة , 12-13أبريل , 2006.

(59) مجلة الاقتصاد والأعمال، تطوير الصناعات العربية حل للمشكلات الاقتصادية، على الموقع التالي:
http://www.startime.com/t=31297670.

(60) محمد جمال مظلوم، تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، بيروت 1997، ص88 وما بعدها؛ وراجع كذلك:
Soumitra Dutta and Mazen E. Coury, ict challenges for the arab world, p. 116. available at: http://www.mafhoum.com/press7/212642.pdf.

فـي أداء القطـاع الصـناعي العربـي فـي عـام 2005، بحسـب التقريـر الاقتصادي العربي الموحد 2008/2005.

جدول رقم (5)

تطور مساهمة قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي للدول العربية في الفترة 1997- 2005

السنوات	مساهمة الصناعة الاستخراجية %	مساهمة الصناعة التحويلية %	مساهمة إجمالي القطاع الصناعي %
1997	26.	11.2	37.6
1998	19.2	11.8	31.0
1999	23.7	11.5	35.2
2000	32.6	10.5	43.2
2001	29.0	10.9	39.9
2002	27.9	11.1	39.0
2003	29.7	10.7	40.4
2004	34.6	10.1	44.7
2005	38.8	9.8	48.6
2006	39.8	9.5	49.5

المصدر: التقرير الاقتصادي العربي الموحد , العددين 2005، 2008.

ويظهر من خلال الجدول، تحسن أداء القطاع الصناعي العربـي سنة 2005، ليبلغ حوالي 517.8 مليار دولار بمعدل نمو قدره 36%، مقارنة بـ 380.8 مليـار دولار فـي العـام 2004. وبلغت قيمـة النـاتج الصـناعي العربي عام 2007 حوالي 724 مليار دولار مقارنة بـ 643 مليار دولار في عام 2006، بزيادة قدرها 12.5%[61].

ولاشـك أن مـا سـبق، يؤكـد علـى إمكانيـة حـدوث طفـرة فـي القطـاع الصناعي العربي، حال توفر الإمكانـات والرغبـة الجـادة فـي ذلـك وأيضًـا الاستقرار الأمني والاجتماعي والاقتصادي.

بيـد أن القطـاع الصـناعي العربـي يتسـم بالعديـد مـن الخصـائص المشتركة يمكن أن نشير إلى بعض منها على النحو التالي[62].

---

(61) انظر التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الصناعة، 2008/2006.

(62) د. سـليمان بلعـور، دور الاسـتثمارات البينيـة فـي التنميـة الصـناعية العربيـة، مجلـة

- اعتماد الصناعات العربية بالدرجة الأولى على الصناعات الاستخراجية، وتراجع نصيب الصناعات التحويلية رغم أهميتها.
- صغر حجم المنشآت الصناعية بسبب ضآلة رؤوس الأموال المستثمرة.
- صغر حجم الأسواق العربية، نتيجة انخفاض مستوى المعيشة، وارتفاع قيمة السلع المحلية(63).
- تركز المنشآت الصناعية في المدن، نظرًا لتوافر الشروط الضرورية لقيامها، وإهمال باقي أجزاء الدول.

وعلى أية حال، فإن قطاع الصناعة هو الركيزة المهمة لأي إستراتيجية تنمية طويلة المدى، سواء كأحد أهم قطاعات تنوع مصادر الدخل القومي والحد من الاعتماد على النفط من ناحية أم لقدرته على سد جانب كبير من احتياجات المجتمع وتحقيق قيمة مضافة أكبر للموارد الوطنية.

وما سبق، يؤكد أهمية العلاقة بين التنمية والتصنيع، وذلك ما جعل الدول النامية تؤمن بفكرة أن التصنيع هو أفضل طريق نحو التنمية، معتمدة في ذلك على العديد من المبررات يمكن أن نذكر بعضًا منها على النحو التالي(64):

1- أن التصنيع أمر ضروري لعملية التنمية، وذلك بحكم علاقته التاريخية بالتنمية، ولعدم رؤيتها لنظام اقتصادي آخر واضح بديل للتصنيع.
2- أنها قد استنفذت كل إمكانيات التطوير الزراعي، كما أن أسعار السلع غير ثابتة ومستمرة في التأرجح، وأقل من أسعار السلع الصناعية، أي أن أسعار السلع الزراعية لم يعد مجزي.
3- زيادة الدخل لدى الأفراد لا يمكن أن تستوعبها زيادة مماثلة في استهلاك الإنتاج الزراعي، بينما يمكن أن تستوعبها زيادة في استهلاك الإنتاج الصناعي. أضف إلى ذلك أن الإنتاج الزراعي صار يعاني من انخفاض الاستهلاك لبعض المنتجات الطبيعية

الباحث، الجزائر، 2008/ 2010، ص34 وما بعدها.

(63) World Economic Forum (WEF): The Arab World Competitiveness, report 2013, Geneva, -.p. 7-8.

(64) انظر محمد زوزي، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، مرجع سابق، ص14 وما بعدها.

نظرًا لظهور بدائل صناعية، مثل الألياف الصناعية التي ظهرت كبدائل للقطن والتي تمتاز بانخفاض ثمنها.

4- أن التصنيع أمر ضروري ومكمل للقطاع الزراعي، فمعظم الدول النامية دول زراعية والتنمية الصناعية تفيد قطاع الزراعة بطرق عديدة، فتصنيع المنتجات الزراعية يزيد من دخل الدولة، لأن المنتج الزراعي المصنع أعلى سعرًا في الأسواق، كما أن إمكانيات تصديره أكبر.

5- يفضل التصنيع كإستراتيجية للتنمية، نظرًا لكفاءته العالية في استغلال الأراضي، وتحقيق الاستغلال الأمثل للمتاح منها.

6- لاشك أن الاعتماد على التصنيع يؤدي إلى تقليل الاعتماد على استيراد التكنولوجيا من الدول المتقدمة، حيث إن التكنولوجيا تمثل حجر الزاوية في الإنتاج الصناعي.

7- هناك علاقة طردية بين زيادة القدرة الصناعية للدول وزيادة قوتها العسكرية، حيث إن زيادة الأولى تؤدي حتمًا إلى زيادة الثانية.

8- للتصنيع دور هام في توفير النقد الأجنبي، حيث إنه يؤدي إلى زيادة الصادرات، وهو ما ينعكس بشكل إيجابي على زيادة النقد الأجنبي.

- استراتيجيات التصنع والتنمية:

بادئ ذي بدء، فلن نخوض تفصيلاً في إستراتيجيات التصنيع والتنمية التي اتبعتها العديد من الدول وهي في طريقها نحو التنمية الصناعية، وهي عديدة، فمنها إستراتيجية النمو المتوازن وإستراتيجية النمو غير المتوازن، وإستراتيجية إحلال الواردات وكذلك التصنيع..الخ(65). ولكن سنحلل بإيجاز لإستراتيجيتين فقط باعتبار أنهما الأهم، وقد اتبعتهما العديد من الدول النامية developing countries، التي حققت طفرات هائلة في المجال الصناعي، وهما إستراتيجية إحلال الواردات وإستراتيجية التصنيع.

ويُقصد بإستراتيجية التنمية الصناعية , ذلك الأسلوب الذي تنتهجه الدولة في رسم سياستها التصنيعية، والانتقال بالمجتمع من حالة الركود إلى النمو الاقتصادي الذاتي، وهو أسلوب يختلف من دولة إلى أخرى، باختلاف الظروف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وكذلك الدور الذي تضطلع به الدولة في تفسير النشاط الاقتصادي، والأهداف المرجوة

---

(65) د. السيد أحمد عبد الخالق ود. إبراهيم عبد الله، سياسات الإصلاح الضريبي والتنمية الاقتصادية، مطبوعات جامعة المنصورة، 2013/2012، ص26 وما بعدها.

من عملية التنمية[66].

إن ضخ المزيد من الاستثمارات في قطاع الصناعة , سيؤدي حتمًا إلى زيادة حجم القاعدة الصناعية، وهو ما يؤدي بدوره إلى ارتفاع معدلات نمو الدخل الصناعي وارتفاع معدلات نمو الدخل القومي بصورة تزيد عن معدلات النمو السكاني[67].

أولاً: إستراتيجية إحلال الواردات:

طالب الكسندر هاملتون A. Hamilton، في تقريره عن حال الصناعة في الولايات المتحدة الحديثة الاستقلال عام 1791، بفرض ضرائب لحماية الصناعة الأمريكية على الواردات البريطانية الرخيصة. أيضًا فإن فريدريك ليست F. List، الاقتصادي الألماني، طالب "بجمارك الحماية"، لكونها وسيلة لتصنيع ألمانيا في منتصف القرن التاسع عشر، ثم اتجهت جميع الدول الأوروبية واليابان في طريق الحماية لتطوير صناعاتها.

وعلى صعيد الدول النامية، فقد برزت هذه السياسة في دول أمريكا اللاتينية بعدما أصاب الكساد صادراتها نتيجة الكساد الكبير، وانقطاع خطوط الشحن التجارية خلال الحرب العالمية الثانية. وكذلك دول جنوب وجنوب شرق آسيا في سياسة مراحل نموها[68].

وإستراتيجية إحلال الواردات، هي إستراتيجية تصنيع ذات توجه داخلي، حاولت الدول النامية من خلالها عزل نفسها عن الظروف غير الملائمة للسوق الدولية، دفعها ذلك إلى تبني سياسة داخلية للتصنيع من خلال إحلال الواردات لتحقيق الاكتفاء الذاتي وتقليص التبعية للسوق الدولية التي تتميز بأسعار غير مواتية لها[69].

وتعني هذه الإستراتيجية، إقامة بعض الصناعات التحويلية لسد حاجة السوق المحلية بدلاً من السلع المصنوعة التي كانت تستورد من الخارج،

---

(66) العشري حسن درويش، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1979، ص101 وما بعدها.

(67) زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادي، الجزائر، 2006/2005، ص26.

(68) لمزيد من التفصيل، راجع د. أحمد الكواز، المعهد العربي للتخطيط، على الرابط التالي:

www.arab-api.org/images/training/1/26_c28-5.p.

(69) Alice H. Amsden, import substitution in high-tech industries in Asia, Cepal Review 82., April 2004, p.p. 80-82.

وعلى ذلك فإن سياسة الإحلال تستهدف تخفيض أو منع الواردات من بعض المنتجات المصنوعة[70].

وتمر هذه الإستراتيجية بمراحل ثلاث، الأولى: إنتاج المواد الاستهلاكية الحقيقية (إحلال واردات بدائي)، الثانية: إنتاج مواد استهلاكية معمرة (سيارات – غسالات0 الخ..)، الثالثة: إنتاج المواد الوسيطة، أو البحث عن أسواق خارجية لمواجهة ضيق السوق الداخلية[71].

وبالرغم مما حققته هذه الإستراتيجية من نجاح في بداية تطبيقها، إلا أن ثمة صعوبات واجهت الدول النامية، أثناء تطبيق هذه الإستراتيجية، ولم تستطع الدول النامية التخلص من تبعيتها للدول المتقدمة، ويمكن أن نذكر منها[72].

أ - تحول استيراد هذه الدول من استيراد السلع الاستهلاكية بأنواعها إلى استيراد السلع الرأسمالية ذات التكاليف الباهظة، وهو ما يكرس فكرة التبعية التقنية للدول الأجنبية[73].

ب- اعتماد هذه الإستراتيجية على إحلال السلع الاستهلاكية، ولعل ذلك لايؤدي إلى تغيير البناء الصناعي لأي بلد.

ج- تتسم غالبية الدول النامية بضيق السوق المحلية، وهو ما يجعل مردود الصناعات محدودًا في الزمان والمكان. ولكن ينبغي أن نلاحظ أن ضعف السوق يمكن مواجهته بالتكامل سواء على الصعيد القاري، الإقليمي، ...الخ.

د- إن هذه الإستراتيجية لم تتمكن من تخفيف حدة مشكلة البطالة الذي تعانيه الدول النامية، نظرًا لطبيعة التكنولوجيا المستخدمة، واستقرار البيئة الإنتاجية المعتمدة على القطاعين الاستخراجي والزراعي.

وعلى أية حال، فإن سياسة إحلال الواردات تعتمد أساسًا على أداتين رئيسيتين:

---

(70) محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2000، ص309 وما بعدها.

(71) فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، دار الحداثة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ص279.

(72) فتح الله ولعلو، مرجع سابق، ص297 وما بعدها.

(73) Edwards, S., Openness, productivity and Growth: What do we really know?, Economic journal, 108, 1998, p.p. 383-387.

1- الحماية 2- حصص الواردات

1- الحماية:

ويأتي على رأس أنواعها "التعريفة الجمركية"، والتي تجد مبررها بمفهوم "الصناعات الناشئة" Infant Industries، والتي لا يمكن أن تنافس المنتجات الأجنبية محليًا وخارجيًا إلا من خلال دعمها بالحماية والأشكال الأخرى للدعم.

ولعل ما سبق، يمكن أن يوضح بالشكل التالي رقم (8)، والذي يوضح تأثير الحماية على شكل التعريفة الجمركية.

شكل رقم (8)

تأثير الحماية على شكل التعريفة الجمركية

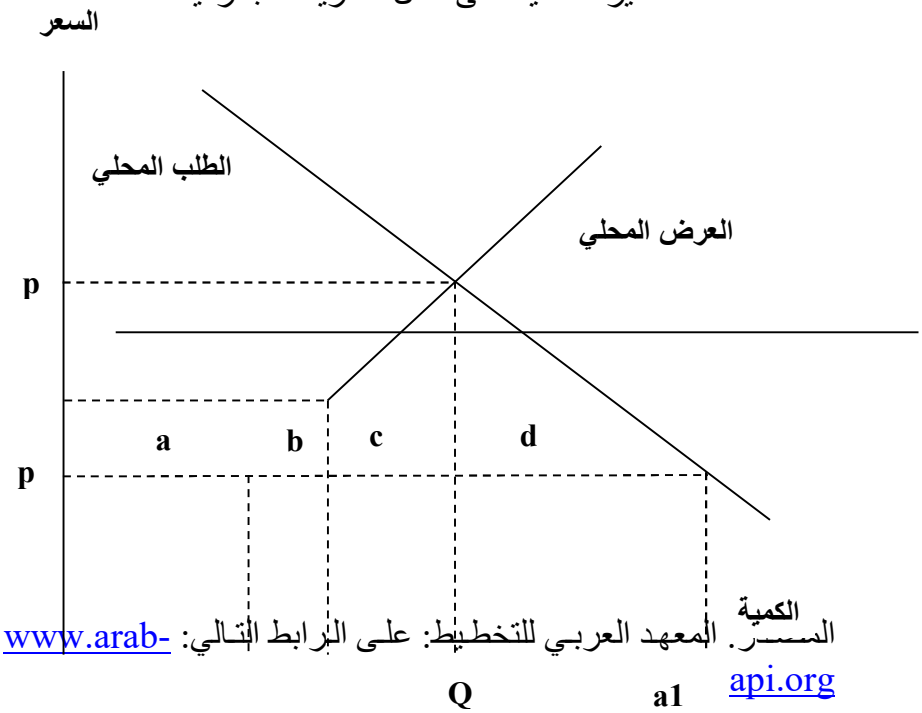

المصدر: المعهد العربي للتخطيط: على الرابط التالي: www.arab-api.org

ومن خلال الشكل سالف ذكره، فإنه يترتب على الحماية الجمركية التالي:

- زيادة فائض المنتج producer surplus يعادل المساحة (a).
- تكلفة الموارد Resources Cost تعادل المسافة (b)؛ لأن موارد الإنتاج تحولت من استعمالات أكثر إنتاجية إلى إحلال واردات ملابس.
- انخفاض في فائض المستهلك يعادل المساحة (a + b + c + d)،

بسبب زيادة الأسعار محليًا وانخفاض الكمية المستهلكة.

- أما التعريفة الجمركية التي (تمنع) الاستيراد فهي تلك التي ترفع السعر إلى (1 p). وعندما يتعادل الطلب المحلي مع العرض المحلي.

2- حصص الواردات:

تقوم الدولة بتحديد احتياجاتها وبما يتفق مع سياسة حماية صناعاتها الوطنية.

ثانيًا: إستراتيجية التصنيع:

- أطلق جوستاف رانيس G. Ranis على هذه السياسة مصطلح سياسة إحلال الصادرات Export substitution على اعتبار أنها تحل صادرات السلع الصناعية كثيفة العمل محل صادرات السلع الزراعية كثيفة العمل. كما أطلق عليها اقتصاديون آخرون مصطلح الاتجاه للخارج outward-looking، على عكس إستراتيجية إحلال الواردات المتوجهة للداخل Inward-looking[74].

وتتمحور هذه الإستراتيجية حول التركيز على إنشاء صناعات معينة تتوفر لها فرص تصدير كل أو جزء من ناتجها[75]. وبالتالي، فإن هذه الإستراتيجية تتوجه بالتنمية الصناعية نحو الخارج بدلاً من الإستراتيجية السابقة والتي كانت تتوجه نحو الإنتاج المحلي. بيد أن توجه الدول النامية نحو هذه الإستراتيجية يرجع إلى أن سياسة إحلال الواردات لم تحقق المأمول منها وأنها لم تتعد مرحلتها الأولى والمتمثلة في إنتاج السلع الاستهلاكية ولم تنجح في مراحلها التالية والمتمثلة في إنتاج السلع الصناعية والوسيطة والإنتاجية[76].

وجدير بالذكر أن النموذج الأسيوي من أكثر النماذج نجاحًا في مجال سياسة تشجيع الصادرات سواء تشجيع الصادرات ذات الكثافة بالعمل مثل الإنشاءات، السياحة، التمويل أم تشجيع الصادرات غير التقليدية (كثيفة العمل، ورأس المال). ولقد اتبعت هذه السياسة تخفيض سعر

---

(74) المعهد العربي للتخطيط، مرجع سبق ذكره.

(75) Chao-Weilan, Singapor's Export promotion strategy and Economic Growth (1965-1924), Working paper no. 116, issn 1414-3280, March 2001, p.p. 4-6.

(76) د. محمد العزيز وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص310.

الصرف، وتوجيه الدعم للسلع المُراد تصديرها[77].

وهناك أشكال عديدة أخرى تستخدم لدعم الصادرات منها لتمويل الصادرات، والإعفاء من دفع التعريفة الجمركية على واردات المصدرين، وتخفيض أسعار الفائدة عليهم. وذلك بهدف مساعدة المصدرين لدخول السوق العالمي.

وجدير بالذكر، أن إستراتيجية صناعة التصدير، أخذت اتجاهين[78]:

1- أقطار أسست صناعات تصديرية لتحويل مواردها الأولية وإنتاج مواد وسيطة قبيل تصديرها، كما حدث في البلدان المنتجة للنفط (الصناعات البتروكيماوية).
2- أقطار أحدثت مشروعات صناعية لإنتاج مواد استهلاكية متفاوتة الكثافة، اعتمادًا على استعمال اليد العاملة الرخيصة التي تمتلكها (صناعة النسيج والمطاط)، كما حدث في دول جنوب شرق آسيا.

ويلاحظ أنه بالرغم من أهمية مثل هذه الصناعات، فقد تخلت الدول المتقدمة عنها، ويعود ذلك إلى كون هذه الصناعات أحدثت تأثيرًا كبيرًا على البيئة والتلوث..الخ، هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى إلى المواجهة مع الدول النامية بخصوص شروط الإنتاج والتبادل وطبيعة النظام الاقتصادي العالمي.

ويبدو مما سبق، أنه رغم التكاليف الباهظة لإقامة مثل هذه الصناعات في الدول النامية، إلا أن هناك العديد من الدول النامية التي استطاعت أن تحقق نجاحات في التصدير مثل، كوريا الجنوبية[79]. ولعل ذلك مرجعه قدرة الحكومة في التعديل المستمر لسعر الصرف، والجمارك، والإعانات للمحافظة على سعر صرف فعال مناسب للصادرات، ومنع معدل الواردات من الارتفاع فوق معدل الصادرات[80].

---

(77) د. أحمد الكواز، مرجع سبق ذكره، ص10.

(78) صموئيل عبود، خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986، ص115 وما بعدها.

(79) Siwook Lee, Export-Led industrialization: Korea's experience and it's implications, department of economics, Myongji university, spring 2013, p.p. 2-5. available at: https://www.kdevelopedia.org/nnt/idas/esset/2013/06/doc/pdf/6133.pdf.

(80) Ibid: p. 2.

وعلى أية حال، فإن اتباع أي دولة لأي إستراتيجية للتصنيع والتنمية، يتوقف على عدة أمور منها حاجة الاقتصاد للصناعة، مدى استقرارها الأمني والاجتماعي والاقتصادي من عدمه، وجود الرغبة الجادة والحقيقية في تحقيق تقدم في القطاع الصناعي..الخ.

فلا شك أن الاقتصاديين دائمًا ما يبرزوا مزايا وعيوب كل إستراتيجية، ويقع على عاتق الدول الراغبة في التنمية الصناعية، تبني هذه الإستراتيجية أو تلك على حسب قدرتها ومؤهلاتها.

وهكذا، فقد قمنا بتحليل هذا المبحث من خلال تبيان ماهية التنمية الصناعية، وأهميتها وأبرز إستراتيجياتها.

أما السؤال الآن هل استطاعت بعض الدول النامية تحقيق طفرة صناعية كبيرة؟ بمعنى آخر هل هناك تجارب ناجحة للتنمية الصناعية في دول معينة؟

هذا ما سنحاول تحليله في هذا الجزء من الدراسة.

المبحث الثاني
تجربة بعض الدول في التنمية الصناعية
(ماليزيا- كوريا الجنوبية- تايلاند)

هناك العديد من الدول التي حققت نجاحات كبيرة في تنمية قطاعها الصناعي، وأدى ذلك أيضًا إلى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة، وانعكس ذلك في زيادة الناتج المحلي الإجمالي، وتحسين المؤشرات الكلية لاقتصاداتها، ومن هذه الدول ماليزيا وكوريا الجنوبية وتايلاند. وسوف نحلل تلك التجارب في النقاط التالية:

1- تجربة ماليزيا.
2- تجربة كوريا الجنوبية.
3- تجربة تايلاند.

أولاً: تجربة ماليزيا:

يمكن تفسير انتعاش التصنيع في ماليزيا بدايةً من منتصف الثمانينات من القرن الماضي إلى التدفقات الكبيرة للاستثمارات الأجنبية المباشرة , خاصة بعد إقرار قانون تشجيع الاستثمارات الصادر في عام 1984، حيث قدم هذا القانون العديد من الحوافز التنافسية المتنوعة. ولعل الدافع الرئيسي للنمو في قطاع التصنيع هو الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاع التصنيع بمعدل 79% سنويًا، حيث مثل الاستثمار الأجنبي المباشر 59% من إجمالي الاستثمارات في قطاع التصنيع في الفترة المذكورة[81].

هذا، وتعد ماليزيا دولة رائدة في عملية التصنيع، إذ في مطلع الستينيات تم تطبيق سياسة إحلال الواردات، وعلى أساسها قامت الصناعات صغيرة الحجم، وتم إصدار قانون تشجيع الاستثمار سالف الذكر.

وفي مطلع السبعينيات، شجعت الحكومة الماليزية دخول الاستثمارات الأجنبية في مجال الإلكترونيات وصناعة النسيج من خلال توفير العمالة الرخيصة والحوافز الضريبية المغرية وإنشاء مناطق تجارة حرة[82]. إلا أن مرحلة الثمانينيات، خطت ماليزيا خطوة مهمة

---

(81) Upali Kumara, investment, industrialization and TNCS in selected Asian, regional development dialogue Vol. 14, no. 4, 1993, p.p. 35-36.

(82) Wong Hock Tsen, The determinants of foreign direct investment

نحو مرحلة التصنيع الثقيل والصناعات المعتمدة على الموارد الماليزية. وفي فترة التسعينيات، شجعت الدولة على إنشاء الصناعات ذات التقنية العالية وكثيفة رأس المال من أجل زيادة تنافسية المنتجات الماليزية وتوسيع دائرة سوقها المحلية[83].

وأخيرًا وضعت ماليزيا خططًا للتوسع الصناعي بدءًا من عام 1980 وحتى 2020، وتم إنشاء أكثر من 15 ألف مشروع صناعي برأس مال يصل إلى 800 مليار رنغيت ماليزي، وشكلت فيها المشروعات الأجنبية حوالي 54% والمشروعات المحلية 46%.

ويبدو أن أحد أهم العوامل التي ساعدت في تطوير القطاع الصناعي الماليزي والذي أدى بدوره إلى زيادة جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة هو الاهتمام بالعنصر البشري وتطوير القدرات العلمية، وهو ما أدى إلى تحول ماليزيا من الإنتاج الزراعي إلى الإنتاج الصناعي.

ولعل الشكل البياني التالي رقم (9) يوضح العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتوافر القدرات العلمية.

---

in the manufacturing industry of Malaysia, journal of economic cooperation 26, 2 (2005), http://www.sesrtrcic.org/filos/article/89.pdf.

(83) د. محمد شريف بشير، تحليل لأسباب نهضة ماليزيا، جامعة العلوم الإسلامية، ماليزيا، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
http://www.12allchat.com/forum/viewtopic.php?t.

شكل رقم (9)
العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وتوافر القدرات العلمية

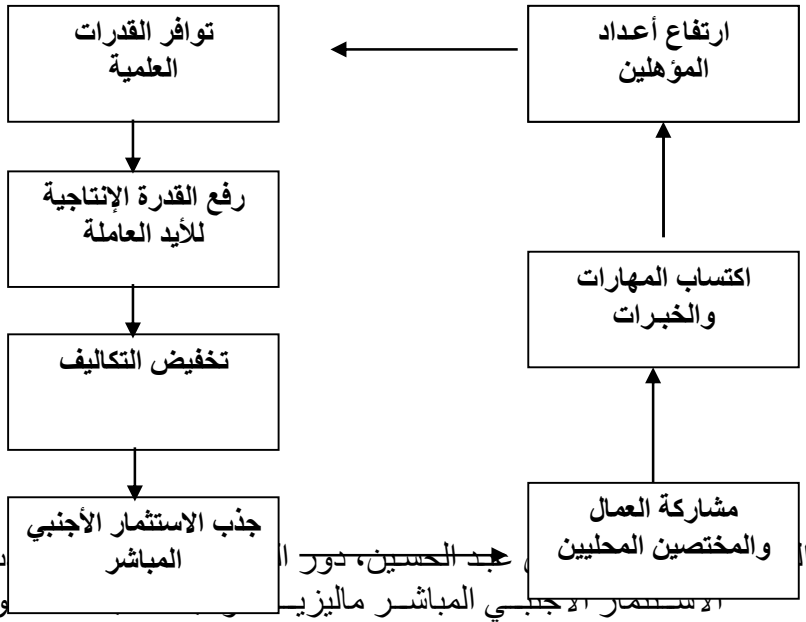

ا[illegible] عبد الحسين، دور [illegible] ب الاستثمار الأجنبي المباشر ماليزيا [illegible] وم الاقتصادية، بغداد- العراق، العدد الثاني والثلاثون، المجلد الثامن، نيسان 2013، ص65.

بيد أن ما سبق، أدى إلى إعطاء دفعة قوية للأداء الصناعي الماليزي، من خلال التأثير في كفاءة الموارد النادرة أثناء عملية تطوير الهياكل الأساسية، وإنشاء قاعدة صناعية تعتمد على الموارد المحلية التي تشتهر بها ماليزيا كالمطاط ومنتجات زيت النخيل والمنتجات الخشبية... الخ(84).

ولعل الإستراتيجية التي تبنتها ماليزيا لتطوير القطاع الصناعي جعلها تحتل المرتبة التاسعة عالميًا في مجال تصدير السلع عالية التقنية في العام 1998/ 1999، وهذا ما يوضحه الجدول التالي رقم (6).

(84) Nursuhaili Shahrudin, Zarinah Yusof, Determinants of foreign direct investment in Malaysia: what matters most? Available at: www.techrepublic.com/determinants-of-foreign-direct/

جدول رقم (6)
الدول الثلاثون القائدة في مجال تصدير السلع عالية التقنية

المرتبة	الدولة	المبيعات (مليار دولار) 1999-1998	المرتبة	الدولة	المبيعات (مليار دولار) 1999-1998
1	الولايات المتحـ	206	16	سويسرا	21
2	اليابان	126	17	بلجيكا	19
3	ألمانيا	95	18	تايلاند	17
4	المملكة المتحدة	77	19	أسبانيا	11
5	سنغافورة	66	20	فنلندا	11
6	فرنسا	65	21	الدنمرك	9
7	كورياج	48	22	فلبين	9
8	هولندا	45	23	إسرائيل	7
9	ماليزيا	44	24	النمسا	7
10	الصين	40	25	هنغاريا	6
11	المكسيك	38	26	هونج كونج	5
12	أيرلندا	29	27	البرازيل	4
13	كندا	26	28	اندونيسيا	3
14	إيطاليا	25	29	التشيك	3
15	السويد	22	30	كوستاريكا	3

Source: UNDP, Human development report 2001, New York- Oxford, Oxford University press, 2001, p. 42.

وبتحليل الجدول السابق، نلحظ أن ماليزيا تلك الدولة النامية، قد تفوقت على العديد من الدول المتقدمة كإيطاليا والسويد وكندا وغيرها، نظرًا لاهتمامها بالتعليم ووضع إستراتيجية لتطوير القطاع الصناعي اعتمادًا على العمالة الماهرة.

لقد قامت ماليزيا، بتأسيس المؤسسة الماليزية للأنظمة الإلكترونية، وكذلك المؤسسة الماليزية للبحوث والصناعة، وكذلك صندوق الموارد البشرية عام 1993، مما يشير إلى اهتمام ماليزيا البالغ بتطوير العمالة والصناعة[85].

يضاف إلى كل ما سبق، أن اهتمام ماليزيا بإنشاء الصناعات أدى إلى تطور كبير في القطاع الصناعي الماليزي على النحو الذي يُظهره الجدول التالي رقم (7).

جدول رقم (7)
تطور بعض مؤشرات القطاع الصناعي الماليزي
بين العامين 2000، 2005

المؤشر	القيمة المضافة الصناعية للفرد (دولار)		الصادرات الصناعية للفرد (دولار		مساهمة القيمة المضافة الصناعية في GDP		مساهمة الصادرات الصناعية في إجمالي الصادرات		مساهمة الصادرات متوسطة وعالية التقنية في القيمة المضافة الصناعية		مساهمة الصادارت متوسطة وعالية التقنية في إجمالي الصادرات الصناعية	
السنة	2000	2005	2000	2005	2000	2005	2000	2005	2000	2005	2000	2005
	1280	1430	3815	4753	22.6	22.2	89.3	58.5	54.9	49.8	76.4	72.1

Source: UNIDO, Industrial development report 2009, United Nations, 2009, p. 131

وبنظرة على الجدول السابق، نلاحظ سيطرة القطاع الصناعي على إجمالي الصادرات وبالأخص الصادرات متوسطة وعالية التقنية، حيث ساهمت الصادرات الصناعية بنحو (85.5%) من إجمالي الصادرات، وهو ما أدى إلى مساهمة القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي بنحو

(85) Tan Sri Datuk Ibrahim, Gaining the competitive Edge in: Malaysia in corporated, 1990, p.p. 113-120.

(%32.2)

وما تقدم يؤكد أن تجربة ماليزيا في الصناعة وجذب الاستثمارات الأجنبية من أبرز التجارب الرائدة بالنسبة للدول النامية وخصوصًا العربية منها. ويمكن إرجاع ذلك بالأساس إلى سياسة ماليزيا بالتوجه شرقًا واقتداءً باليابان من ناحية، وتوجيه التعليم لخدمة الصناعة من ناحية أخرى[86].

(86) Human Development reports, 2011, available at: http://hdr.undp.org/en/reportsglobal/ hdr2010/ch.

ثانيًا: التجربة الكورية:

تعد كوريا الجنوبية، والتي لا تتجاوز مساحتها (99.274) كم مربع، أحد أهم التجارب الناجحة في عملية التنمية الصناعية[87].

ولقد بدأت كوريا الجنوبية في جذب الاستثمارات الأجنبية في بداية الستينيات بعد انتهاء الحرب بين الجارة الشمالية بهدف النهوض بعملية التصنيع في البلاد، ونظرًا لعوامل كثيرة لم تستطيع كوريا جذب الحجم المنتظر من هذه الاستثمارات إلى غاية بداية السبعينيات من القرن الماضي، حيث توافدت الشركات الأمريكية واليابانية واستثمرت في الصناعات ذات العمالة الكثيفة. ومن أجل تنشيط الاستثمار الأجنبي قامت الحكومة بإنشاء مناطق التجارة الحرة، حيث بلغ حجم الاستثمار الأجنبي 65.2 مليون دولار في عام 1970م , مقابل 12.7 مليون دولار في عام 1969م.

أما في عام 1984، فقد صدر قانون حوافز رأس المال الأجنبي والذي يعتبر القانون الأساسي الذي يحكم ويقيم الاستثمار الأجنبي في كوريا الجنوبية، هذا القانون تضمن العديد من الملامح أهمها التوسع في القطاعات الصناعية المتاحة.

ويعد الاقتصاد الكوري الجنوبي أحد أسرع الاقتصاديات نموًا في العالم. إذ يحتل حاليًا المرتبة الثانية عشرة بين كبرى الدول الاقتصادية على مستوى العالم، وثالث أكبر اقتصاد في آسيا بعد اليابان والصين، وذلك نتيجة الاهتمام بالقطاع الصناعي وزيادة نسبة صادراتها للأسواق الخارجية[88].

هذا، ولقد تخصصت كوريا الجنوبية في العديد من الصناعات كالسفن والسيارات والحديد، كما أنها تحتل المرتبة الأولى في صناعة السفن في العالم، والمرتبة الثالثة في إنتاج الحديد في العالم والمرتبة السادسة في صناعة السيارات، وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (8)

---

(87) Mario Pezzini, industrial policies and territorial development: lessons from Korea, development centre studies, OECD, April, 2012, p.p. 8-9. available at: http://www. OECD.org.

(88) لمزيد من التفصيلات: انظر وزارة التجارة والصناعة والطاقة في كوريا الجنوبية على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.korea.net

جدول رقم (8)
أبرز الصناعات الكورية الجنوبية

السنة	السيارات (1000 سيارة)	بناء السفن (1000) طن	إنتاج الحديد (1000 طني متري)
1970	29	-	1.310
1980	123	1.690	9.341
1990	1.322	4.282	42.868
1995	2.520	7.133	26.772
1997	2.818	12.749	42.554
1999	2.834	11.843	41.042
2000	3.115	20.686	43.107
2002	3.148	9.755	51.983

المصدر: وزارة التجارة والصناعة والطاقة http://www.Korea.net

ولعل تقدم كوريا الجنوبية في الصناعات سابق ذكرها في الجدول السابق، أدت إلى زيادة إجمالي الدخل القومي الكوري الجنوبي من (2.3 بليون دولار) عام 1962 إلى (447 بليون دولار) 2002 ومرشح للزيادة في المستقبل، وتبعًا لذلك ارتفع نصيب الفرد من إجمالي الدخل القومي من (87 دولار) إلى حوالي 10.013 ألف دولار) سنويًا حتى عام 2002، حسبما يشير إليه الجدول التالي رقم (9) .

جدول رقم (9)
إجمالي الدخل القومي في كوريا الجنوبية
خلال الفترة من 1990- 2002

إجمالي الدخل القومي		متوسط دخل الفرد من إجمالي الدخل القومي
السنة	الدخل القومي (بليون دولار أمريكي	
1990	252.3	5886
1992	314.3	7183
1994	401.7	8998
1996	518.3	11385

1998	312.1	6744
2000	459.2	9770
2002	477	10013

المصدر: بنك كوريا http://www.Korea.net .

مما سبق، يتضح أهمية التجربة الكورية الجنوبية في قطاع التصنيع وكذلك جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، اعتمادًا على العنصر البشري وتطويره والذي يُعد بحق جوهر عملية التنمية وأداتها الرئيسية. أيضًا التخطيط، والذي تمثل في أمرين الأول: خفض الاستهلاك الوطني باستخدام سياسة إحلال الواردات وإنتاج السلع الاستهلاكية محليًا وتطبيق النظام الحمائي باستخدام ضرائب عالية وقيود كمية على الواردات. ثانيًا: الحصول على أكبر قدر من التمويل والمساعدات الخارجية, وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لها , وزيادة النمو والناتج المحلي الإجمالي(89).

ثالثًا: التجربة التايلاندية:

اعتمدت تايلاند كغيرها من دول جنوب شرق آسيا في بداية نشاطها الصناعي على إستراتيجية إحلال الواردات، ثم انطلقت بعد ذلك نحو سياسة التصنيع للتصدير. أيضًا فلقد اتخذت تايلاند العديد من الإجراءات من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة , لعل أبرزها إجراءات تحفيز الصادرات وتقديم الحوافز المتنوعة والعمل بنظام أسعار الصرف الأجنبي الحرة وإبرام العديد من الاتفاقات الدولية الخاصة بالاستثمار وتجنب الازدواج الضريبي وحماية حقوق الملكية من خلال قوانين براءات الاختراع والعلامات التجارية الخ....(90).

وإدراكًا لأهمية التصنيع لتايلاند، فقد قامت الحكومة بإنشاء هيئة المناطق الصناعية لتقوم بدورها بمنح مجموعة من الحوافز للأنشطة التي تتوطن في المناطق الصناعية التابعة لتلك الهيئة، ومن أمثلة تلك الحوافز استقدام الخبراء الأجانب، وكذا ملكية الأراضي، والسماح

---

(89) د. عبد العزيز بن حمد القاعد، دروس ناجحة من تجربة كوريا الجنوبية الصناعية، الاقتصادية، العدد 5705، 2009، على الرابط التالي:
http://www.alegt.com/2009/05/25/article_232576.h.

(90) دراسة بعنوان: دراسة اقتصادية عن دولة تايلاند، قطاع الاتفاقات التجارية، متاح على الرابط الإلكتروني التالي:
www.tax.gov.eg/nr/rdonlyres/...3fob/thailand.doc.

بتحويل الأرباح بالعملة الأجنبية للخارج[91].

ونتيجة للإجراءات التي اتخذتها تايلاند من أجل التصنيع وجذب الاستثمار الأجنبي، نجد تدفقًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تايلاند خلال الفترة من 1995 وحتى 1998 بنسبة كبيرة، وهو ما يؤكد نجاح السياسات التي انتهجتها تايلاند من ذلك، وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي رقم (10).

شكل رقم (10)
تدفقات الاستثمار الأجنبي في تايلاند
من الفترة 1995 إلى 1998

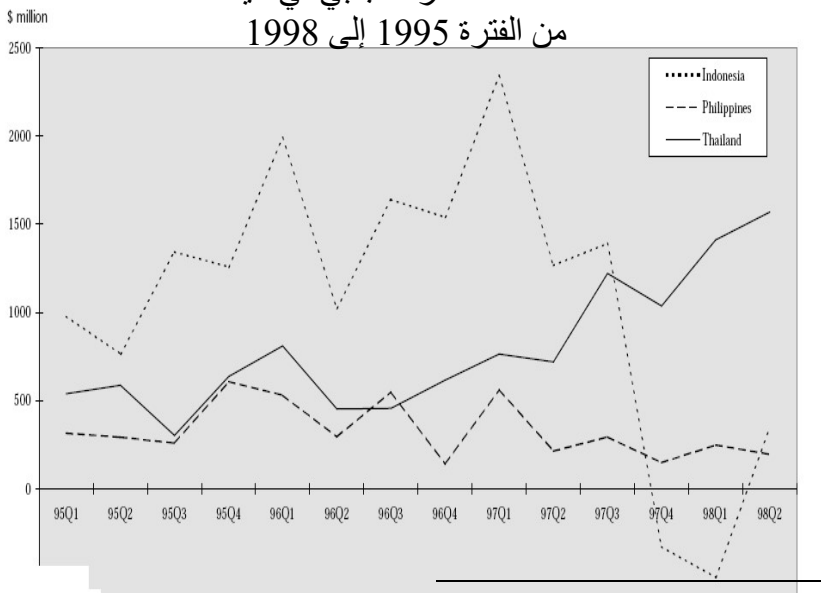

(91) زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، 2004، ص144؛ وراجع كذلك:

Sutida Tambunlertchai, Foreign direct investment and export performance in Thailand, the honors college, Wesleyan university, 2009, p.p. 38-40. available at: http://wesscholar.wesleyan.edu/cgi/viewcontent.cgi?article=1381&context=etd_hon_theses.

Source: IMF.

بالإضافة لما سبق، نجد تايلاند أيضًا قد أسست صناديق خاصة لدعم الصناعات التصديرية، إلى جانب تقديم العديد من الامتيازات للشركات الأجنبية المستثمرة وخاصة في القطاعات الصناعية والإلكترونية والسيارات. ولعل كل ما تقدم أدى في نهاية الأمر إلى حدوث تنمية صناعية كبيرة في تايلاند واعتبارها مقصدًا مهمًا للاستثمارات الأجنبية المباشرة[92].

وبعد تحليلنا لعينة من الدول التي حققت نجاحًا كبيرًا في قطاع التصنيع ومن ثم استطاعت أن تجذب إليها الاستثمارات الأجنبية المباشرة، واتضح كيف اتخذت هذه الدول من الإجراءات والسياسات الجادة التي استطاعت بموجبها تحقيق طفرة في قطاعها الصناعي. ولعل اختيارنا لهذه الدول كان بسبب تشابهها إلى حدٍ كبير، كما أنها دولاً نامية قفز بها قطاعها الصناعي إلى آفاق رحبة وزيادة في دخلها القومي وتحسين في مؤشراتها الاقتصادية الكلية. والسؤال هل استطاعت دولاً عربية مثل السعودية تحقيق تقدم في ذلك؟

الفصل الثالث
الاستثمار الأجنبي المباشر والقطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية

جاءت المملكة العربية السعودية في المرتبة الأولى عربيًا والعشرين عالميًا في مرتبة الدول المتلقية للاستثمار الأجنبي المباشر، حسب تقرير لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية "الأونكتاد"[93]. أيضًا فقد لعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا هامًا في دفع عجلة التنمية الصناعية في المملكة، وذلك من خلال إقامة المشروعات في مختلف المجالات، وهو ما انعكس في المساهمة في توفير فرص العمل، وزيادة الإنتاج والدخل القومي بصفة عامة[94].

---

(92) Stephen Thomsen, Southeast Asia: The role of foreign direct investment policies in development, OECD, 19991, p.p. 4-5.

(93) لمزيد من التفصيل راجع موقع الأونكتاد التالي على الانترنت:
http://UNCTAD.org/en/payes/Home.aspx

(94) Abudulaziz Amahood , Foreign direct investment in Saudi Arabia: joint venture Equity shares and source country characteristics, A thesis submitted to Newcastle university Uk for the degree of doctor of philosophy in economics, December,

وعلى ما تقدم، فإننا سنتطرق بالبحث والتحليل في هذا الفصل للنقاط التالية:

المبحث الأول: تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية والأثر في قطاع الصناعة.

المبحث الثاني: زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر والأثر في المؤشرات الاقتصادية الكلية في المملكة.

المبحث الثالث: إستراتيجية المملكة بخصوص القطاع الصناعي وتطوره.

المبحث الأول
تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية
والأثر في قطاع الصناعة

بخصوص تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية:

طبقًا للأونكتاد، تضاعف التدفق العالمي الإجمالي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى ما يقارب من أربعة وخمسين مرة خلال الفترة من1970 وحتى 2002 مسجلاً حوالي 678,7 مليار دولار، وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (10):[95]

2010, p.p 1:3

(95) http://unctad.org/en/pages/statistics/aspx

جدول رقم (10)
التوزيع النسبي العالمي لتدفق الاستثمار المباشر خلال الفترة (1970-2000)

	1970	73-1982 (1)	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الإجمالي(2)	12.5	42.0	458.7	671.5	1051.	1245.	817.6	678.
الدول لمتقدمة	78.1	0.27	59.2	71.9	78.9	80.7	69.9	72.2
الولايات المتحدة	24.6	530	25.1	29.3	30.4	27.7	19.5	9.3
الاتحاد الأوربي	41.4	36.4	30.3	40.7	46.1	50.8	43.7	55.1
دول أخرى	12.1	5.1	4.1	1.9	2.4	2.2	6.7	7.8
الدول النامية	21.9	28.2	40.8	78.1	21.1	19.3	30.1	27.8
دول آسيا	6.3	7.11	23.4	14.2	9.5	11.5	13.7	13.9
أمريكا اللاتينية	11.1	13.3	15.5	12.4	10.5	6.9	10.8	7.6
دول أفريقيا	3.3	2.7	1.6	1.1	0.9	0.7	2.4	1.7
دول أخرى	1.2	0.3	0.3	0.4	0.2	0.2	3.2	4.6
دول تصدر النفط	5.7	4.7	3.8	1.8	0.4	0.4	0.5	0.4
دول مجلس التعاون	0.4	3.3	0.9	0.8	-0.01	0.01	0.2	0.2
فنزويلا	-0.2	0.1	1.2	0.7	0.3	0.3	0.5	0.1
نيجيريا	1.6	0.7	0.3	0.2	0.1	0.1	0.1	0.2

(1) المتوسط السنوي
(2) قيمة الإجمالي ببلايين الدولارات الأمريكية
المصدر:
UNCTAD:"DATATBASE", UNCTAD Handbook, http://stats.unctad.org

وبنظرة تحليلية للجدول السابق، نلحظ أن تدفقات الاستثمار الأجنبي

المباشر قد زادت 30.6% خلال الفترة من عام 1970 إلى عام 1980، وخلال الفترة من 1981 وحتى 1985، انخفض تدفقات الاستثمار الأجنبي بمقدار سنوي قدره 18%) وخلال الفترة من عام 1986 وحتى عام 2002 حدث انخفاض سنوي قدره 5%.

وعلى صعيد دول مجلس التعاون الخليجي، نلحظ أن ارتفاع نصيبها من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عام 1970 من 0.4 إلى 3.3 خلال الفترة من (73- 1982)، ثم انخفض مرة أخرى عام 1997 ليصل إلى 0.9% ليصل إلى (0.2%) عام 2002.

بخصوص المملكة العربية السعودية، نجدها الأفضل في جذب الاستثمار الأجنبي، وهو ما أدى إلى زيادة تدفقاتها والتي بلغت 11.613 مليار دولار، وبما يعادل 91.9% من نصيب دول مجلس التعاون الخليجي بحسب الجدول التالي رقم (11):

جدول رقم (11)

تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجلس التعاون

خلال الفترة (1970-2002)، (القيمة بالمليون دولار)

الدولة	1970	82-73 (1)	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2002	
										المخزون	GDP%
البحرين	0	29.9-	2048.1	239.3	179.	447.6	364	81	217	6203	80.7
الكويت	26	0.5	347.4	19.8	59.1	72.3	16.3	147-	7	468	1.3
عمان	3.0	72.2	59.8	65.0	101.4	39.0	16.0	83	23	2597	13.0
قطر	5.7	5.0	338.9	418.3	347.3	113.0	252	296	631	2847	16.3
السعودية	7.4	1161.3	-	3043.5	4289.2	782.1-	1884-	20	645	25368	13.5
الإمارات	7.8	46.2	300.5	232.4	252.7	985.0-	515-	1184	834	3080	5.4
الإجمالي	50.1	1264.3	1965.7	4108.3	5229.2	1095.2	1750.7	1517	1097	42565	12.4

(1) المتوسط السنوي

المصدر:

UNCTAD:"DATATBASE", UNCTAD Handbook, http://stats.unctad.org

وفي عام 2008، نجد أن الدول العربية قد تلقت استثمارات أجنبية وصلت قيمتها إلى 90 مليار دولار مقارنة بـ 74 مليار دولار عام 2007. وكان نصيب السعودية منها 24.4 مليار دولار لتحتل بذلك المرتبة الأولى عربيًا والثامنة عشر عالميًا، وازدادت التدفقات في نهاية العام 2008 متخطية 38 مليار دولار، وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (12):

جدول رقم (12)
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للملكة 2003-2008

2003	778
2004	1942
2005	12097
2006	18293
2007	24318
2008	38223

المصدر: الأونكتاد، مرجع سابق.

وكان لتلك الزيادات المتتالية المناسبة إلى المملكة أثر في زيادة إجمالي الاستثمارات الأجنبية الواردة في المنطقة.

فقد استحوذت المملكة لوحدها على ما نسبته 33% من تلك الاستثمارات في العام 2007 و43% في العام 2008، أسهم في ذلك عوامل , لعل من أهمها الإصلاحات التنظيمية المتعلقة بتخفيض رسوم التسجيل التجاري إلى 80% والمدة اللازمة له، بالإضافة إلى نظام الإغلاق ووضع آلية صارمة لإعلان الإفلاس والتسريع ببيع أصول المدنيين بالمزادات العلنية.

كما أن المؤشرات الدولية في مجال الاستثمار وإن كانت نتيجة لذلك إلاأنها غدت سبب في جذب المزيد من المستثمرين إضافة إلى المقومات الاقتصادية والأمنية والسياسية التي وهبها الله عز وجل للملكة، والتي أدت بدورها إلى ثقل عالمي للمملكة في تلك المجالات(96).

ونتيجة للأزمة المالية العالمية، التي حدثت بنهاية عام 2008, فقد تراجع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عالميًا، وإقليميا، ونجد انخفاضًا لها في منطقة الخليج للسنة التالية على التوالي من 23.3 مليار دولار في عام 2009 إلى 10.5 مليار دولار في العام 2010(97).

---

(96) د. طلال منصور الزيادي، الاستثمار الأجنبي ودوره في صناعة البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة لمنتدى صناعة البحث العلمي بالمملكة، الفترة من 22-1432/6/23هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1432هـ، ص8.

(97) انظر النشرة الاقتصادية لدول الخليج، الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الخليج، 16 أكتوبر 2011، نشرة مشتركة من بنك قطر الدولي (IBQ) وبنك الكويت الوطني

ويبدو أن المملكة العربية السعودية كانت الخاسر الأكبر من تراجع قيم تدفقات الاستثمارات الأجنبية، إذا انخفض هذا الاستثمار بنسبة 12.4مليار دولار ليصل إلى 28.1 مليار دولار في العام 2010، وذلك نتيجة إلغاء أو تعليق بعض الشراكات والمشاريع مع مؤسسات أجنبية، مثل مشاريع البتروكيماويات بين شركة أرامكو السعودية وكونوكوفيليبس للكيماويات. ولعل ما سبق من انخفاض للاستثمارات الأجنبية يوضحه الشكل البياني التالي رقم (11):

شكل رقم (11)

الاستثمارات الأجنبية المباشرة الواردة إلى دول الخليج 2008-2010

(مليار دولار)

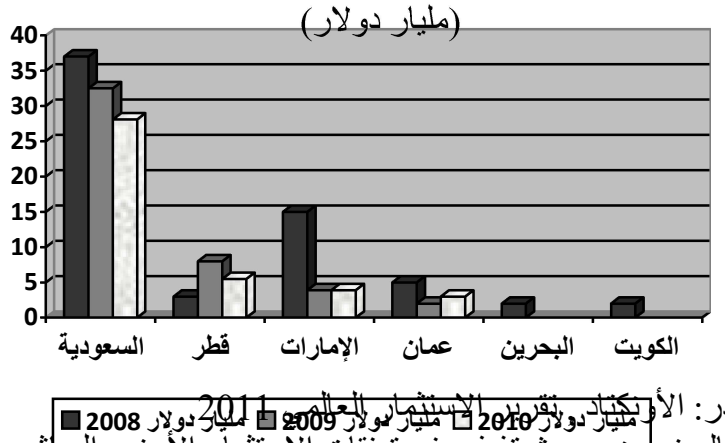

المصدر: الأونكتاد، تقرير الاستثمار العالمي 2011

وبالرغم من حدوث تذبذب في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة صعودًا وهبوطًا، إلا أنها مازالت تحتفظ بالصدارة في المنطقة فيما يتعلق بالتطور في تدفق ورصيد الاستثمارات الأجنبية بحسب تقديرات الهيئة العامة للاستثمار (2011)، وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي رقم (12):

شكل رقم (12)

التطور في تدفق ورصيد الاستثمارات الأجنبية في المملكة

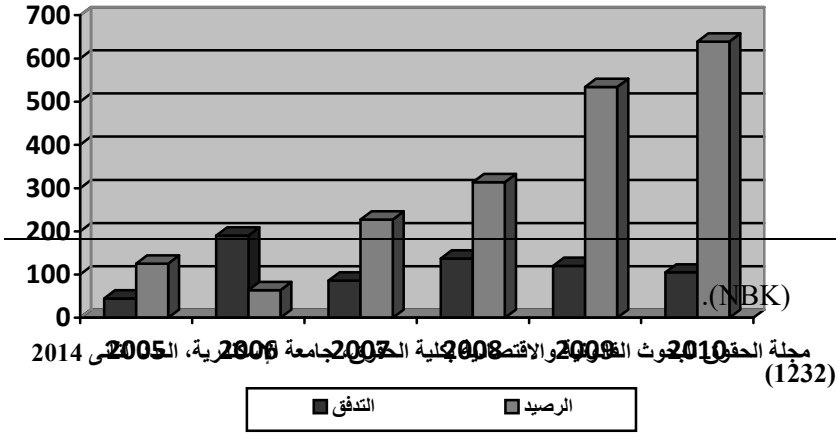

(NBK).

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار/ مركز التنافسية الوطني، التقرير السنوي للاستثمار الأجنبية المباشرة الواردة إلى السعودية، 2011، ص2.

وعلى صعيد تطور أعداد الشركات الأجنبية والمشتركة في المملكة، سنلحظ ارتفاعها، إذ زاد عدد هذه الشركات من 700 شركة ما قبل عام 2000 إلى حوالي 6478 شركة أجنبية ومشتركة، بحسب الشكل البياني التالي رقم (13):

شكل رقم (13)
التطور في أعداد الشركات والمؤسسات (الأجنبية والمشتركة) خلال الفترة 2000-2010)

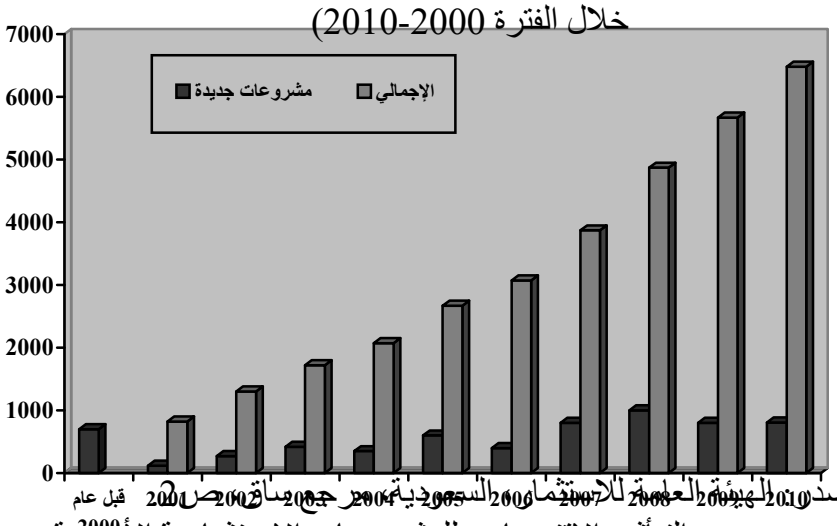

المصدر: الهيئة العامة للاستثمار السعودية، مرجع سابق، ص2.

وبخصوص التأثير الاقتصادي للمشروعات الاستثمارية الأجنبية

والمشتركة نلحظ ارتفاع قيمة هذه الاستثمارات من 279 عام 2005 مليار ريال إلى 1310 ريال عام 2010، كما أن نسبة الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي الاستثمارات تدرجت من 45% عام 2005 إلى 49% عام 2010.

كذلك فإن نسبة العاملين قد زادت لتصل إلى 424 ألف في مشروعات الاستثمار الأجنبي، وعكس ما سبق ارتفاع الأجور والرواتب والصادرات والمبيعات، وهو ما أدى في نهاية الأمر إلى ارتفاع القيمة المضافة لهذه المشروعات من 43 مليار ريال عام 2005 لتصل إلى 114 مليار ريال عام 2010. وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (13):

جدول رقم (13)
التأثير الاقتصادي للمشروعات الاستثمارية الأجنبية والمشتركة

	2005	2006	2007	2008	2009	2010
إجمالي استثمارات المشروعات الأجنبية والمشتركة (مليار ريال)	279	470	650	873	1.10	1.31
رصيد الاستثمار الأجنبي FDI Stock (مليار ريال)	126	190	276	413	534	639
نسبة الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي الاستثمارات الأجنبية والمشتركة	%45	%40	%42	%47	%48	%49
تدفق الاستثمار الأجنبي/ FDI Inflow (مليار ريال)	45	64	86	137	120	105
إجمالي عدد العاملين في مشروعات الاستثمار الأجنبي (بالألف)	226	254	299	335	376	424
عدد العاملين السعوديين في مشروعات الاستثمار الأجنبي (بالألف)	61	70	82	88	96	103
السعودة في مشروعات الاستثمارات الأجنبية والمشتركة	27.1	27.6	27.4	26.3	25.5	24.3
السعودة في القطاع الخاص بالمملكة	11.6	12.5	12.9	13.3	%9.9	غير

29.3	28.2	24.7	19.7	15.6	14.6	**إجمالي قيمة الأجور والرواتب (مليار ريال)**
454	410	406	329	257	214	**قيمة المبيعات (مليار ريال)**
281	217	209	143	104	128	**قيمة المشتريات المحلية (مليار ريال)**
126	105	126	100	87	78	**قيمة الصادرات (مليار ريال)**
204	188	220	196	157	135	**إجمالي قيمة صادرات المملكة بدون النفط الخام (مليار ريال)**
%62	%56	%57	%51	%55	%58	**نسبة صادرات مشروعات الاستثمار الأجنبي إلى إجمالي صادرات المملكة بدون النفط الخام**
114	101	87	75	52	43	**القيمة المضافة (مليار ريال)**

* تقديرات أولية: المصدر: الهيئة العامة للاستثمار/ وكالة شئون الاستثمار، مرجع سابق، ص4.

- وعلى صعيد التطور الصناعي في المملكة:

يبدو أن انضمام المملكة العربية السعودية إلى منظمة التجارة العالمية في عام 2005، وتعديل نظمها الخاصة بالاستثمار الأجنبي قد أدى إلى حدوث تطور كبير في القطاع الصناعي السعودي(98). إذ أوضح التقرير السنوي لصندوق التنمية الصناعية السعودي للعام المالي 1432/1431هـ، أن تحسن مؤشرات القطاع الصناعي خلال عام 2010م، عكست نموًا للاقتصاد السعودي ساعد في احتلال مراكز متقدمة في عدد من التقارير الدولية في السنوات الأخيرة، حيث حافظت المملكة على صدارتها لدول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في تقرير

(98) M.A. Ramady and Mourad Mansour, the impact of Saudia Arabia's WTO accession on selected economic sectors and domestic economic reforms, world review of entrepreneurship, management, development, vol-2006 pp719. http://faculty.keupm.edu.sa.

ممارسة الأعمال الذي يصدره البنك الدولي علمًا بأنها كانت تحتل المركز (67) قبل ست سنوات[99].

وجدير بالذكر، أن القطاع الصناعي السعودي برغم حداثته، شهد تطورًا مطردًا حقق خلاله انجازات باهرة. ويرجع ذلك إلى الاهتمام والدعم الذي يجده القطاع من جانب الدولة. ولعل ذلك نتيجة للدور المهم لقطاع الصناعة في تحقيق الأهداف الإستراتيجية والاقتصادية للمملكة. وجاءت جهود الدولة لدعم قطاع الصناعة من خلال إنشاء المدن الصناعية بمختلف مناطق المملكة وتقديم عدد من الحوافز الصناعية الأخرى. إضافة إلى إنشاء الصندوق السعودي للتنمية الصناعية.

ونظرًا لازدياد الاستثمارات الأجنبية في المملكة كما ذكرنا آنفًا فقد أدى ذلك إلى زيادة عدد المصانع المنتجة وحجم استثماراتها من أجل المنافسة، وكذلك ازدياد عدد العمالة السعودية بها. والجدول التالي رقم (14) يوضح ذلك:

جدول رقم (14)

عدد المصانع المنتجة وحجم استثماراتها وعدد العمالة

بين عامي 1974م 2001م

الأنشطة الصناعية	عدد المصانع		حجم الاستثمار (مليون ريال)		عدد العمالة	
	1974	2011	1974	2011	1974	2011
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	39	785	2.028	42.117	7.199	122.589
صناعة المنسوجات	1	95	20	5.469	60	16.620
صناعة الملابس	2	84	38	980	249	10.032
صناعة المنسوجات الجلدية	2	44	7	623	50	3.946
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	4	64	65	3.062	839	8.241
صناعة الورق ومنتجاته	9	168	177	8.440	843	25.173
الطباعة والنشر واستنساخ وسائط الإعلام المسجلة	18	114	809	3.921	2.594	10.479
صناعة المنتجات البترولية المكررة	4	97	364	200.802	3.487	27.893
صناعة المواد والمنتجات الكيميائية	9	555	2.954	28.399	2.429	64.120

(99) انظر مقال بعنوان، الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم في دفع عجلة التنمية الصناعية، الثلاثاء 4 محرم 1433، العدد 15863، 2011، ص1. على الموقع التالي:
http://www.alriyadh.com/2011/11/29/article68-7071.htm.

صناعة منتجات المطاط واللدائن	11	542	532	12.741	1.895	49.460
صناعة منتجات المعادن اللافلزية الأخرى	25	815	3.771	54.749	3.780	91.373
الصناعات الأساسية للمعادن	24	305	234	40.984	2.801	44.318
صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية	9	426	160	13.705	931	50.014
صناعة الآلات والمعدات	12	216	808	6.708	4.257	28.417
صناعة آلات المكاتب والمحاسبة والحاسب الإلكتروني	0	5	0	660	0	2.704
صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية	2	146	127	12.259	464	26.830
صناعة معدات وأجهزة الراديو والتلفزيون والاتصالات	0	20	0	1.015	0	2.854
صناعة الأجهزة الطبية وأدوات القياس والأدوات البصرية والساعات بأنواعها	2	18	1	350	33	1.052
صناعة المركبات ذات المحركات والمقطورات	8	132	78	2.236	623	12.278
صناعة معدات النقل الأخرى	0	18	0	712	0	1.692
صناعة الأثاث وصناعات لم تصف في مكان آخر	17	346	170	11.148	1.295	34.279
إعادة التدوير (معدني/ غير معدني)	0	48	0	1.851	0	3.616
المجموع	198	5.043	12.233	507.020	33.928	337.879

المصدر: قاعدة معلومات المشاريع الصناعية العاملة (OIPS) , السعودية.

وكما يتضح من الجدول أعلاه. فإن القاعدة الصناعية في المملكة شهدت توسعًا كبيرًا خلال الأربعة عقود الماضية، حيث قفزت عدد المصانع العاملة من (198) مصنعًا في عام 1974م إلى (5.043) مصنعًا في عام 2011م، وبصورة موازية ارتفع رأس المال المستثمر من حوالي 12 مليار ريال في عام 1974م إلى حوالي 507 مليار ريال في عام 2011م. كما ارتفع عدد العمالة من حوالي (34.000) عامل في عام 1974م إلى حوالي (638.000) عامل في عام 2011.

بيد أن المملكة السعودية، قد قدمت العديد من الحوافز لدعم وتطور الصناعات الوطنية، وعلى رأس هذه الحوافز إنشاء المدن الصناعية الحديثة، والبنية التحتية والتقنية اللازم لمثل هذه الاستثمارات، وقد أدى

ذلك بالفعل إلى إنشاء وتطوير العديد من البحوث الصناعية[100]، والجدول التالي رقم (15) يوضح ذلك.

جدول رقم (15)

المساحات المطورة والإجمالية في المدن الصناعية القائمة في المملكة

المدينة الصناعية	المساحة المطورة (ألف متر مربع)	المساحة الإجمالية (ألف متر مربع)
الرياض	18.500	21.000
جدة	14.500	45.000
الدمام	28.000	76.200
الإحساء	1.500	1.500
القصيم	1.500	5.500
الزلفي	1.000	18.000
شقراء	1.000	9.600
سدير	12.000	360.000
مكة المكرمة	720	720
المدينة المنورة	2.500	10.000
الخرج	5.500	100.000
عسير	3.600	3.700
الطائف	2.000	11.000
الجوف	750	3.000
عرعر	1.000	2.000
تبوك	1.400	4.000
حائل	1.000	3.500
نجران	800	6.500
جازان	1.000	39.500
الحائر	2.000	5.000
الباحة	1.000	2.000

(100) لمزيد من التفصيل راجع موقع الهيئة السعودية للمدن الصناعية ومناطق التقنية على الرابط التالي:
http://wwww.modon.gov.sa/english/aboutkingdom/pages/investmentincentivesinsaudiaarabia_aspx.

الإجمالي	111.280	623.730

المصدر: هيئة المدني الصناعية ومناطق التقنية (عدن).

ولعل أحد التقارير الصادرة عن البنك الدولي، تُرجع انتقال المملكة من مراتب متأخرة لتنافس دول متقدمة في مجال جاذبية بيئة الاستثمار إلى حجم الإصلاحات الاقتصادية التي جرت في المملكة بدءًا من عام 2006م تقريبًا، وهي الفترة التي أطلقت فيها السعودية العديد من برامج الإصلاح الاقتصادي والإداري طالت العديد من الأنظمة والإجراءات ذات العلاقة ومنها، انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، وإطلاق مشروع تطوير القضاء، وبرنامج 10×10 لتحسين البيئة الاستثمارية، ومشروع تطوير التعليم، وتنفيذ العديد من مشروعات البنى التحتية والتجهيزات الأساسية. وانعكس أداء المملكة في هذا التقرير على تحسين مركزها في تقارير اقتصادية دولية كتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، حيث تحتل المملكة حاليًا المركز (17) عالميًا بعد أن كانت في المركز (35) قبل خمس سنوات[101].

وكشف التقرير أن الصناعات التحويلية غير البترولية بالمملكة حققت نموًا إيجابيًا في العام 2010، حيث يقدر النمو الحقيقي لها بمعدل (5%) في العام 2010م، مقارنة ب(2.2%) في العام 2009م، مشيرًا إلى تطور إسهام القطاع الصناعي في إجمالي الناتج المحلي بشكل ملحوظ مما يعكس قوة نمو هذا القطاع، إذ تقدر المساهمة النسبية لهذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 10.1% في العام 2010م[102].

ولعل الشكل البياني التالي رقم (14) يوضح نمو الإنتاج الصناعي في الصناعات التحويلية خلال الفترة من 1975- 2011م.

شكل رقم (14)
الناتج المحلي الإجمالي للصناعات التحويلية بالمملكة (بالأسعار الثابتة)
1975- 2011

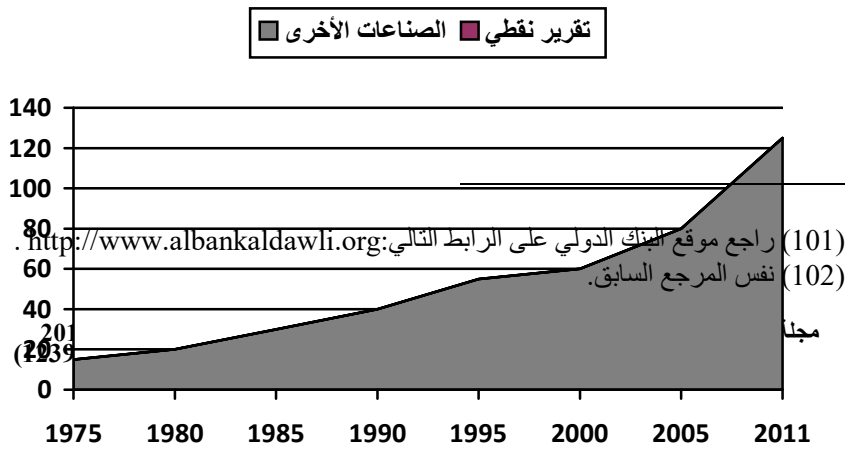

(101) راجع موقع البنك الدولي على الرابط التالي:http://www.albankaldawli.org .
(102) نفس المرجع السابق.

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي, التقرير السنوي رقم 48.

وعلى أية حال، فإن التطورات السابقة في قطاع الصناعة السعودي، أدت من دون شك إلى زيادة في حركة الصادرات الصناعية الأخرى (غير البتروكيماوية)، وهو مؤشر إيجابي مهم لصالح الاقتصاد السعودي. ويلاحظ ارتفاع هذه الصادرات خلال الفترة من عام 1995م، وهي بداية انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية (W.T.O) وحتى 2011[103]، من حوالي 6.937 مليون ريال في عام 1995 لتصل إلى 36.227 مليون ريال في عام 2011م، وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (16)، والذي يظهر تنوع القطاعات التصديرية للمملكة لتشمل: صناعة المواد الغذائية والمعادن الأساسية وصناعة الماكينات والآلات الكهربائية.

جدول رقم (16)
تطور الصادرات الصناعية السعودية حسب القطاعات الرئيسية
2011-1995

القطاع	قيم الصادرات بملايين الريالات		متوسط النمو السنوي
	1995	2011	(1995-2011)
المواد الغذائية	1.589	12.605	%15.0
المنتجات الكيماوية والبلاستيكية	15.621	114.898	%16.4

(103) WTO: international Trade statistics 2009- world trade organization: available at: http://www.wto.org/english/ res_e/statis_e/its2009_e/ its2009_pdf.

المعـــــادن الأساســـــية ومصنوعاتها	3.631	8.395	%19.7
الآلات والأجهزة الكهربائية	851	2.944	%14.7
السلع الأخرى	1.866	11.283	%15.6
الإجمالي	22.558	151.125	%15.7

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات , وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية.

إن التطور الصناعي وأثره على الاقتصاد السعودي لم يقف عند حد زيادة القيمة المضافة، وزيادة الناتج الصناعي والصادرات الصناعية وتنوعها فقط. بل تعداه لينعكس إيجابًا على نسبة العمالة السعودية في هذه المصانع والشركات، وهو هدف طالما سبب العديد من المشكلات لمختلف دول العالم. إن الشكل البياني التالي رقم (15) يشير ويوضح نسب العمالة السعودية لإجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية عام (2011م).

شكل رقم (15)
نسب العمالة السعودية لإجمالي العمالة في القطاعات الصناعية الرئيسية (2011)

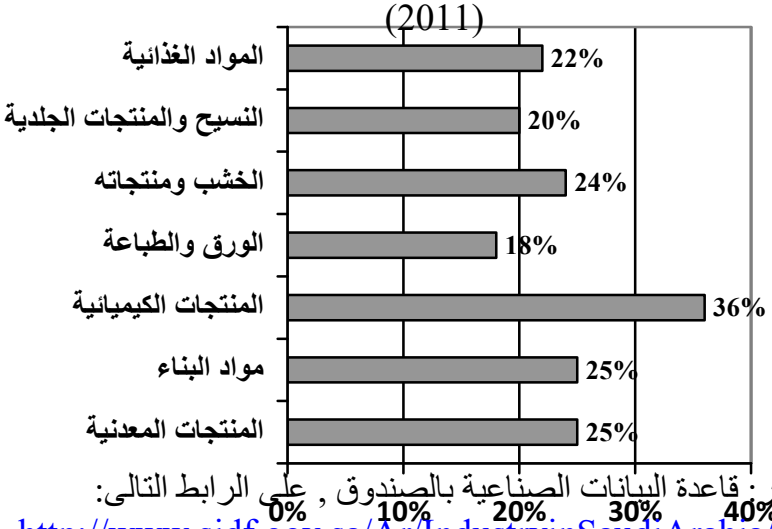

المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق , على الرابط التالى:
http://www.sidf.gov.sa/Ar/IndustryinSaudiArabia/Pages/TrendsandIndicatros.aspx.

استعرضنا خلال الصفحات السابقة تطور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في المملكة العربية السعودية، ورأينا كيف أن مثل هذه التدفقات ترتفع أحيانًا وتنخفض أحيانًا أخرى. لكن الأهم أن هذه الاستثمارات قد زادت زيادة كبيرة منذ عام 2005، وعقب انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، والتي استطاعت من خلالها المملكة أن تنعم بمزايا عديدة منها التمتع بالتخفيضات الجمركية من الدول أعضاء المنظمة، وتحسين مستوى الإنتاجية، وضمان عدم التمييز[104]. والأبرز جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة. وهو ما أدى بدوره لتطوير القطاع الصناعي السعودي بحسبانه قطاعًا رائدًا لمختلف القطاعات الاقتصادية الأخرى. إضافة إلى احتلال السعودية المرتبة رقم 17 عالميًا في مؤشر التنافسية العالمي 2012/2011[105].

---

(104) بحث بعنوان، منظمة التجارة العالمية ومزايا وتبعات انضمام المملكة العربية السعودية إليها، كلية التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1430هـ-2009م، ص20.

(105) The Global competitiveness report, 2011-2012, world economic forum, available at: http://www.weforum.org/ docs/wee/ gcrroport-20.

والسؤال الآن هل أدى زيادة الاستثمارات الأجنبية المباشرة إلى تحسن المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي، هذا ما سنحلله في المبحث القادم.

المبحث الثالث
تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وتأثيرها على المؤشرات الكلية للاقتصاد السعودي

ذكرنا من قبل بأن الاستثمارات الأجنبية المباشرة واحدة من أهم الأهداف التي تسعى لها الدول , ومن بينها المملكة العربية السعودية والتي تتميز عن غيرها من دول المنطقة بمزايا من بينها احتلالها المركز الأول على مستوى العالم من حيث انخفاض أسعار الطاقة , كونها تمتلك 25% من احتياطي النفط العالمي، وتمتلك كميات كبيرة من الغاز وأنواع المعادن(106).

إضافة لذلك فإن الاستثمار في المملكة يحقق للمشروعات الأجنبية، وكذا المحلية معدلات ربحية عالية مع نسبة مخاطرة منخفضة بسبب الاستقرار السياسي والاقتصادي الذي تنعم به المملكة.

إن إدراك المملكة للدور الحيوي للاستثمار الأجنبي، دفعها إلى تنظيم عملية دخول هذا الاستثمار، وتجسد ذلك في إصدار المملكة العربية السعودية بداية من منتصف السبعينيات الهجرية أول نظام للاستثمار الأجنبي عام 1376هـ- 1955م، وتلي ذلك عدة تعديلات حتى التعديل الأخير وصدور نظام الاستثمار الأجنبي المعمول به حاليًا بتاريخ 1421/1/5هـ- 2000/4/10م.

بيد أن انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، والتزامها بمبادئ المنظمة ساهم كذلك في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بدءًا من عام 2005م.

بيد أن انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية، والتزامها بمبادئ المنظمة ساهم كذلك في استقطاب الاستثمارات الأجنبية بدءًا من عام 2005م إذ بلغت هذه الاستثمارات 45 مليار ريال، ثم قفزت إلى 69

---

(106) Y. Al Yousef and M. Abu-ebid, Energy efficiency initiatives for Saudi Arabia on supply and demand sides, energy research institute, king Abdul-Aziz city for science and technology, Riyadh, Saudi Arabia, p.p. 280-281. available at http://www.intechopen. com/download/90t/pdf.

مليار ريال عام 2006 لتبلغ 91 مليار في آخر هذا العام، وفي عام 2007 بلغ 143 مليار ريال، ثم ارتفعت الاستثمارات الأجنبية بنهاية عام 2009 لتصل إلى 552 مليار ريال، لتضع المملكة العربية السعودية مكانها ضمن أفضل الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- الاستثمار الأجنبي المباشر وزيادة قيمة الصادرات:

بلغ عدد المصانع العاملة في المملكة وفقًا لإحصاءات الصندوق السعودي للتنمية بنهاية عام 2009م , عدد 4513 مصنعًا باستثمارات قدرها 394 بليون ريال. وشهدت الفترة من 2005 إلى 2009 تزايدًا في عدد وحجم الاستثمارات الصناعية المحلية والأجنبية المباشرة، مدفوعة بعوامل الطلب المحلي والعالمي وسياسة تحسين بيئة العمل المحلية التي تبنتها الدولة لتيسير إقامة مشاريع القطاع الخاص[107].

هذا، ويشير الجدول التالي رقم (17)، إلى تطور الاستثمارات الأجنبية والمشتركة في القطاع الصناعي خلال الفترة من 2004 حتى 2009.

(107) لمزيد من التفصيل: انظر التقرير الاقتصادي للصندوق السعودي للتنمية، قسم الدراسات الاقتصادية، ربيع الأول1431هـ- مارس 2010م، ص6.

جدول رقم (17)
تطور الاستثمارات الأجنبية والمشتركة في القطاع الصناعي
حسب النشاط خلال الخطة الثامنة

	2004			2009			التغير	
	عدد	%	التمويل مليون ريال	عدد	%	التمويل مليون ريال	عدد	التمويل مليون ريال
صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	43	%9	3414.43	45	%9	3421.1	2	7
صناعة المنسوجات	11	%2	316.95	11	%2	316.95	0	0
صناعة الملابس	6	%1	58.01	6	%1	58.01	0	0
صناعة المنتجات الجلدية	6	%1	164.96	8	%2	174.46	2	10
صناعة الخشب والمنتجات الخشبية	2	%0	59.32	2	%0	59.32	0	0
صناعة الورق ومنتجاته	16	%3	1555.18	16	%3	1555.18	0	0
الطباعة والنشر	4	%1	26	4	%1	26	0	0
صناعة المنتجات البترولية المكررة	14	%3	94990.09	16	%3	101030.09	2	6.040
صناعة المنتجاتالكيميائية	78	%16	8545.69	84	%16	13019.99	6	4.504
صناعة منتجات المطاط واللدائن	42	%8	2644.27	43	%8	2649.27	1	5
صناعة منتجات المعادن اللافلزية (غير معدنية	56	%11	1605.9	58	%11	1608.9	2	3
الصناعات الأساسية للمعادن	48	%10	2475.67	50	%9	2585.67	2	110
صناعة المنتجات المعدنية الإنشائية	51	%10	1760.01	54	%10	1763.21	3	3
صناعة الآلات والمعدات	35	%7	666.98	36	%7	667.98	1	1
صناعة الآلات المكاتب والحاسب	2	%0	378.6	2	%0	378.6	0	0
صناعة الآلات والأجهزة الكهربائية	26	%5	1067.16	27	%5	1072.16	1	5
صناعة أجهزة	4	%1	678.01	4	%1	678.01	0	0

الراديو والتلفزيون والاتصالات									
صناعة الأجهزة الطبية وأدوات القياس	7	%1	52.66	%0	7	%1	52.66	%0	0
صناعة المركبات ذات المحركات والمقطورات	13	%3	475.68	%0	13	%2	475.68	%0	0
صناعة معدات النقل الأخرى	1	%0	12.62	%0	1	%0	12.62	%0	0
صناعة الأثاث والصناعات الأخرى	38	%8	652.38	%1	40	%8	658.63	%0	6
إعادة التدوير	0	%0	0	%0	0	%0	0	%0	0
المجموع	503	%100	121.570.57	%100	527	%100	132.264.49	%100	10.694

المصدر: وزارة التجارة والصناعة السعودية.

ومن تحليل الجدول يتبين أن نمو الاستثمار الأجنبي لم يكن بالشكل الذي ترغبه حكومة المملكة، بالرغم من تحقق نمو بلغ 1.7%. ولكن الفترة من عام 1998 وحتى 2007، قد شهدت تطورًا في حجم الصادرات السعودية السلعية وهو أمر هام، خاصة وأن غالبية صادرات المملكة كانت تتركز في الصادرات النفطية، وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي رقم (16).

شكل رقم (16)
تطور حجم الصادرات السعودية السلعية حسب الأقسام الرئيسية
باستثناء صادرات الموارد الطبيعية للفترة 1998-2007م

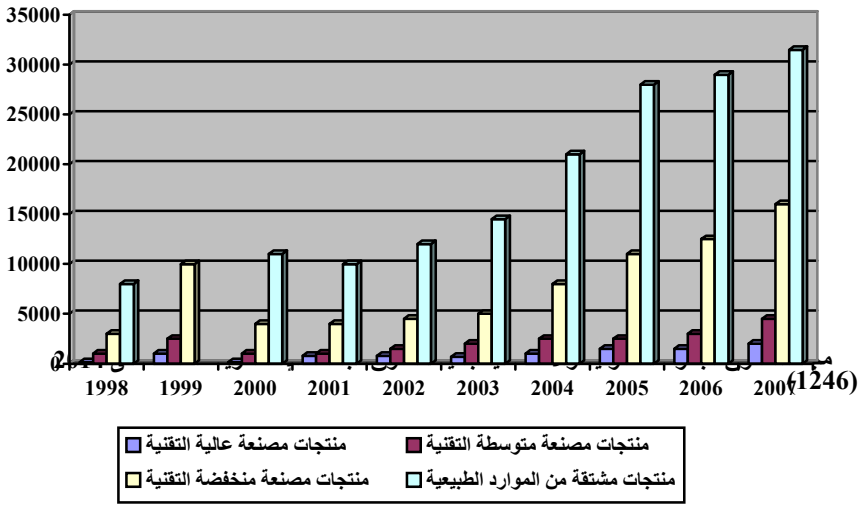

المصدر: قاعدة بيانات الأمم المتحدة لتجارة السلع (comtrade).

ولعل الجدير بالذكر هنا، تنوع صادرات المملكة متأثرة بزيادة الاستثمارات الأجنبية، إذ يلاحظ أن الصادرات الصناعية بمختلف أقسامها قفزت من حوالي 8 بليون دولار عام 1998 إلى نحو 31 بليون دولار عام 2007م، وبذلك تتمثل نسبة 66% من إجمالي الصادرات الصناعية الوطنية، تليها المنتجات متوسطة التقنية والتي قفزت إلى حوالي 12 بليون دولار عام 2007 وتمثل 26% من الصادرات الصناعية السعودية، وبلغ حصة المنتجات منخفضة وعالية التقنية 7% من إجمالي قيمة الصادرات السعودية بحسب الشكل التالي رقم (17).

شكل رقم (17)
توزيع الصادرات الصناعية الوطنية حسب درجة التصنيع لعام 2007م

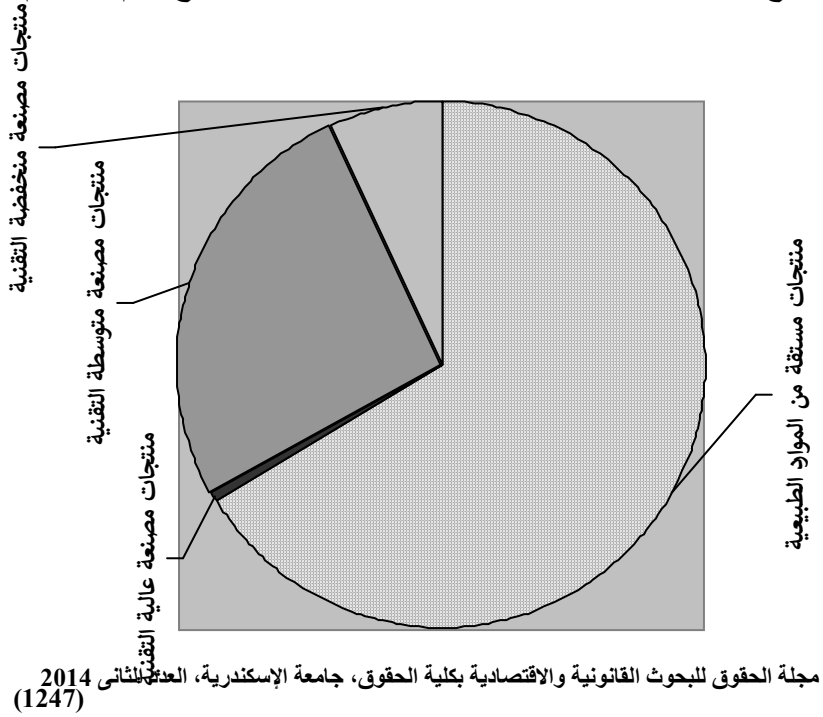

المصدر: التقرير الاقتصادي للصندوق السعودي للتنمية، أبريل 2010، ص3.

وعلى ما سبق، فقد لعبت الاستثمارات الأجنبية دورًا هامًا في تطور القطاع الصناعي السعودي وبالأخص من ناحية الصادرات وزيادتها وتنوعها، وكذلك للدور الكبير الذي أولته المملكة لتنمية الصادرات الصناعية، وهو ماأسفر عن تطور هائل بلغ 6.7% كنسبة من الناتج المحلي إلى حوالي 16.4% عام 2011، بحسب مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات بوزارة التخطيط، كما يوضحه الجدول التالي رقم (18).

جدول رقم (18)
التطور في الصادرات الصناعية السعودية 1995- 2011م

السنوات	الصادرات الصناعية (مليون ريال)	النسبة من إجمالي الصادرات	النسبة من الناتج المحلي غير النفطي
1995	23.558	%12.0	%6.7
1996	21.364	%9.4	%6.0
1997	24.721	%10.9	6.5
1998	21.121	14.5	5.5
1999	19.488	10.2	4.9
2000	32.920	7.9	5.6
2001	26.547	10.4	6.2
2002	27.691	10.2	6.2
2003	35.723	10.2	7.7
2004	47.566	10.1	9.4
2005	60.000	8.9	10.8
2006	70.044	8.9	11.6
2007	23.321	9.5	12.0
2008	98.710	8.4	14.2
2009	84.997	11.8	11.5
2010	112.924	12.1	14.2
2011	151.125	11.1	%164

المصدر: مصلحة الإحصاءات العامة والمعلومات، وزارة الاقتصاد والتخطيط

الاستثمار الأجنبي المباشر وتوفير الوظائف:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا مهمًا في توفير الوظائف وتقليل معدلات البطالة، وهو هدف طالما سعت له غالبية دول العالم وخصوصًا الدول الجاذبة للاستثمار الأجنبي.

ولعل المملكة العربية السعودية من الدول التي ساهم فيها هذا الاستثمار بقدر كبير من توفير فرص العمل، وتشير إحصاءات الهيئة العامة للاستثمار السعودية أن حجم الاستثمار الأجنبي والذي قدر بحوالي 639 مليار ريال في نهاية عام 2010م، قد وفر ما يزيد عن 500 ألف وظيفة التحق بها 500 ألف عامل وأكثر، وهو رقم مرشح للزيادة في المستقبل بسبب سعي المملكة لجذب هذا النوع من الاستثمارات(108).

ويؤكد المتخصصون، بأن الاستثمار الأجنبي المباشر وبرغم أهميته مازال يشكل نسبة قليلة جدًا من إجمالي حركة استثمارات المملكة لأقل من 1%، حيث يشكل مجموع تراخيص الاستثمارات الأجنبية حوالي 11243 ترخيصًا وهي نسبة لا تتعدى 1% من إجمالي السجلات التجارية في السعودية(109).

وبصفة عامة، نلاحظ أن القطاع الصناعي والذي استحوذ على النصيب الأكبر من جملة الاستثمارات الأجنبية الوافدة إلى المملكة، قد ساهم بتوفير فرص العمل، ساعد في ارتفاع عدد العمال إلى نحو 503 ألف عامل في نهاية عام 2009م، مقارنة 465 ألف عامل 204م(110). ولعل ذلك هو ما يوضحه الشكل البياني التالي رقم (18).

---

(108) انظر موقع الهيئة العامة للاستثمارات السعودية على الإنترنت وهو:
http://www.sagia.gov.sa.

(109) انظر مقال بعنوان سهولة إجراءات الاستثمار الأجنبي قد تدفع بالمشروعات المجدية إلى السعودية، الرابط التالي:
http://www.aleqt.com/2013/05/18/article_756495.h.

(110) الصندوق السعودي للتنمية، تحليل أداء القطاع الصناعي خلال الخطة الثامنة (2005م-2009م)، مارس 2010م، ص7 وما بعدها.

شكل رقم (18)
توزيع العمالة في القطاع الصناعي حسب النشاط بنهاية الخطة الخمسية الثامنة 2009 في السعودية

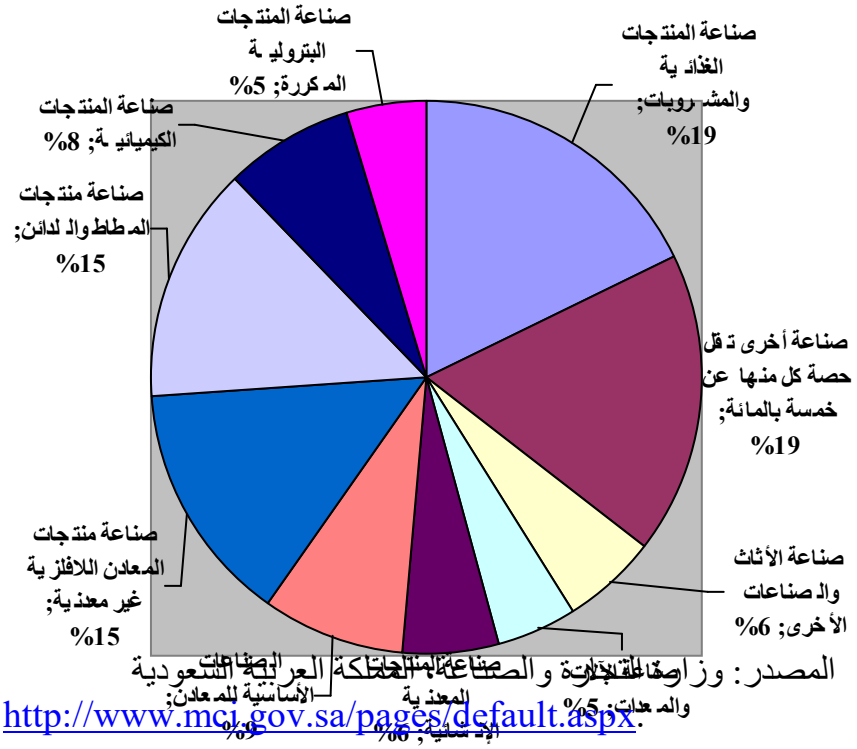

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، المملكة العربية السعودية http://www.mci.gov.sa/pages/default.aspx.

ويبدو من الشكل البيانى أن النسبة الأكبر من الوظائف تتركز في نشاط صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، حيث وفر ما يقرب من 19% من إجمالي فرص العمل، ويعود ذلك لكثرة عدد المصانع العاملة في هذا النشاط حيث يوجد 720 مصنع منتجًا في هذا المجال، إضافة إلى انخفاض المستوى التقني في هذه الصناعات مما يجعلها كثيفة الاستخدام للعمالة.

وعلى أية حال، فإن جهات توفير فرص العمل في القطاع الصناعي يمكن تصنيفها بحسب جنسية المصنع ثم حسب النشاط، وفقًا للشكل التالي رقم (19).

شكل رقم (19)
توزيع فرص العمل في القطاع الصناعي حسب النشاط وجنسية المصنع
بنهاية الخطة الخمسية الثامنة 2009

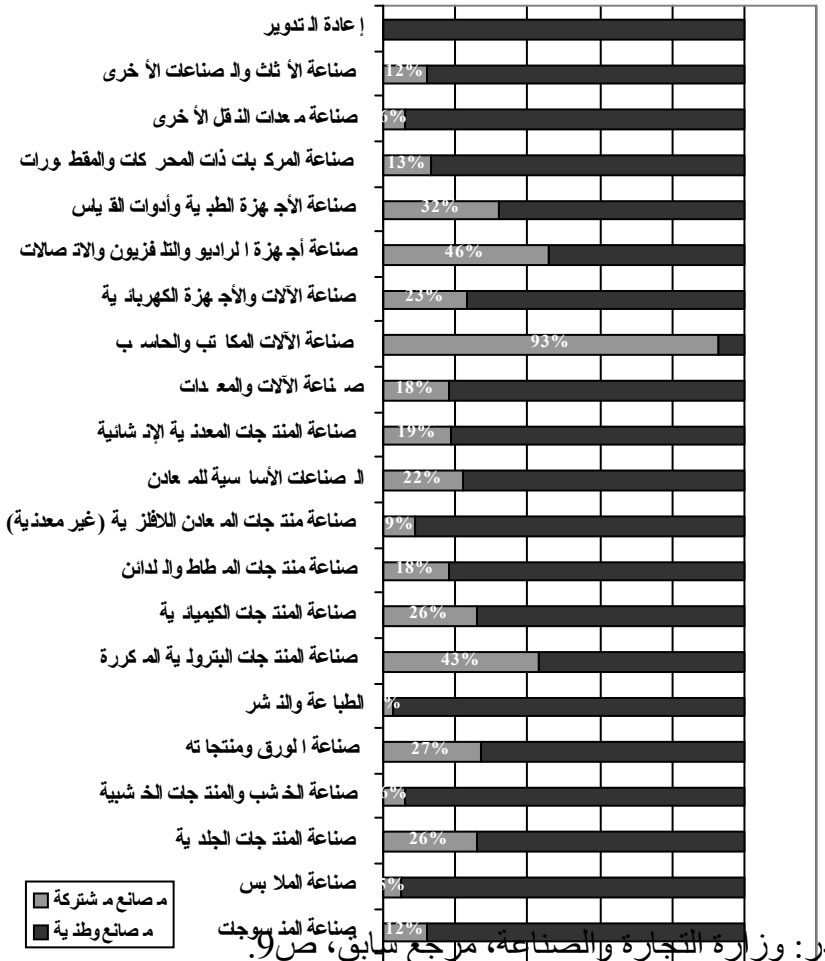

المصدر: وزارة التجارة والصناعة، مرجع سابق، ص9.

ومن الشكل السابق، يبدو أن نسبة المصانع السعودية الوطنية قد تخطت بكثير نسبة المصانع المشتركة والأجنبية، وهذا يشير إلى تراجع نسبة الوظائف التي يشكلها الاستثمار الأجنبي، وهو أمرٌ يدعو إلى توفير وتقديم الحوافز اللازمة من أجل مزيد من جذب الاستثمارات الأجنبية في المملكة وهو ما يؤدي إلى توفير فرص العمل.

- الاستثمار الأجنبي المباشر ونقل التكنولوجيا:

يشير المفكر الاقتصادي روبرت ساولو R.Solow في نموذجه

للنمو أن التقدم التكنولوجي يشكل (إضافة إلى رأس المال والعمل) والموارد الطبيعية، بل يعتبره المصدر الأساسِ للنمو الاقتصادي في الأجل الطويل[111]. فمن خلال التقدم التكنولوجي، يمكن للاقتصاد أن ينمو بشكل مطرد ومستمر حتى وإن لم يحدث أي تغيير في كميات عناصر الإنتاج الأخرى، وذلك عن طريق رفع الكفاءة وزيادة الإنتاجية لعوامل الإنتاج.

وعلى ما تقدم لم يعد النمو الاقتصادي مرتبطًا فقط بعوامل الإنتاج التقليدية، بل أصبح مرتبطًا بالتقدم التقني والمعرفي في البلد[112].

بيد أن جهود الهيئة العامة للاستثمار خلال السنوات العشر الماضية أدت إلى زيادة مقدرة الاقتصاد السعودي على جذب رؤوس أموال أجنبية من خلال تحسين بيئة العمل[113]، حيث تشير البيانات الصادرة عن الهيئة عام 2010، إلى أن المملكة قد استقطبت ما قيمته 35.5 مليار دولار، ولاشك في انعكاس ذلك نقل التكنولوجيا وتوطينها في المملكة. وبرغم ما سبق يلاحظ أن حوالي 33% من إجمالي تدفقات الاستثمار قادمة من الإمارات العربية المتحدة ثان أكبر مستثمر في المملكة بنحو 3.8 مليار دولار، وهذا ما يطرح أهمية جذب الاستثمارات الأجنبية من الدول المتقدمة تقنيًا وتكنولوجيًا.

وتجدر الإشارة، إلى أن أحد أهم الأهداف الأساسية لاستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار داخل المملكة هو نقل التقنية وتوطين التكنولوجيا. ولعل نظام الاستثمار الأجنبي السعودي، يشترط لكي يحصل المستثمر الأجنبي على ترخيص من وزير التجارة والصناعة، لابد وأن يستثمر في مشروعات التنمية، وأن يكون مصحوبًا بخبرات فنية وأجنبية. وبنظرة على تقرير التنافسية العالمي 2014/2013، نلاحظ أن الاستثمار الأجنبي المباشر لعب دورًا مهمًا في نقل وتوطين التكنولوجيا

---

(111) Robert M. Solow, Acontribution to the theory of economic Growth, the quarterly Journal of economics, Vol. 70, No. 1, 1956, p.p. 64-90 available at: http://www.econ. nyu_ edu/ user/debraj/courses/ readings/solow/pdf.

(112) د. على جاسم الصادق، الاستثمار الأجنبي وتوطين التكنولوجيا في المملكة، جريدة الاقتصادية، العدد 6530، 28 أغسطس 2011، على الرابط التالي: http://www.alegt.com/2011/08/28/article_574030.h.

(113) لمزيد من التفصيل راجع موقع الهيئة العامة للاستثمار السعودي على الرابط التالي: http://www.sagia.gov.eg/

فـي العديـد مـن الـدول ومنهـا المملكـة العربيـة السـعودية، والتـي احتلـت المرتبة الثامنة في مؤشر التنافسية العالمي بخصوص الدول الأكثر جذبًا في عمليات نقل التكنولوجيا من ضمن (148) دولة في التقرير[114].

- الاستثمار الأجنبي المباشر والناتج المحلي الإجمالي:

في تقرير أعدهُ بيت الاستثمار العالمي (جلوبل)[115]، عن وضعية الاستثمار الأجنبي المباشر ومدى مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي للعديد من الدول، خاصة بعد الأزمة العالية العالمية 2008، أشار إلى أن المملكة العربية السعودية اتخذت خطوات في الطريق الصحيح، بهدف تحقيق التنوع الاقتصادي. ونتيجة لذلك، فقد استمر تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة، ما جعلها تستأثر بأعلى معدل للتدفق الاستثماري الأجنبي في منطقة دول الخليج، بنسبة تتراوح ما بين 60% إلى 70% من إجمالي تدفقات الاستثمار إلى المنطقة، وهو ما جاء بنتائج إيجابية، حيث ارتفع معدل الناتج المحلي الإجمالي الذي بلغ 3.3% خلال العقد الأخير (2001-2010)، على مستوى يلامس نسبة 6.8% عام 2011، بعد ارتفاعه بنسبة 3.8% عام 2010.

إضافة لما سبق، فإن الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي قد ارتفع بنسبة سنوية بلغت 14.2% عام 2011، مرتفعًا عن عام 2010 الذي بلغت نسبته فيه 9.1%، ومتجاوزًا النمو المسجل خلال السنوات الخمس الماضية والبالغ 7.7%[116]. أيضًا فقد ساهم الاستثمار الأجنبي في قطاعات التعدين والمحاجر وكذلك الخدمات العالية بنسبة مرتفعة من الناتج المحلي الإجمالي للمملكة، وهو ما ينعكس بالإيجاب على التنمية الاقتصادية في المملكة.

وأشارت دراسة أخرى[117]. أن زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى المملكة والاستعانة برؤوس الأموال الأجنبية قد أدى إلى

---

(114) The Global Competitiveness report 2013-2014, available at: http:// www.wefeorum. org/reports/global-competitiveness-report-2013-2014.

(115) Global investment House: available at: http://www. globalinv. net/ Arabic.html.

(116) Ibid: p2.

(117) مشعل عبد الله الضبيعي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، بدون دار نشر، 1429هـ- 2008م ، ص7.

تحديث وتطوير المنشآت الإنتاجية وغيرها من مكونات الاقتصاد الوطنية. كذلك فإن انضمام المملكة لمنظمة التجارة العالمية وخصخصة بعض القطاعات كالطيران، ساهمت هي الأخرى في مزيد من جذب المستثمرين الأجانب، وهو ما انعكس إيجابًا على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة[118]. وتؤكد الدراسة أنه بالرغم من تحسين الناتج المحلي الإجمالي كنتيجة لتدفقات الاستثمار الأجنبي، إلا أن استفادة المملكة لم يكن على النحو المطلوب ويُرجع السبب لحداثة تجربة المملكة في الاستثمار الأجنبي المباشر[119].

وما تقدم، أدى إلى تحسن أداء المملكة في مؤشر التنافسية العالمية لعام 2012/2011، واحتلالها المركز الثاني، حسبما يوضحه الجدول التالي رقم (19):

جدول رقم (19)

الدول العربية في مؤشر التنافسية العالمية

الترتيب عربياً	الدولة	الرصيد	مؤشر الترتيب من بين 142 دولة		التغير في الترتيب	
			2011-2012	2010-2011		
1	قطر	5.24	14	17	3	↑
2	السعودية	5.17	17	21	4	↑
3	الإمارات	4.89	27	25	-2	↓
4	سلطنة	4.64	32	34	2	↑
5	الكويت	4.62	34	35	1	↔

(118) A-M. Abdel Rahman. The determinants of foreign direct investment in the kingdom of Saudia Arabia, department of economics, king Saud University, September 2002, pp. 3-5. available at: http://www.erf.org.eg/cms/uploods/ pdf/ 1185355285_T.B_Abdel_ Rahman/pdf.

(119) د. على عبد الله، مرجع ساق، ص9.

6	البحرين	4.54	37	37	0	
7	تونس	4.47	40	32	-8	
8	الأردن	4.19	71	65	-6	
9	المغرب	4.16	73	75	2	
10	الجزائر	3.96	87	86	-1	
11	لبنان	3.95	89	92	3	
12	مصر	3.88	94	81	-13	
13	سورية	3.85	98	97	-1	
14	موريتانيا	3.2	137	135	-2	
15	اليمن	3.06	138	-	-	-

المصدر: راجع مؤشر التنافسية العالمية , 2012/2011.

بيد أن وزارة المالية السعودية قد أعلنت عن زيادة الناتج المحلي الإجمالي للعام 2012، إلى حوالي (2.727) مليار ريال بنمو يبلغ 8.6%، وانخفاض الدين العام إلى ما يقارب (98.8) مليار ريال (أي ما يعادل 3.6% من الناتج المحلي الإجمالي)[120].

أيضًا فإن الناتج المحلي الحقيقي , قد زاد خلال عام 2012م بنسبة 4.4% بعدما انخفض في عام 2011م لنحو 4.1%، وذلك بحسب ما يوضحه الجدول التالي رقم (20).

جدول رقم (20)

مؤشرات الاقتصاد الكلي للملكة العربية السعودية

	2007	2008	2009	2010	2011	2012
نمو إجمالي الناتج المحلي الحقيقي%	3.4	4.5	0.1	4	4.1	4.4
القطاع النفطي%	0.5	5	-6.4	4.4	2.9	2.8
القطاع غير النفطي%	4.7	4.3	3.0	3.7	4.6	5.1
نمو إجمالي الناتج المحلي الاسمي%	7.1	21.9	-22	14.5	9.3	9.5

(120) وزارة المالية السعودية على الرابط التالي: http://www.MOF.gov.sa .

معدل التضخم%	4.0	9.9	4.4	5.0	5.2	4.8
ميزان الحساب الجاري (% من إجمالي الناتج المحلي)	24.9	29.2	5.5	4.1	9.9	17.6
الموازنة الحكومية (% من إجمالي الناتج المحلي)	12.4	34.1	-3.3	5.0	3.6	0.5

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي، 2012م.

- الاستثمار الأجنبي المباشر وميزان المدفوعات:

يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورًا مهمًا في تحسين هيكل التجارة الخارجية لاقتصاد البلد المضيف، ومن ثم على ميزان مدفوعاتها[121]، وذلك من خلال قدرة هذه الاستثمارات على الوصول إلى الأسواق العالمية من حيث زيادة قدرتها التصديرية وغزو أسواق عالمية جديدة، وهو ما يؤدي لتحقيق فائض أو تقليل العجز في الميزان التجاري[122].

وطبقًا لتقديرات مؤسسة النقد العربي السعودي، حقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضًا تجاوز (669) مليار ريال في عام 2012, مقارنة بفائض قدره (594) مليار ريال للعام 2011م، كما حقق الميزان التجاري في عام 2012م فائضًا كبيرًا بلغ (1.005) مليار ريال بزيادة نسبتها 10% عن عام 2011م. وتعزى هذه الزيادة إلى ارتفاع الصادرة النفطية وغير النفطية[123].

وحسب إحصائية صادرة عن مركز التنافسية الوطني National Competiveness Center التابع للهيئة العامة للاستثمار بلغت إجمالي صادرات المملكة غير النفطية نحو 43 مليار دولار عام 2008م، بعد ما

---

(121) Martin F. J. Prachowny, Direct investment and the balance of payments of the united states: Aportfoloi approach, queen's university, 1972, p.p443: 444. available at. http://www. nber.org/ books/

(122) د. على جاسم الصادق، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على ميزان المدفوعات، الاقتصادية، العدد 2011،6317م، ص2.

(123) مؤسسة النقد العربي السعودي: على الرابط التالي:
http://www.sama.gov.sa

كانت نحو 21 مليار دولار عام 2005م , شكلت نسبة صادرات الشركات الأجنبية نحو 66% من إجمالي هذه الصادرات (28 مليار دولار)، بعدما كانت نحو 21 مليار دولار عام 2005م، شكلت نسبة صادرات الشركات الأجنبية نحو 66% من إجمالي هذه الصادرات (28 مليار دولار)، بعدما كانت 58% عام 2005م، وهو ما يؤكد الدور المهم للاستثمارات الأجنبية في تحسين ميزان المدفوعات[124].

وبرغم ما سبق، فقد يكون لميزان المدفوعات تأثير سلبي وهو الواردات، فماذا لو قامت الشركات الأجنبية بزيادة واردتها في السعودية؟ ماذا عن أرباحها وهل سيتم تحويلها بالكامل لدولتها الأم؟ أم ماذا؟

ووفقًا لما تقدم، فإن أثار الاستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات لاقتصاد البلد المضيف تعتمد بشكل رئيس على دوافع المستثمر الأجنبي من تحويل جزء من استثماراته خارج حدود دولة الأم. ولذلك لابد من مراجعة أنواع الاستثمار المباشر الملائم للدولة، وتحليل آثار كل نوع منها.

وعلى أية حال، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر قد ساهم بحوالي 48294 ريال خلال العام 2011، وهو أثر إيجابي على ميزان المدفوعات, ومن ثم على الاقتصاد السعودي ككل وهو ما يوضحه الجدول التالي رقم (21):

جدول رقم (21)

تقديرات ميزان المدفوعات

(مليون ريال)

	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
I- ميزان الحساب التجاري	337463	371002	349985	496208	78580	250316	59545
أ- السلع والخدمات	391219	419484	389884	548134	149953	328605	668426
1- السلع	472571	551979	564869	795101	394611	576418	917905
2- الخدمات	81351-	132495-	174986-	246967-	244658-	247813-	249480-
ب- الدخل الدولي	1618	14362	23971	34368	32398	26415	26315

(124) انظر موقع مركز التنافسية الوطني السعودي، على الرابط التالي:
http://www.saudince.org.sa

ج- الدخل الثانوي	55374-	62844-	63869-	86294-	103772-	104703-	110197-
II- الحساب المالي	207250	294004	291446	383611	149248	121392	412878
1- الاستثمار المباشر	46677-	68744-	91700-	134843-	128551-	94972-	18294-
2- ستثمارات الحافظة	1313-	44748	20521	6114	75520	56828	60179
3- ستثمارات أخرى	16659	52073	63230	1503	25867	28180	42163
4- الأصول الاحتياطية	238581	265927	299395	513843	122084-	131356	359831
III- السهو والخطأ	130213-	76998-	58540-	112597-	227828-	128924	180666-

المصدر: مؤسسة النقد العربي السعودي , على الانترنت , مرجع سابق.

المبحث الثالث

إستراتيجية المملكة بخصوص القطاع الصناعي

ذكرنا من قبل بأن القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية يحظى بأهمية كبيرة نظرًا لتأثيره الكبير على مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني. وبرغم أن هذا القطاع أسهم بشكل كبير في زيادة الصادرات السعودية وتوفير المزيد من فرص العمل وكذلك زيادة القيمة المضافة والأثر على الناتج المحلي الإجمالي، إلا أنه يواجه العديد من التحديات والعقبات أمام تطويره. لذا فإن السؤال المطروح ما هي أبرز التحديات والعقبات التي تواجه الصناعة السعودية؟ وما هي الإستراتيجية التي وضعتها المملكة لتطوير هذا القطاع.

أولاً: العقبات التي تواجه القطاع الصناعي السعودي.

ثانيًا: إستراتيجية المملكة لتطوير هذا القطاع.

أولاً: العقبات التي تواجه القطاع الصناعي السعودي:

يبدو أن القطاع الصناعي كغيره من القطاعات الاقتصادية يعاني من العديد من الصعوبات والعراقيل أمام تطوير، وهي تمثل تحديًا في ذات الوقت للدولة، والتي يتعين عليها رسم الاستراتيجيات من أجل التغلب على هذه العقبات وتطوير القطاع الصناعي. وهناك الكثير من العقبات، يمكن أن نذكر أهمها على النحو التالي[125].

1- معوقات الأنظمة والتشريعات:

منذ أن أصبحت المملكة عضوًا في منظمة التجارة العالمية W.T.O، بات عليها أن تطور تشريعاتها وأنظمتها القانونية لكي تتلائم مع سياسات المنظمة، والتي تلتزم بها جميع الدول الأعضاء، بات عليها أن تطور تشريعاتها وأنظمتها القانونية لكي تتلائم مع سياسات المنظمة، والتي تلتزم بها جميع الدول الأعضاء إذ يلاحظ رغم قيام المملكة بإحداث تعديلات على العديد من أنظمتها، وخصوصًا نظام الاستثمار الأجنبي المباشر، إلا أن هذا ليس كافيًا، فلكي تسهم المنظمة في تعزيز الاقتصاد السعودي ينبغي عقد الاتفاقات الثنائية والجماعية، والتفاوض مع دول المنظمة الأخرى. كل ذلك من أجل تحقيق المزيد من الإيجابيات والتقليل

---

(125) دراسة بعنوان خمس معوقات تواجه تطوير القطاع الصناعي السعودي هذا متاح على الرابط التالي:
. http://www.aleqt.com/2012/06/05/article/664106.html

من الآثار السلبية قدر الاستطاعة[126].

2- معوقات البنية التحتية:

وتبدو هذه العقبة غاية في الأهمية، ويرجع ذلك إلى أن ضعف البنية التحتية قد يدفع بالمستثمرين الوطنيين والأجانب إلى البحث عن استثمارات في بلدان أخرى. ويلاحظ أن أغلب معوقات البنية التحتية، تتمثل في عدم توافر البنية الأساسية التقنية، نقص الخدمات والمرافق الأساسية للمشاريع الاستثمارية، ندرة الأراضي المطورة في مدن المناطق الرئيسية... الخ.

ويبدو أن المملكة تحاول تلافي هذه العقبة بإقامة العديد من المدن الصناعية مكتملة المرافق من أجل جذب المستثمرين لإقامة صناعاتهم وهو أمر يحسب لحكومة المملكة[127].

3- تطوير قدرات القوى العاملة السعودية:

إذ يلاحظ أن قدرات القوى العاملة السعودي تتسم بالضعف , لذا تعتبر مهارات ونوعية هذه القوى من العوامل الحاسمة في إطار تطوير التنمية الصناعية والمقدرة التنافسية للصناعات مستقبلاً. ولهذا بات من الضروري مراجعة وتكثيف مجالات ونوعية التعليم والتدريب الفني والمهني، بحيث تتناسب مخرجات هذه المؤسسات مع احتياجات الشركات الصناعية في مختلف التخصصات[128].

4 - معوقات البيانات والمعلومات:

وتتمثل أبرز هذه المعوقات في: نقص هذه البيانات والمعلومات التي تفيد المستثمرين عن واقع الاقتصاد وطبيعة مناخ الاستثمار....الخ، عدم نشر الاتفاقات الدولية والإقليمية، ضعف قواعد المعلومات والافتقار إلى التنسيق بين الجهات المعنية في مجال التصنيع.

5- البيئة الصناعية وإطار التنمية المستدامة:

حيث أن المملكة السعودية وهي في إطار سعيها لتحديث وتطوير القطاع الصناعي، ينبغي عليها تطوير وتحديث البيئة الصناعية من أجل المستقبل وما يلزم ذلك من جهود وتقنيات لاحتواء الآثار السلبية. ولعل هذه العقبة تعد أحد أهم تحديات المستقبل للقطاعات والوحدات الصناعية

---

(126) الأمانة العامة لاتحاد الغرف دول مجلس التعاون الخليجي، السعودية، معوقات الاستثمار في دول مجلس التعاون الخليجي- دراسة ميزانية، ديسمبر 2007م، ص11.

(127) المرجع السابق، ص13.

(128) لمزيد من التفصيل، راجع الصندوق الصناعي للتنمية السعودي على الرابط التالي: http://www.sidf.gov.sa.

بالمملكة[129].

6- زيادة توفير الموارد والاستثمارات في القطاع الصناعي:

بالرغم من الإنجازات الكبيرة التي حققتها الصناعة في المملكة. إلا أن مساهمة القطاع الصناعي من إجمالي الناتج المحلي تبقى دون الطموحات. والقيام بدور أكثر فاعلية لزيادة مساهمات القطاع. وإن هناك حاجة لتكييف توجيه الموارد والاستثمارات. خصوصًا في القطاعات الصناعية التحويلية. وتستلزم مقابلة هذا التحدي بكانف الجهود الحكومية بتعاون أوثق مع القطاع الخاص الوطني والأجنبي عبر تطوير بيئة الأعمال ومناخ الاستثمار بالمملكة من أجل الارتقاء بمعدلات الاستثمار في هذا القطاع.

7- معوقات حوافز الاستثمار:(130)

بالرغم من قيام المملكة خلال السنوات الأخيرة بتقديم العديد من الحوافز للمستثمرين الوطنيين والأجانب من أجل جذب الاستثمارات وتوطين الصناعات في المملكة، سواء كانت هذه الحوافز ضريبية أو تسهيلات في الإجراءات وتوفير الوقود اللازم. إلا أنه مازالت هناك العديد من العقبات التي يتعين التغلب عليها وتتمثل في: [131].

- محدودية تمتع المنشآت الصغيرة والمتوسطة بالحوافز والامتيازات الممنوحة للمنشآت الكبيرة. ويلاحظ أن المملكة تحاول التغلب على ذلك، والأبرز عقد المنتدى الرياض الاقتصادي في دورته السادسة 6-8 صفر 1435هـ- 9-11 ديسمبر 2013، لمناقشة تنمية دور المنشآت الصغيرة ووسائل دعمها.
- ضعف الترويج للفرص الاستثمارية.
- التدخل في تسعير المنتجات والخدمات.
- عدم توافر المناطق الحرة.

8- مواكبة التطورات في الأسواق العالمية:

يبدو أن التطور والتغير في الأسواق العالمية ومجالات التقنية يشهد

---

(129) د. عواطف سليمان مقبل، عوائق تطور القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود، السعودية، 2001، ص20 وما بعدها.

(130) د. فهد بن يوسف العتياني، معوقات الاستثمار في المملكة العربية السعودية والتغيير المطلوب، ص3. متاح على الرابط التالي:
http://faculty.ksu.edu.sa/naaif/doclib3/%D901085%D8.

(131) د. فهد بن يوسف العتياني، المرجع السابق، ص4.

إيقاعًا متسارعًا مما يشكل تحديًا كبيرًا لقطاعات الأعمال في العالم والقطاعات الصناعية على وجه الخصوص, وتحتم مواجهة مثل هذا التحدي استحداث آليات تتسم بالمرونة في الإدارة والتصميم والإنتاج والتسويق وغيرها من مجالات العمل الصناعي في المملكة.

ثانيًا: إستراتيجية المملكة لتطوير القطاع الصناعي:

قامت المملكة العربية السعودية بتبني العديد من خطط التنمية منذ عام 1970م. وقد بدأت بخطة التنمية الأولى منذ ذلك التاريخ وحتى الخطة العاشرة والتي بدأت في العام 2010م، وتم التركيز في جانب كبير منها على تطوير القطاع الصناعي وما يلزم لتحديثه[132].

ويلاحظ أن غالبية خطط التنمية كانت تضع في اعتبارها زيادة معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي وزيادة نسبة العمالة السعودية وتطوير الموارد البشرية وهي أمور في معظمها تخدم القطاع الصناعي السعودي.

ونظرًا لأهمية القطاع الصناعي وضرورة تطويره، فقد حظي باهتمام غير مسبوق من قبل حكومة المملكة، وخصوصًا في خطة التنمية الثامنة (2005- 2009م)[133]، حيث يتضح أن القطاع الصناعي قد سجل بنهاية العام 2009/، قيمة مضافة قدرها 105.3 بليون ريال (بالأسعار الثابتة)، مقارنة بحوالي 87 بليون ريال عام 2005م مع بداية الخطة. كما فاق معدل نمو الناتج الإجمالي غير النفطي (4.5%)، وارتفعت نسبة مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي من 11.4% عام 2005م إلى 12.4% عام 2009م، كما ارتفعت مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي لنفس الفترة من 17.3% إلى 17.7%، ولاشك أن النسب السابق ذكرها تؤكد حدوث تقدم هائل في القطاع الصناعي السعودي. وهو ما يوضحه الشكل البياني التالي رقم (20).

---

(132) د. يوسف إبراهيم سلوم، أضواء على إستراتيجية خطة التنمية في المملكة العربية السعودية، بدون دار نشر، 1985، ص30 وما بعدها.

(133) عبد الله بن علي المرواني، حجم الإنفاق الحكومي على المشاريع في خطة التنمية التاسعة، 1431-1435هـ (2010-2014م)، ملتقى الإنشاءات والمشاريع، الغرفة التجارية الصناعية، الرياض- السعودية، ص5 وما بعدها.

شكل رقم (20)
القيمة المضافة للقطاع الصناعي حسب مكوناته الرئيسية
خلال خطة التنمية السابعة والثامنة (2000- 2009م)

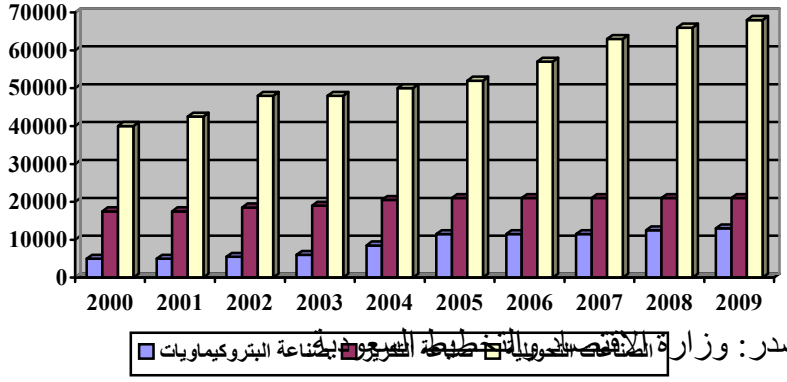

المصدر: وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية

وعلى صعيد قطاع الصناعات التحويلية غير النفطية بالمملكة، نلاحظ نموًا جيدًا إذ بلغ معدل النمو الحقيقي (8.3%)، كما تشير الإحصاءات أن مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، والتي تصل إلى 11.9% بالأسعار الثابتة في العام 2012م هي الأكبر من بين جميع القطاعات الإنتاجية غير النفطية. وبلغت الصادرات السلعية غير النفطية حوالي 183 مليار ريال في عام 2012م بارتفاع قدره (4%) عن ما تم تصديره في عام 2011م[134].

وحول مؤشر القيمة المضافة للقطاع الصناعي المحلي، يوضحه الشكل البياني التالي رقم (21).

شكل رقم (21)
توزيع مكونات القيمة المضافة للتصنيع في المملكة (2011م)

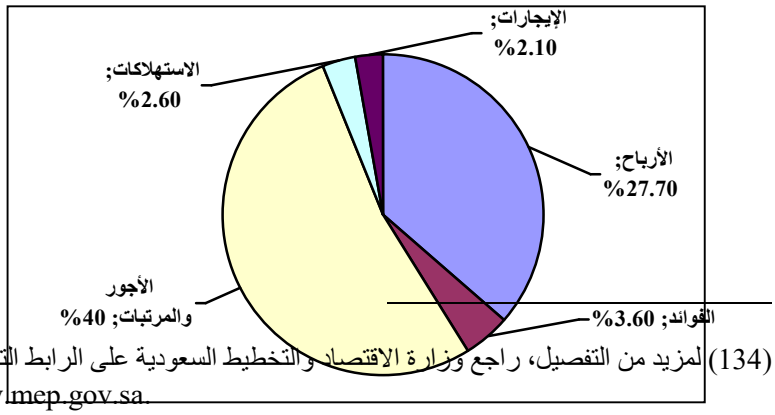

(134) لمزيد من التفصيل، راجع وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية على الرابط التالي: www.mep.gov.sa

المصدر: قاعدة البيانات الصناعية بالصندوق (2011م)

فبالنسبة لمؤشر القيمة المضافة، يوضح الشكل (20) توزيع مكونات القيمة المضافة في القطاع الصناعي للمملكة في العام 2011م، حيث يلاحظ أن الأجور والمرتبات تمثل الجزء الأكبر من إجمالي مكونات القيمة المضافة (40.0%)، تليها الأرباح (27.7%)، ثم الاستهلاكات (26.6%) فالفوائد (3.6%). وأخيرًا الإيجارات (2.1%). ويدل ذلك على إسهام الصناعة بالمملكة في زيادة الناتج القومي من خلال تحقيق قيمة مضافة تغطي أجور ومرتبات العاملين وتزيد عن ذلك لتساهم في توسيع طاقاتها الإنتاجية.

وجاءت بعد ذلك خطة التنمية التاسعة سنويًا مقارنة بنحو 4.7% في الخطة الثامنة، والقطاع النفطي بنحو 1.2%، وهو ما سيؤدي إلى انخفاض مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي لنحو 19.6% بنهاية الخطة مقارنة بنحو 23.7% في نهاية الخطة الثامنة. الأمر الذي يؤدي إلى زيادة إسهامات القطاعات غير النفطية في الناتج المحلي الإجمالي من نحو 77.1% في عام (2009م) إلى نحو 81.3% في عام (2014م) بحسب الجدول التالي رقم (22).

جدول رقم (22)
الناتج المحلي الإجمالي حسب الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في خطة التنمية التاسعة (بالأسعار الثابتة)

القطاعات	القيمة (مليون ريال)		معدل النمو السنوي (%)		النسبة من الناتج المحلي الإجمالي (%)	
	٢٠٠٩	٢٠١٤	الخطة الثامنة	الخطة التاسعة	٢٠٠٩	٢٠١٤
أ- القطاعات غير النفطية	٦٥٩٦٦٩	٨٩٥٦٥١	٤,٧	٦,٣	٧٧,١	٨١,٣
١- القطاعات الإنتاجية	٢٢٨.٩٩	٣١.١٥٥	٤,٧	٦,٣	٢٦,٧	٢٨,٢
الزراعة	٤.٥٩	٤٤١٩٧	١,٤	١,٧	٤,٧	٤,٠
التعدين والمحاجر	٣.٦٩	٤٧٦٢	٣,٠	٩,٢	٠,٤	٠,٤
الصناعات التحويلية	١.٨٥١٢	١٥٣٦٣٤	٥,٩	٧,٢	١٢,٧	١٤,٠
تكرار النفط	٢٣٨٩٣	٣٣٥١٠	٢,٠	٧,٠	٢,٨	٣,٠
البتروكيماويات	١٤١٩٤	١٨٧٣٧	٩,٧	٥,٧	١,٧	١,٧
الصناعات الأخرى	٧.٤٢٥	١.١٣٨٦	٦,٨	٧,٦	٨,٢	٩,٢
الكهرباء/الغاز/المياه	١٤٨٢٩	٢١٢٥٨	٥,٧	٧,٥	١,٧	١,٩
البناء والتشييد	٦١.٩٨	٨٦٣.٤	٤,٧	٧,٢	٧,١	٧,٨
٢- قطاع الخدمات الخاصة	٢٨.٥٢٥	٣٩٤٦١٧	٦,٠	٧,١	٣٢,٨	٣٥,٨
٣- الخدمات الحكومية	١٥١.٤٥	١٩.٨٧٩	٢,٧	٤,٨	١٧,٧	١٧,٣
ب- قطاع النفط الخام والغاز	٢.٣١٦٣	٢١٥٦٤٨	٠,٢-	١,٢	٢٣,٧	١٩,٦
الناتج المحلي الإجمالي	٨٥٥٧٦٥	١١.١١٩٨	٣,٥	٥,٢	١٠٠	١٠٠

المصدر: خطة التنمية التاسعة، وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية

ويظهر من الجدول السابق، حدوث نموًا جيدًا في العديد من الصناعات كقطاع التعدين الذي حقق نموًا سنويًا قدره 9.2%، وكذلك قطاع الكهرباء والغاز والمياه بنمو قدره 7.5%، وقطاع البناء والتشييد بنحو 7.2%، ولاشك أن حدوث تطور في القطاعات والصناعات غير النفطية أمرٌ غاية في الأهمية، نظرًا لحدوث اضطرابات في أسعار النفط

مـن فتـرة لأخـرى. إضـافة إلـى أن ذلـك سـيؤدي لزيـادة مسـاهمة هـذه الصـناعات فـي النـاتج المحلـي الإجمـالي GDP مـن نحـو 12.7% عـام (2009م) إلى نحو 14% عام 2014م[135].

- ونتيجة للتطورات سابق ذكرها في القطاع الصناعي، فقد وضعت المملكة العربية السعودية إستراتيجية وطنية لتطوير قطاع الصناعة وتحديثه وتشجيع الاستثمار فيه حتى عام 1441هـ - 2020م. وجاء ذلك في قرار مجلس الوزراء رقم (35) وتاريخ 1430/2/7هـ، باعتماد إستراتيجية الصناعة. ولعل الهدف منها تنويع القاعدة الصناعية والاقتصادية وحماية الاقتصاد الوطني من التقلبات العالمية في أسعار النفط , ويما يضمن استقرارًا ونموًا متوازنًا لكافة المؤثرات الاقتصادية[136].
- وفيما يتعلق بالأهداف العامة والمحددة للإستراتيجية بحلول عام 2020م:- فتتمثل فى تحقيق العديد من الأمور نذكر منها تطوير تقنيات الإنتاج، تنويع المنتجات الصناعية، تطوير المهارات اللازمة للنهوض بالقطاع الصناعي، بناء قواعد للمعلومات الصناعية تحقق التكامل بالقطاع الصناعي، بناء قواعد للمعلومات الصناعية تحقق التكامل والتشابك الصناعي، استقطاب الاستثمارات الوطنية والأجنبية، تطوير البنية الأساسية للمدن الصناعية.

ووفقًا لما سبق يتعين أن يحقق القطاع الصناعي بنهاية هذه الإستراتيجية المعدلات التالية[137]:

1- رفع مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي السعودي إلى 20%.
2- رفع القيمة المضافة بحوالي ثلاثة أضعاف.
3- زيادة الصادرات الصناعية من مستواها الحالي (30)% إلى

---

(135) الصندوق الصناعي للتنمية السعودي، تطور مؤشرات القطاع الخاص السعودي وأبرز التحديات التي تواجهه، قسم البحوث، وحدة الدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2009م، ص8 وما بعدها.

(136) لمزيد من التوصيلات حول الإستراتيجية الوطنية للصناعة، راجع قرار مجلس الوزراء السعودي رقم (35) لسنة 1430/2/7هـ، موسوعة الأنظمة السعودية على الرابط التالي: http://www.Mohamoon-Ksa.coom

(137) صندوق التنمية الصناعية السعودي، الإستراتيجية الصناعية، على الرابط التالي: http://www.Sidf.gov.sa/Ar/industryi in Saudi Arabia, pages/ industrial strategy.aspx.

.%60
4- زيادة نسبة العمالة السعودية من مستواها الحالي 15% إلى 60%.
5- التمكن من أن تتبوأ المملكة المرتبة رقم 40 على الأقل بين الدول الصناعية بحلول عام 2020م.

- ولا نجاز الأهداف سابق ذكرها اعتمدت الإستراتيجية على العديد من المحاور، يمكن أن نذكرها على النحو التالي(138):

المحور الأول:

وهو المتعلق بمنظومة البيئة الكلية للأعمال والاستثمار الصناعي والتحالفات الإستراتيجية العالمية، حيث يستهدف تحسين سياسات الاقتصاد الكلي مثل السياسات النقدية والمالية والأجور وتحقيق الاستقرار في المؤشرات الاقتصادية الكلية، بما يضمن حفز الاستثمارات المحلية والأجنبية وخاصة في القطاع الصناعي.

بالإضافة إلى تحسين السياسات التجارية وسياسات المنافسة في الأسواق، كما يدخل في إطار هذا المحور تطوير منظومة التشريعات والإجراءات الخاصة بالمنشآت الصناعية مثل أنظمة التجارة والعمل والطاقة والتعدين.... الخ.

المحور الثاني:

ويختص بمنظومة التجمعات الصناعية وحفز التنوع الاقتصادي والتنمية المتوازنة على مستوى المناطق، وبشكل هذا المحور أكبر وأضخم أنشطة الإستراتيجية إذ تستحوذ على حوالي نصف التمويل المخصص للإستراتيجية، وتؤكد التجارب العالمية الناجحة في عملية التصنيع على أن التجمعات الصناعية والتركز الصناعي كان من أهم مقومات تطور الصناعة، حيث تتجمع مختلف الصناعات المرتبطة في إطار جغرافي معين (الصناعات المغذية وأنشطة الإنتاج والتوزيع والخدمات المرتبكة): بما يضمن خفض التكلفة في الصناعة، وحفز القدرة على الإبداع والتطوير نتيجة الاحتكاك وانتقال المهارات. وحتى يتحقق هذا المحور؛ يلزم الدخول في عدد من البرامج التي نصت عليها الإستراتيجية وهي برنامج للتجمعات الصناعية العنقودية وبرنامج للتجمعات الصناعية التقنية والمتقدمة، وبرنامج دعم مسارات التقنية المتقدمة وبرنامج الترويج الصناعي.

---

(138) لمزيد من التفصيل حول محاور الإستراتيجية، راجع موقع صندوق التنمية الصناعية السعودي وهو: http://www.sfd.gov.sa

المحور الثالث:

وهـو المتعلـق بمجتمـع الأعمـال الصـناعي والمنشـآت الصـناعية الصغيرة والمتوسطة، وبما أن أكثر من 15% من المشروعات العاملة فـي المملكـة تتـدرج ضـمن فئـة المشـروعات الصـغيرة والمتوسـطة (SMEs)، فهي المشروعات التي ينبغي أن تعطـي برعاية أكبر خاصة خـلال تلـك المرحلـة الانتقاليـة التـي يمـر بهـا الاقتصـاد السـعودي، وقـد انطوى هذا المحور على عدد من البرامج لضمان انحيازه وهـي: برنـامج دعـم المنشـآت الصـناعية الصـغيرة والمتوسـطة وبرنـامج الحاصـنات للمنشـآت الصـناعية الصـغيرة والمتوسـطة، وبرنـامج مركـز مـوارد الأعمال، وبرنامج مركز تنمية التنافسية والتحديث الصناعي، وبرنـامج آليات التمويل الصناعي.

المحور الرابع:

وهـو الخـاص بمنظومـة شـبكة العلاقـات بـين التطـوير والابتكـار والإنتاج الصناعي، حيث أن الفيصل بين الدول المتقدمة والدول النامية، يكمن في واقع منظومة البحث والتطوير R&D ، ومدى ارتباط أنشطة البحـث والتطـوير بعمليـة التنميـة، وكـذلك ارتبـاط مخرجـات التعلـيم باحتياجـات أسـواق العمـل أو احتياجـات الصـناعة. ولهـذا أكـدت الإستراتيجية الوطنية للصناعة، على أنه من أجل حصد ثمار الجهد الذي تقوده منظومة العلوم والتقنية في المملكة فإن الأمر يتطلب تعظيم القيمة المضافة لهذه البحوث، من خلال ربطها بمنظومة للابتكار في الشركات الصناعية، إضافة إلى حفز الابتكار في المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة.

المحور الخامس:

وهو المتعلق بمنظومة القوى البشرية والمهارات الصناعية، حيث يعتبر توافر العنصر البشري المؤهل علميًا وتدريبيًا وفنيًا ركيزة أساسية للتنمية المستدامة. وتظهر أهمية العنصر البشري المؤهل بشكل أكبر في الصناعة، حيث التعامل مع الآلات الحديثة والحفاظ عليها وإحداث التطوير عليها ولهذا كان من الطبيعي أن يكون الاهتمام بالعنصر البشري، من المقومات الأساسية للإستراتيجية الصناعية السعودية.

المحور السادس:

وهو المعني بمنظومة البني التحتية والخدمات الإنتاجية والأنشطة المساندة للصناعة، والذي بهدف إلى تطوير البنية التحتية ليس فقط في المناطق الصناعية التقليدية، ولكن أيضًا، في المناطق والمدن الصناعية

الجديدة، بإنشاء منصات صناعية في جميع مناطق المملكة، كما يستهدف هذا المحور تعزيز منظومة الخدمات والأنشطة المساندة للصناعة؛ مثل خدمات المقاولة والشحن والتخزين..الخ. وتلك بهدف تحسين خدمات تداول السلع والمدخلات داخليًا وخارجيًا، كما أن هناك برنامجًا مساندًا، هدفه تأمين إمدادات الطاقة الكهربائية بشكل دائم ومستدام للمصانع في مختلف مناطق المملكة.

المحور السابع:

ويستهدف تطور منظومة إستراتيجيات وخطط عمل للقطاعات الجديدة المرشحة للتنويع الاقتصادي، حيث أن تنويع وتعميق القاعدة الصناعية هو الهدف الأساسي الذي وضعت الإستراتيجية من أجله. وعليه فقد أكدت الإستراتيجية على ضرورة الاستمرار في دعم تطور الصناعات القائمة والتي نجحت في بناء ميزان بنسبة وتنافسية سواء على المستوى الوطني أو المستوى العالمي وتحديدًا صناعات البتروكيمياويات.

المحور الثامن:

يتعلق بالقيادة الفاعلة للإستراتيجية: حيث أن انجاز الإستراتيجية بكل ما تضمنته من أهداف ورؤية طموحه بتطلب إلى المقام الأول حسن وكفاءة التنظيم والإدارة وكفاية ووفرة التمويل من خلال "صندوق الإستراتيجية الوطنية للصناعة 2030م".

وبلا شك أن الأهداف متعددة، كما تتعدد الجهات التي سيعهد إليها بإنجاز الأهداف والمحاور، وحتى لا يتداخل الأدوار وتضيع الجهود وتهدر الموارد، فقد عهد إلى وكالة الصناعة بوزارة التجارة والصناعة يتولي تلك المهمة من خلال قياس وتحليل الواقع ومتابعة تطوره، وتحليل تطور الصناعة ومتابعة تنفيذ المحاور والتنسيق مع الجهات المعنية.

وحتى يمكن تنفيذ الإستراتيجية، وإنجاز المحاور المشار إليها أعلاه. قامت وزارة التجارة والصناعة، المشرفة على تنفيذ الإستراتيجية خلال الفترة التي سبقت أو التي أعقبت موافقة مجلس الوزراء علي الإستراتيجية، بعدد من الخطوات التي تستهدف وضع الإستراتيجية موضع التنفيذ وعليه فقد قامت وزارة التجارة والصناعة بتطوير خطط التنفيذ لمحاور الإستراتيجية وإنشاء برنامج وطني للتنمية الصناعية: ليكون مشغولاً بمسئولية مباشرة عن تنفيذ الإستراتيجية كما بدأت وزارة التجارة والصناعة في اتخاذ الخطوات الإجرائية للتنفيذ، وتم ذلك من خلال دعوة عدد من بيوت الخبرة العالمية من خلال الجهة التي وقع

عليها الاختيار ولكن تحت رقابة ومتابعة وزارة التجارة والصناعة، ممثلة بالبرنامج الوطني للتنمية الصناعية ومكتب إدارة المشاريع. الذي يلتزم برفع تقرير دوري عن تطور الأداء وحجم الإنجاز.

الخاتمة والنتائج والتوصيات

حاولنا من خلال دراستنا لموضوع الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية، استيضاح الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه الاستثمارات الأجنبية في تطوير وتحسين كفاءة القطاع الصناعي، باعتباره قطاعًا رائدًا لمختلف الأنشطة الاقتصادية للكثير من البلدان ومنها المملكة العربية السعودية محور دراستنا.

إن اهتمام المملكة السعودية بالاستثمارات الأجنبية يأتي في إطار حرصها الشديد على تنوع مصادر الدخل القومي ومصادر التمويل، خاصة أن الاعتماد على النفط مهدد في المستقبل القريب بعد إعلان الولايات المتحدة الأمريكية والصين اكتشافهم لما يسمى "بالنفط الصخري"، وهو ما سيؤثر بنسبة كبيرة على أسعار النفط العالمية والانعكاسات السلبية على اقتصادات الدول المصدرة له.

لذلك سعت السعودية لتقديم العديد من الحوافز وتعديل الأنشطة وإنشاء المدن الصناعية والاهتمام بالبنية الأساسية من أجل جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لتطوير قطاعها الصناعي بحسبانه القطاع الذي سيقود قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمملكة.

وتأسيسًا على ما تقدم، فقد آثرنا تقسيم دراستنا إلى فصول ثلاثة: في الفصل الأول: حاولنا إلقاء الضوء على ماهية الاستثمار الأجنبي المباشر وتطوره عالميًا وإقليميا وإبراز أهميته وأهم نظرياته. ثم انتقلنا بعد ذلك للفصل الثاني: والذي عرضنا فيه لتجارب الاستثمار الأجنبي المباشر والتنمية الصناعية لدى بعض الدول "كعينة مقارنة"، وأخذنا دولاً كانت متشابهة معنا اقتصاديًا في فترة من الفترات وهي "ماليزيا- كوريا الجنوبية – تايلاند". وانتهينا في الفصل الثالث: بالتعرض لما حققه الاستثمار الأجنبي المباشر في القطاع الصناعي في المملكة، وذلك بالتركيز على الأثر على المؤشرات الاقتصادية الكلية، وكذا إستراتيجية المملكة بخصوص القطاع الصناعي وتطويره.

ومن هذه الدراسة يمكننا استخلاص العديد من النتائج يمكن أن نذكر بعضها على النحو التالي:

1-إن الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية المباشرة أصبح أمرًا مهمًا لمختلف دول العالم المتقدم والنامي، نظرًا لمساهمته في زيادة الناتج القومي

الإجمالي وتوفير الوظائف وتنوع الأنشطة الاقتصادية المختلفة. لذا نوصي بـ:

- ضرورة وضع الخطط اللازمة وتهيئة المناخ لجذبه، وذلك بتطوير البنية التحتية، والعنصر البشري الخ...
- ضرورة عقد الإنفاقات الدولية الثنائية والجماعية والتي من شأنها أن تجذب المستثمرين الأجانب وتوفر عنصر الأمان لهم واستثماراتهم.

2-بالنظر لتجارب العديد من الدول، نجد أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة، قد أسهمت بشكل مباشر في تحقيق النمو الاقتصادي والتطوير المستمر للعديد من القطاعات أبرزها القطاع الصناعي.

3-القطاع الصناعي بوصف كونه القطاع الرائد الذي يقود قاطرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية يتعين تقديم كافة أنواع الدعم المادي والمعنوي من أجل تنشيطه والارتقاء به وهو ما تقوم المملكة به الآن.

وهنا نوصي بـ:

- إقامة التكتلات الاقتصادية بين السعودية ومختلف دول المنطقة العربية وتعزيز التجارة البينية وتحقيق التكامل الاقتصادي.
- توفير كافة عناصر الأمان للاستثمارات الوافدة وتقديم الحوافز لها.
- العمل على تقليص الحواجز الجمركية والتنظيمية أمام الاستثمارات الأجنبية، واتخاذ الإجراءات والتدابير التي تسهل قدومها وعملها.

4- إن الاعتماد على الاستثمارات الأجنبية لتطوير القطاع الصناعي من شأنه أن يسهم في تقليل معدلات البطالة وتوفير الوظائف وكذلك إنشاء قاعدة صناعية يرتقى بالدولة أمام مختلف دول العالم.

وهنا نوصي:

- بتعديل برامج الدراسة في بعض الكليات أو إنشاء برامج جديدة تتلائم واحتياجات القطاع الصناعي والاستثمارات الأجنبية، وهذا أمر هام.

5-تساهم الاستثمارات الأجنبية في نقل التكنولوجيا الحديثة والخبرات الإدارية والتسويقية الجديدة.

6-تساعد الاستثمارات الأجنبية في الحصول على العملات ورؤوس الأموال الأجنبية من أجل تمويل برامج وخطط التنمية، وهو الأمر

الذي يعزز وجود استمرار وتطوير القطاع الصناعي.

7-إن توطين الصناعات وتحديث القطاع الصناعي في المملكة يسهم من دون شك في زيادة نسبة الصادرات وتنوعها، وهو ما ينعكس على ميزان المدفوعات بالإيجاب.

وهنا نوصي بـ:

- أهمية مساعدة المنتج الوطني والشركات المحلية وتقديم كافة وسائل الدعم لها.
- البدء في التصدير لدول المنطقة والدول المتشابهة، حتى إذا ما وصل المنتج لدرجة كفاءة عالية يمكن المنافسة والدخول لأسواق الدول المتقدمة.

8- استطاعت المملكة خلال الفترة من عام 2000 إلى 2008، أن تكون من أوائل الدول الجاذبة للاستثمارات الأجنبية في المنطقة، وهذا يؤكد أن مسألة جذب وتدفقات رؤوس الأموال ليست بالأمر الصعب طالما اتخذت الدول الإجراءات الجادة لذلك.

وهنا نوصي بـ:

- ضرورة استمرار حكومة المملكة باتخاذ كافة إجراءات دعم وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة لما لها من أثر إيجابي في المستقبل.
- ضرورة إنشاء قاعدة بيانات ومعلومات عن وضع الاقتصاد السعودي وأماكن الاستثمار ونوعية الاستثمارات وطرحها عبر المنتديات الاقتصادية والمؤتمرات وصفحات متخصصة على الانترنت.

9- هناك العديد من الدول الناجحة، والتي استطاعت تحقيق انجازات مذهلة في القطاع الصناعي والتصدير بالرغم من ضعف إمكاناتها. وهنا نوصي بـ: أهمية الاستفادة من مثل هذه التجارب الناجحة مثل تجربة ماليزيا- كوريا الجنوبية- تايلاند.

10-إن قطاع الصناعة باعتباره قطاعًا اقتصاديًا واعدًا في المملكة، يمكن استخدامه لتلبية حاجة السوق المحلي، والاستثمار فيه والتصدير لدول العالم المختلفة.

11-أدى الاستثمار الأجنبي المباشر إلى تطوير قطاع الصناعة السعودي، وهو ما انعكس إيجابًا في توفير العديد من الوظائف وتحسين ميزان المدفوعات وزيادة الصادرات وتحسين الناتج المحلي الإجمالي.

12-إن الاستثمار الأجنبي المباشر في السعودية ساهم بشكل رائع في تنوع صادرات المملكة، فبدلاً من تصدير النفط فقط، أصبحت المملكة تصدر المنسوجات والملابس والورق ومنتجات الألبان والأجهزة الكهربائية...الخ.

وهنا نوصي بـ:

- تخفيض الضرائب والجمارك على عمليات الإنتاج والاستيراد لمعدات وآلات القطاع الصناعي.
- تشجيع القطاع الخاص السعودي والعربي والأجنبي على الاستثمار في مختلف الصناعات بالمملكة.
- تدريب العمالة السعودية وثقل مهاراتها وهو عامل كثيرًا ما يشجع المستثمرين على القدوم إلى الدولة.
- التعديل المستمر للأنظمة والقوانين وبما يتلائم مع الاتفاقات الدولية وتحرير التجارة ومنظمة التجارة العالمية.

13-إن القطاع الصناعي السعودي قد بدأ بالفعل، ورغم حداثته فقد حقق نجاحات كبيرة، بفضل جذب الاستثمارات الأجنبية، وتقديم الدولة العديد من الحوافز التي تسهم في جذبه وقدومه.

وهنا نوصي:

- عقد اتفاقات شراكة اقتصادية مع الدول الأوربية والعربية والآسيوية والاستفادة من كل الخبرات.
- إنشاء المراكز والهيئات الصناعية التي تعمل على الاهتمام بالاستثمارات الأجنبية والقطاع الصناعي ولعل إنشاء المملكة للصندوق السعودي للتنمية الصناعية خطوة على الطريق ونأمل المزيد.
- أهمية إرسال البعثات العلمية، وتكثيفها في مجال الاستثمار والقطاع الصناعي من أجل الإطلاع على الجديد وتوفير الكفاءات المطلوبة في هذا القطاع.

قائمة المراجع(139)

أولاً: المراجع باللغة العربية:

- السيد أحمد عبد الخالق، وإبراهيم عبد الله، سياسات الإصلاح الضريبي والتنمية الاقتصادية، مطبوعات جامعة المنصورة، 2013/2012.

(139) مع حفظ الألقاب العلمية.

- العشري حسن درويش، التنمية الاقتصادية، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 1979.
- أمينة زكى شبانه, دور الاستثمار الأجنبي المباشر في تمويل التنمية الاقتصادية في مصر في ظل آليات السوق , المؤتمر العلمي السنوي الثامن عشر للاقتصاديين المصريين , تمويل التنمية في ظل اقتصاديات السوق, القاهرة , مصر , 7-9 أبريل ,1994.
- حسان خضر، الاستثمار الأجنبي المباشر، بحث متاح على الإنترنت على الموقع التالي:

http://www.arab-api.org/images/publication/pdfs/84/84_develop_bridge33. pdf
- حسين عبد المطلب الأسرج، إستراتيجية تنمية الاستثمار الأجنبي المباشر إلى مصر، بدون سنة نشر، بدون تاريخ نشر.
- خالد حسين، دور الاستثمار العربي البيني والاستثمارات الأجنبية المباشرة في زيادة فرص العمل، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الاسكوا)، الأمم المتحدة، بيروت، لبنان، 2008.
- راجيش شندرا، التصنيع والتنمية في العالم الثالث، مطبعة المعارف، مصر، ترجمة محمد محمود عمار، 1994.
- رضا عبد السلام، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في عصر العولمة، دراسة مقارنة لتجارب دول جنوب شرق آسيا وأمريكا اللاتينية مع التطبيق على مصر، 2006.
- زغدار أحمد، الاستثمار الأجنبي المباشر كشكل من أشكال دعم التحالفات الإستراتيجية لمواجهة المنافسة، متاح على الانترنت على الموقع التالي: http://www.dahsha.com/old/
- زيدان محمد، الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان التي تمر بمرحلة انتقال- نظرة تحليلية للمكاسب والمخاطر، مجلة اقتصاديات شمال أفريقيا، العدد الأول، 2004.
- سليمان بلعور، دور الاستثمارات البينية في التنمية الصناعية العربية، مجلة الباحث، الجزائر، 2008/ 2010.
- صلاح زين الدين، تأثير العولمة على الاستثمار الأجنبي المباشر، مؤتمر كلية الحقوق، جامعة المنصورة السنوي السادس، القاهرة، 2002.
- صموئيل عبود، خمس مشكلات أساسية لعالم متخلف، ديوان

المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1986.
- طلال منصور الزيادي، الاستثمار الأجنبي ودوره في صناعة البحث العلمي في المملكة العربية السعودية، ورقة عمل مقدمة لمنتدى صناعة البحث العلمي بالمملكة، الفترة من 22-1432/6/23هـ، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، 1432ه.
- عبد السلام مصطفى عبد السلام، تطوير مناهج التعليم لتلبية متطلبات التنمية ومواجهة تحديات العولمة , مؤتمر التعليم النوعي ودوره في التنمية البشرية في عصر العولمة , جامعة المنصورة , 12-13أبريل .
- عبد العزيز بن حمد القاعد، دروس ناجحة من تجربة كوريا الجنوبية الصناعية، الاقتصادية، العدد 5705، 2009، على الرابط التالي: http://www.alegt.com/2009/05/25/article_232576.h.
- عبد الله بن علي المرواني، حجم الإنفاق الحكومي على المشاريع في خطة التنمية التاسعة، 1431-1435هـ (2010-2014م)، ملتقى الإنشاءات والمشاريع، الغرفة التجارية الصناعية، الرياض- السعودية.
- عبود زرقين، الإستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45/ شتاء 2009.
- على جاسم الصادق، الاستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على ميزان المدفوعات، الاقتصادية، العدد 2011،6317.
- على جاسم الصادق، الاستثمار الأجنبي وتوطين التكنولوجيا في المملكة، جريدة الاقتصادية، العدد 6530، 28 أغسطس 2011، على الرابط التالي: http://www.alegt.com/2011/08/28/article_574030.h.
- عواطف سليمان مقبل، عوائق تطور القطاع الصناعي في المملكة العربية السعودية، قسم الاقتصاد، كلية إدارة الأعمال جامعة الملك سعود، السعودية، 2001.
- فتح الله ولعلو، الاقتصاد العربي والمجموعة الأوروبية، دار الحداثة، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى.
- فهد بن يوسف العتياني، معوقات الاستثمار في المملكة العربية السعودية والتغيير المطلوب، متاح على الرابط التالي: http://faculty.ksu.edu.sa/naaif/doclib3/%D901085%D8.

- محمد جمال مظلوم، تحديات العالم العربي في ظل النظام العالمي الجديد، مركز الدراسات العربي- الأوروبي، بيروت 1997.
- محمد شريف بشير، تحليل لأسباب نهضة ماليزيا، جامعة العلوم الإسلامية، ماليزيا، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.12allchat.com/forum/viewtopic.php?t .
- محمد عبد العزيز عجمية، إيمان عطية ناصف، التنمية الاقتصادية "دراسات نظرية وتطبيقية، الدار الجامعية، الإسكندرية – مصر، 2000.
- مشعل عبد الله الضبيعي، أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الإجمالي في المملكة العربية السعودية، كلية إدارة الأعمال، جامعة الملك سعود، بدون دار نشر، 1429هـ- 2008.
- منى محمد الحسيني , الاستثمار الأجنبي المباشر في ظل المناخ الاستثماري الجديد للاقتصاد المصري , بدون دار سنة وتاريخ نشر .
- نبيل حشاد، الجات ومنظمة التجارة العالمية، القاهرة، 1996.
- يوسف إبراهيم سلوم، أضواء على إستراتيجية خطة التنمية في المملكة العربية السعودية، بدون دار نشر، 1985.

- الرسائل العلمية:

- بندر بن سالم الزهراني، الاستثمارات الأجنبية المباشرة ودورها في النمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية للفترة من 1970 - 2000م)، رسالة ماجستير، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملكة سعود، 1425هـ – 2004.
- محمد زوزوى، تجربة القطاع الصناعي الخاص ودوره في التنمية الاقتصادية في الجزائر، رسالة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، جامعة قاصدي مرياح- الجزائر، 2009، 2010.
- زرنوح ياسمينة، إشكالية التنمية المستدامة في الجزائر، رسالة لنيل الماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادي، الجزائر، 2006/2005.
- كريمة قويدري، الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم البيئة، الجزائر، 2011/2010.

- المواقع الإلكترونية:

- بحث بعنوان، منظمة التجارة العالمية ومزايا وتبعات انضمام المملكة

العربية السعودية إليها، كلية التدريب، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1430هـ- 2009.

- دراسة بعنوان: خمس معوقات تواجه تطوير القطاع الصناعي السعودي هذا متاح على الرابط التالي: http://www.aleqt.com/2012/06/05/article/664106.html .
- دراسة بعنوان: دراسة اقتصادية عن دولة تايلاند، قطاع الاتفاقات التجارية، متاح على الرابط الإلكتروني التالي: www.tax.gov.eg/nr/rdonlyres/...3fob/thailand.doc .
- لمزيد من التفصيل حول ذلك المفهوم، راجع موقع صندوق النقد الدولي على الانترنت على الموقع التالي: http://www.imf.org/external/index.htm
- لمزيد من التفصيل حول محاور الإستراتيجية، راجع موقع صندوق التنمية الصناعية السعودي وهو: http://www.sfd.gov.sa
- لمزيد من التفصيل راجع موقع الهيئة العامة للاستثمار السعودي على الرابط التالي:http://www.sagia.gov.eg/
- لمزيد من التفصيل، راجع الصندوق الصناعي للتنمية السعودي على الرابط التالي: http://www.sidf.gov.sa .
- لمزيد من التفصيل، راجع د. أحمد الكواز، المعهد العربي للتخطيط، على الرابط التالي: www.arab-api.org/images/training/1/26_c28-5.p .
- لمزيد من التفصيل، راجع وزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية على الرابط التالي:www.mep.gov.sa .
- لمزيد من التفصيلات حول الإستراتيجية الوطنية للصناعة، راجع قرار مجلس الوزراء السعودي رقم (35) لسنة 1430/2/7هـ، موسوعة الأنظمة السعودية على الرابط التالي: http://www.Mohamoon-Ksa.coom
- لمزيد من التفصيلات: انظر وزارة التجارة والصناعة والطاقة في كوريا الجنوبية على الرابط الإلكتروني التالي: http://www.korea.net
- موقع الهيئة العامة للاستثمارات السعودية على الإنترنت وهو:http://www.sagia.gov.sa .

- موقع مركز التنافسية الوطني السعودي، على الرابط التالي: http://www.saudince.org.sa
- وزارة المالية السعودية على الرابط التالي: http://www.MOF.gov.sa .
- مركز الأمم المتحدة لشئون الشركات عبر الوطنية والتنمية العالمية، نيويورك، الولايات المتحدة الأمريكية، 1990.
- صندوق التنمية الصناعية السعودي، الإستراتيجية الصناعية، على الرابط التالي: http://www.Sidf.gov.sa/Ar/industryi in Saudi Arabia, pages/industrial strategy.aspx.
- صندوق التنمية الصناعية السعودي، تحليل أداء القطاع الصناعي خلال خطة التنمية الثامنة (2005-2009م)، وحدة الدراسات الاقتصادية، ربيع الأول 1431هـ - 2010.
- الصندوق السعودي للتنمية، تحليل أداء القطاع الصناعي خلال الخطة الثامنة (2005م-2009م)، مارس 2010.
- الصندوق الصناعي للتنمية السعودي، تطور مؤشرات القطاع الخاص السعودي وأبرز التحديات التي تواجهه، قسم البحوث، وحدة الدراسات الاقتصادية، ديسمبر 2009.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، الكويت 2011، 2012.
- المؤسسة العربية لضمان الاستثمار وائتمان الصادرات، ضمان الاستثمار "تطلق مؤشر ضمان جاذبية الاستثمار" لقياس جاذبية دول المنطقة والعالم للاستثمار، السنة الحادية والثلاثون، العدد الفصلي الأول (يناير- مارس) 2013.
- مؤسسة النقد العربي السعودي: على الرابط التالي: http://www.sama.gov.sa

- المجلات والمقالات:

- مجلة الاقتصاد والأعمال، تطوير الصناعات العربية حل للمشكلات الاقتصادية، على الموقع التالي:http://www.startime.com/t=31297670.
- مقال بعنوان، سهولة إجراءات الاستثمار الأجنبي قد تدفع بالمشروعات المجدية إلى السعودية، الرابط التالي: http://www.aleqt.com/2013/05/18/article_756495.h.
- مقال بعنوان، الاستثمار الأجنبي المباشر ساهم في دفع عجلة التنمية

الصناعية، الثلاثاء 4 محرم 1433، العدد 15863، 2011. على الموقع التالي:
http://www.alriyadh.com/2011/11/29/article68-7071.htm

- التقارير والنشرات:
- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، قطاع الصناعة، 2008/2006.
- التقرير الاقتصادي للصندوق السعودي للتنمية، قسم الدراسات الاقتصادية، ربيع الأول1431هـ- مارس 2010.
- النشرة الاقتصادية لدول الخليج، الاستثمارات الأجنبية المباشرة لدول الخليج، 16 أكتوبر 2011، نشرة مشتركة من بنك قطر الدولي (IBQ) وبنك الكويت الوطني (NBK).

ثانياً: المراجع باللغة الإنجليزية:

- K Cairneross, The contribution of foreign and domestic capital to economic development, Reprithted in economic development, London, 1962.
- Abudulaziz Amahood , Foreign direct investment in Saudi Arabia: joint venture Equity shares and source country characteristics, A thesis submitted to Newcastle university Uk for the degree of doctor of philosophy in economics, December, 2010.
- Alice H. Amsden, import substitution in high-tech industries in Asia, Cepal Review 82., April 2004.
- A-M. Abdel Rahman. The determinants of foreign direct investment in the kingdom of Saudia Arabia, department of economics, king Saud University, September 2002, . available at: http://www.erf.org.eg/cms/uploods/pdf/1185355285_T.B_Abdel_Rahman/ pdf.
- Andrew Stoeckel, the global financial crisis and consequences, Australian national university, the Brookings institution, 2009.
- Chao-Weilan, Singapor's Export promotion strategy and Economic Growth (1965-1924), Working paper no. 116, issn

1414-3280, March 2001.
- Edwards, S., Openness, productivity and Growth: What do we really know?, Economic journal, 108, 1998.
- Global investment House: available at: http://www. globalinv.net/Arabic.html.
- Human Development reports, 2011, available at: http://hdr.undp.org/en/ reportsglobal/hdr2010/ch.
- Ila Chaturvedia, Role of FDI in Economic Development of India: Sectoral Analysis, international conference on technology and Business Management, March 28-30, 2011.
- Johnson., H., "The Efficiency and Welfar implications of corporation", in international investment, Edited by john Du, Books, 1972.
- Kevin Honglin Zhang, How does affect a host country's export performance? The case of china, Department of economics, Illinois state university 2002, available at: http://www.saculty.ashington.edu/karyiu/ confer/xian05/pdf.
- Kindelberger, C.P, American 13 business Abroad, London, 1969.
- Laza Kekic, The global economic crisis and FDI flows to emerging markets: For the first time ever, emerging markets are this year set to attract more than half of global FDI flows, the value Columbia center on sustainable interrogational investment, October 2009, available at: http://vcc.columbia.edu/pub/documents/pdf.
- M.A. Ramady and Mourad Mansour, the impact of Saudia Arabia's WTO accession on selected economic sectors and domestic economic reforms, world review of entrepreneurship, management, development, vol-2006. http://faculty.keupm.edu.sa.
- Maitena Duce and Banco de Espana, Definition of foreign direct investment (FDi): amethodologyical note 2003, p.p 205. available at: http://www.bis.org/publ/ cgfs22bde3.pdf
- Mario Pezzini, industrial policies and territorial

development: lessons from Korea, development centre studies, OECD, April, 2012 . available at: http://www. OECD.org

- Martin F. J. Prachowny, Direct investment and the balance of payments of the united states: Aportfoloi approach, queen's university, 1972. available at. http://www.nber.org/ books/
- Nursuhaili Shahrudin, Zarinah Yusof, Determinants of foreign direct investment in Malaysia: what matters most? Available at: www.techrepublic.com/determinants-of-foreign-direct/
- OECD, Benchmark, Definition of foreign direct investment, OECD, 1996.
- Raghar Nurkse, problems of capital formation in under developed countries, Oxford University, New York, 1996.
- Reuber., Grant L., private foreign investment in development, oxford: clarenden press, 1974.
- Robert M. Solow, Acontribution to the theory of economic Growth, the quarterly Journal of economics, Vol. 70, No. 1, 1956, available at: http://www.econ. nyu_edu/user/debraj/courses/readings/solow/pdf.
- Rory Terry, Foreign direct investment and economic Growth in developing Countries, state university. available at: http://www.cis-wtamu.edu/home/index.php /swer/arti.
- Sarah Yueting Tong, Foreign direct investment, technology transfer and firm performance, Hong Kong institute of economics and business strategies, April 2001.
- Seyed Komail and Amir Hortamani, The impact of trade integration on FDI flows: Evidence from Eu and Asian +3, university of Isfahan. Available at: http://www. univ-lehavre-fr/actu/itlcge/pdf
- Siwook Lee, Export-Led industrialization: Korea's experience and it's implications, department of economics, Myongji university, spring 2013. available at: https://www.

kdevelopedia.org/ nnt/idas/esset/2013/06/ doc/pdf/6133.pdf.
- Soumitra Dutta and Mazen E. Coury, ict challenges for the arab world, available at: http://www.mafhoum. com/press 7/212642.pdf.
- SOURCE:UNCTAD, World Investment Report, 2008.
- Stephen Thomsen, Southeast Asia: The role of foreign direct investment policies in development, OECD, 19991.
- Sutida Tambunlertchai, Foreign direct investment and export performance in Thailand, the honors college, Wesleyan university, 2009, available at: http://wesscholar.wesleyan.edu/cgi/viewcontent.cgi? artic le =1381&context=etd_hon_theses.
- Tan Sri Datuk Ibrahim, Gaining the competitive Edge in: Malaysia in corporated, 1990.
- The Global Competitiveness report 2013-2014, available at: http://www.wefeorum.org/reports/global-competitiveness - report-2013-2014.
- The Global competitiveness report, 2011-2012, world economic forum, available at: http://www.weforum.org/ docs/wee/gcrroport-20
- UNCTAD, World investment Report 2013, available at.http://UNCTAD. org/en/pages/media.media.aspx.
- UNCTAD, World investment Report, 2013, available at: http://UNCTAD.org/en/pages/nediaaspx.
- UNCTAD: Transitional corporations in the world Development, trends and prospects, united nations, New York, 1988.
- Unido: The role of industrial development in achievement of the millennium development goals proceedings of the industrial development, forum and associated round tables, Vienna 1-2 December, Vienna, 2004.
- United nations conference on trade and development (UNCTAD), FDI down turn in 2001 touches almost all regions, TAD/INF/PR36, New York, 2001.

- United Nations, Africa's the technology gap, case studies on Kenya, Ghana, Uganda and Tanzania, July 2003.
- Upali Kumara, investment, industrialization and TNCS in selected Asian, regional development dialogue vol. 14, N4, 1993.
- Upali Kumara, investment, industrialization and TNCS in selected Asian, regional development dialogue Vol. 14, no. 4, 1993.
- Wong Hock Tsen, The determinants of foreign direct investment in the manufacturing industry of Malaysia, journal of economic cooperation 26, 2 (2005), http://www. sesrtrcic.org/filos/article/89. pdf.
- World Economic Forum (WEF): The Arab World Competitiveness, report 2013, Geneva.
- WTO: international Trade statistics 2009- world trade organization: available at: http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/its2009_e/its2009 _pdf.
- Y. Al Yousef and M. Abu-ebid, Energy efficiency initiatives for Saudi Arabia on supply and demand sides, energy research institute, king Abdul-Aziz city for science and technology, Riyadh, Saudi Arabia, available at http://www.intechopen. com/download/90t/pdf.